

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf de M'sila

Faculté de droit et sciences politique

Département : Sciences politique et relations

internationales



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العنوان

السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على صانع القرار العربي (2008-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ:

- محمد الزين ميلاس

إعداد الطالب:

- بن يوسف حكيم

لجنة المناقشة

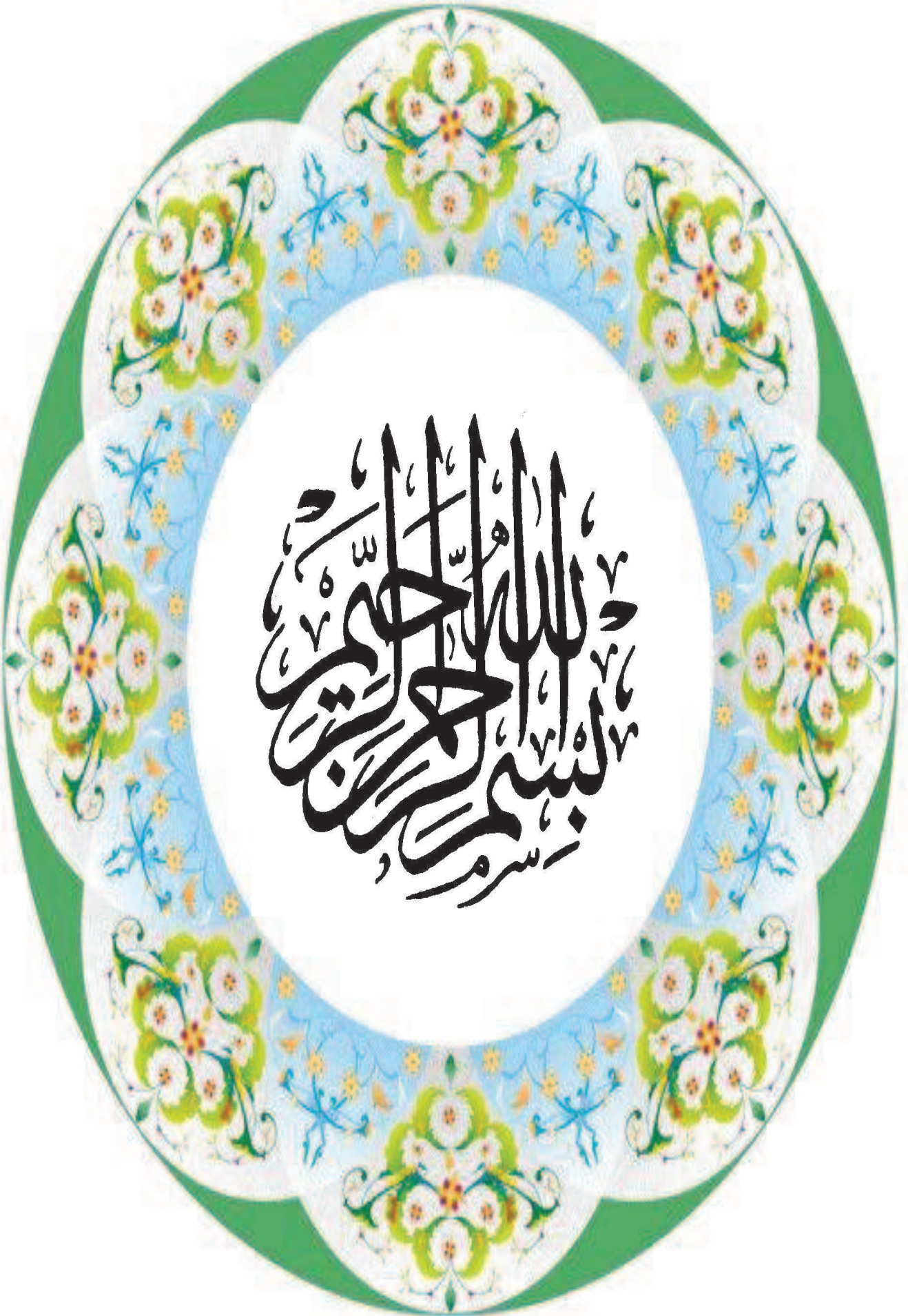
أ.د. سليم عاشور.....رئيسا

أ.د. سالم حسين.....مناقشا

أ.د. محمد الزين ميلاس.....مشرفا

السنة الجامعية: 2014/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة شكر وعرّفان

انطلاقاً من قوله تعالى : "وإن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم، الآية: 07

أشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد الزين ميلاس لإشرافه على هذه المذكرة والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة ودعمه المتواصل لي من أجل تكوين رأيي الخاص حول الموضوع وغرس روح البحث والنقد والتحليل في أسلوب الدراسة .

- قدرنا الله على رد الجميل -

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أعز ما أملك في الوجود

والدي الكريمين حفظهما الله، وأنعم عليهما بالصحة والهناء

إلى إخوتي وأخواتي: بوعلام، شريف، حنان، ياسمين، لميس .

إلى أبناء أختي الأعزاء: صابر و أمين

إلى أحوالي وخالاتي

إلى أعز الأصدقاء: حسين، رشيد، عبد الله، محمد، عاشور، مصطفى، رضوان، أمين، كمال، النذير...

وتحية خاصة إلى من قاسمتني المودة : مروة وإلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية.

فهرس المحتويات

	كلمة شكر وعرفان الإهداء فهرس المحتويات
	مقدمة
أ	مقدمة.....
ج	أهمية الموضوع.....
د	أدبيات الدراسة.....
هـ	أسئلة الدراسة.....
هـ	التساؤلات الفرعية.....
و	الفرضيات.....
و	أدوات التحليل.....
و	- الإطار النظري.....
ي	- الإطار المنهجي.....
ك	- الإطار المفاهيمي.....
ف	الدراسات السابقة.....
ص	صعوبات الدراسة.....
ص	خطة الدراسة.....
	الفصل الأول: أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية
21	تمهيد.....
22	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و السياسية.....
22	المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية.....
23	المطلب الثاني: الأهمية السياسية.....
23	الفرع الأول: الحفاظ على النظم القائمة.....
24	الفرع الثاني: الاستقرار السياسي.....
25	الفرع الثالث: صفقات السلاح و الشروط المحففة.....
27	الفرع الرابع: المعاهدات الأمنية الثنائية.....
28	الفرع الخامس: اللاءات و الاملاءات الأمريكية (وجهة النظر الأمريكية حول الخليج).....
30	المبحث الثاني: الأهمية الأمنية.....
30	المطلب الأول: المظلة الأمريكية و التعاون الاستخباراتي.....

31	المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الخليج و العراق.....
32	المطلب الثالث: صيغة الأمن الجماعي لأمن الخليج و ربطه بالعراق.....
33	المطلب الرابع: أمن الكيان الصهيوني و ربطه بامتداد الأمن القومي الأمريكي.....
34	الفرع الأول: معهد "جنسا" الأمريكي ودوره في حماية أمن إسرائيل.....
35	الفرع الثاني: الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي.....
36	المطلب الخامس: الملف النووي الإيراني و أمن الخليج.....
38	المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية.....
38	المطلب الأول: دعم الاقتصاد الأمريكي.....
39	المطلب الثاني: سيطرة الشركات الأمريكية.....
40	المطلب الثالث: استمرار تدفق النفط و التحكم في أسعاره.....
41	المطلب الرابع: الأرصد المالية الخليجية.....
43	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: صناعة القرار العربي والإستراتيجية الأمريكية	
45	تمهيد.....
46	المبحث الأول: في إطار مجلس جامعة الدول العربية.....
47	المطلب الأول: التدخلات الأجنبية وتطور الوعي الجماعي للأمة.....
48	المطلب الثاني: القوة الاقتصادية والبشرية للعالم العربي وأثرها في قيام التجمعات الإقليمية العربية.....
48	المطلب الثالث: ضرورة عمل الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة وفق الأهداف القومية للأمة.....
49	المطلب الرابع: دور جامعة الدول العربية.....
49	الفرع الأول: في مفهوم حفظ السلم والأمن العربي.....
50	الفرع الثاني: مبدأ المحافظة على السلم والأمن العربي في ميثاق وأعمال الجامعة.....
50	الفرع الثالث: مبدأ حفظ السلم والأمن العربيين والخلافات العربية – العربية.....
53	المبحث الثاني: في إطار مجلس التعاون الخليجي.....
53	المطلب الأول: موقع مجلس التعاون في النظام الإقليمي.....
54	المطلب الثاني: التأثير الخليجي في صناعة القرار العربي.....
55	المطلب الثالث: مبادئ مجلس التعاون الخليجي وأهدافه.....
56	المطلب الرابع: علاقات دول المجلس مع واشنطن.....
58	المطلب الخامس: تطور موقف مجلس التعاون الخليجي من الصراع إلى السلام العربي مع إسرائيل.....
60	المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في استهداف الوحدة العربية.....
60	المطلب الأول: الوحدة العربية من وجهة النظر الأمريكية.....
60	المطلب الثاني: سياسة الاحتواء الأمريكي لحركة الوحدة العربية.....
61	المطلب الثالث: التعامل الأمريكي مع مشاورات الوحدة العربية.....
63	المطلب الرابع: الموقف الأمريكي من قيام جامعة الدول العربية.....

64	المطلب الخامس: جدلية القوى والضعف بين الأقوى الأمريكي والأضعف العربي.....
64	الفرع الأول: سياسة الاحتواء للنظام العربي.....
65	الفرع الثاني: توظيف العجز العربي في خدمة القوة الأمريكية.....
65	الفرع الثالث: تغييب الخصوصية القومية للأمة العربية.....
67	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: صناعة القرار العربي بين التجاذبات الإقليمية والمحيط الدولي	
69	تمهيد.....
70	المبحث الأول: النظام العربي سؤال الهوية وتحديات البقاء.....
70	المطلب الأول: واقع النظام العربي.....
71	المطلب الثاني: آليات التفتت الأمريكية.....
71	المطلب الثالث: تدرجات الإستراتيجية الأمريكية.....
73	المطلب الرابع: موضوع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.....
73	المطلب الخامس: انعكاسات البنية الأمنية الشرق أوسطية الجديدة على مستقبل النظام الرسمي العربي..
75	المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ مشروعها الشرق أوسطي.....
75	المطلب الأول: المفاوضات الإيرانية الغربية وتأثيرها على النظام الرسمي العربي.....
76	المطلب الثاني: استعمال قوة عسكرية عربية لحماية المصالح الغربية.....
77	المطلب الثالث: تأثيرات الدولة الإسلامية (داعش) على النظام الرسمي العربي.....
78	المطلب الرابع: الأوضاع الأمنية في العراق.....
79	المطلب الخامس: الثورات العربية وتداعياتها على الخريطة الجيو سياسية للشرق الأوسط.....
82	المبحث الثالث: النزاع في اليمن وأثره على صناعة القرار العربي.....
82	المطلب الأول: الحركة الحوثية في اليمن.....
82	الفرع الأول: أهداف الحركة الحوثية.....
83	الفرع الثاني: الحوثيون والنظام والعلاقة بإيران.....
83	المطلب الثاني: التخطيط الإيراني والورطة السعودية.....
84	المطلب الثالث: العملية الحربية عاصفة الحزم.....
85	الفرع الأول: ما قبل عاصفة الحزم وما بعدها.....
85	الفرع الثاني: قرار عاصفة الحزم والرسائل السعودية.....
86	الفرع الثالث: موازين القوى.....
86	الفرع الرابع: أهداف الحملة الجوية.....
86	المطلب الرابع: العلاقات السعودية الأمريكية على المحك.....
87	المطلب الخامس: حلفاء السعودية والحسابات المختلفة.....
87	المطلب السادس: مآلات عملية عاصفة الحزم
89	خلاصة الفصل.....

91الخاتمة
95قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة

لقد بدأ الاهتمام الأمريكي في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، وشيئا فشيئا أصبحت المنطقة محطة إستراتيجية بالنسبة لواشنطن، و قد تبعت الولايات المتحدة إستراتيجية الوضع الراهن لوقت طويل عبر دعمها المتواصل للأنظمة الاستبدادية و التحالف مع إسرائيل، بالإضافة إلى رؤيتها (النموذجية) بالنسبة إليها في نشر الديمقراطية و الحرية، و هذا ما مكن الولايات المتحدة من الدفاع عن مصالحها بأكبر قدر ممكن في تلك المنطقة.

وقد استمر هذا الاهتمام في الشرق الأوسط عندما غيرت الولايات المتحدة إستراتيجيتها و بدأت تكشف عن سياسة جديدة، و عن قيم جديدة ، فلقد خلفت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 ، تحولا راديكاليا في التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فلم يعد الوضع الراهن قادرا على منح الولايات المتحدة مصدر الاستقرار ذاته، بل على العكس فقد أصبح مصدر عدم استقرار ، و خطرا يهدد الأمن القومي الأمريكي، مما أدى بالمحافظين الجدد لاستخدام نفوذهم في أمريكا لتطوير مشروع العالم العربي و الإسلامي تحت شعار (الحرب على الإرهاب) و الذي بدا واضحا من خلال التدخل العسكري في كل من أفغانستان عام 2001 و العراق 2003⁽¹⁾.

وقد اعتبرت واشنطن أن مشاعر الغضب و الكراهية التي يحملها العالم الإسلامي و العربي اتجاه أمريكا نوعا من الغيرة من نفوذها و قوتها و ثرائها و قيمها، و أسقطت الولايات المتحدة من الحساب رفض الرأي العام لسياستها الخارجية، فقد اتجهت بداية للخيار العسكري الذي وضع نهاية لمرحلة القوة السلمية *SOFT power*^(*).

هيأت التحولات الدولية الولايات المتحدة لتحقيق مسعاها، و تنصيب نفسها زعيما للعالم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و منظومته الاشتراكية، فأخذت توجه السلوك العالمي وفق مشيئتها و تعمل على صياغة العلاقات الدولية وفق ما تقتضيه مصالحها، و وفقا لهذا السياق فقد استغلت الولايات المتحدة أحداث 11 سبتمبر 2001 التي هزتها للسعي لتنفيذ سياستها و مشروعها في الشرق الأوسط، و أخذت تطالب دول المنطقة ببدء إصلاحات ديمقراطية باستثناء إسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي الأمثل من وجهة نظرها، إذ أن اختيار الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط لتنفيذ سياستها ليس اختيارا اعتباطيا جاء بمحض الصدفة و إنما لأهداف عديدة قريبة و بعيدة المدى منها ما تعلق بإسرائيل و سياستها و مصالحها، و بالأخص من خلال الاتفاق الاستراتيجي الثنائي الإسرائيلي الأمريكي الذي تم تأكيده و الإلحاح عليه في أواخر عهد بوش الابن ، إضافة إلى أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر أقاليم العالم اختراقا من قبل القوى الكبرى، و كانت على مدار قرون و عقود ميدانا للصراع بين تلك القوى، و بقيت محط تنافس محموم على النفوذ و المصالح، و قد تعزز التواجد الغربي في المنطقة نفوذا و قواعدا مع إقامة إسرائيل و التعهد بحمايتها، و مع ظهور النفط و تأمين إمداداته، فالولايات المتحدة لا تتدخل و حسب في العلاقات العربية البينية، و الضغط على هذا الطرف أو ذاك لتحقيق هدف معين و تمرير سياسة محددة، بل تصل أحيانا كثيرة إلى ممارسة ضغوطات

(1)- عامر زياد السبيلة، الإدارة الأمريكية العامة في (الشرق الأوسط الدبلوماسية و السياسة الخارجية محدداتها و انعكاساتها). ط 1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011، ص 1-2.

(*) نعي بهذا المصطلح السلطة الدبلوماسية الأمريكية و الحوار و المساعدات المالية.

و تهديدات مباشرة ثم فرض سياسات معينة تتناسب و أجنداتها في المنطقة و العالم، مما يسهل على الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها، من دون الاكتراث لما تقوده تلك الأجنداث من دمار مباشر و طويل الأمد في المنطقة ، و تقع إسرائيل في قلب السياسات و الاستراتيجيات في المنطقة و التي يتم صياغتها وفق المصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى، و لو على حساب مصالح و أطراف عربية عديدة بشكل يؤدي إلى زيادة تعرية الشرعيات السياسية الهشة.

والمثال البارز را هنا هو الملف النووي الإيراني في المنطقة و موقف الولايات المتحدة منه و التلاحم العضوي بين ذلك الموقف و الموقف الإسرائيلي على صعيد التنسيق في طبيعة القرارات و الاستراتيجيات الغربية الواجب أخذها، ثم ربط ذلك بالخيار العسكري في ضرب إيران و دور إسرائيل فيه، ليس ذلك فحسب بل تم ربط الملف النووي الإيراني بملف التسوية بين إسرائيل و الفلسطينيين بشكل أو بآخر، و كله يتم بشكل يضيق هوامش المناورة لأية مواقف عربية منفصلة أو جماعية ، كما يحدد مسارات تلك المواقف و ضرورة أن تتأقلم مع المسارات الأمريكية أو على الأقل لا تتعارض معها، و هو ما قد يؤثر على القضايا البارزة في المنطقة ، فضعف النظام العربي شجع القوى الإقليمية على اختراقه بشكل متنام، و في كل القضايا التي عجز عن التعامل معها كقضايا العراق و السودان فضلا عن القضية الفلسطينية ، كانت هناك دولا إقليمية كمصر و السعودية تتنافس على ممارسة أدوار صناع القرار العربي، خاصة في السنوات الأخيرة.

و تعتبر القضية الفلسطينية من أكثر الأزمات الدولية تعقيدا و أطولها زمنا. و قد يلاحظ المراقب لمنطقة الشرق الأوسط مدى تشعب التدخلات و تقاطع المصالح الدولية، ففي كل يوم تصدر مواقف عديدة عن ما يسمى عواصم القرار الدولي في حين أن صانع القرار العربي و المتمثل في جامعة الدول العربية على وجه الخصوص من خلال اجتماعات القمم العربية و الاستثنائية و اجتماعات وزراء الداخلية و الخارجية و العدل العرب، لم تحرز أي تقدم ملحوظ في القضية و هذا يعود إلى التأثيرات الغربية على السياسات الداخلية لبعض الدول العربية كالسعودية و دول الخليج و إلى حد ما الأردن و المغرب، مما يؤدي بالضرر بالقضية الفلسطينية، و عليه فهي ترتبط ارتباط وثيق بصناع القرار العربي فمن اجل فلسطين احتلت الجولان، و بسبب فلسطين عانى لبنان و باسم فلسطين حصلت انقلابات و كشفت مؤامرات، و انتهكت حقوق الإنسان العربي في الحرية و الديمقراطية.

و عليه فقد واجه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط، سلسلة من التحديات المهمة و المعقدة و المتداخلة فيما بينها ستستدعي اهتماما عاجلا، و هناك العراق الذي يستنزف جهد المؤسسة العسكرية الأمريكية و اليمن الذي تتضارب فيها المصالح و الصراع على السلطة مما افرز تدخل جيش عربي بقيادة السعودية من خلال عاصفة الحزم في مارس من العام الحالي ، في محاولة للحد من النفوذ الإيراني التمددي التوسعي من خلال الحوثيين، و فيها أيضا إيران التي تقترب حثيثا من العتبة النووية، و هناك أيضا تنهاوى دعائم عملية السلام الفلسطينية، و تتوالى حكومات ضعيفة على السلطة في لبنان و من خلال كل ذلك يتجه الموقف الأمريكي إلى المزيد من الضعف، و عليه فهذه المبادرات لا تستحق الجهود التي تبذل من اجلها.

وأن إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن قد أولتها أكثر مما تستحق من الاهتمام و أهدرت أكثر مما ينبغي من أموال الأمريكيين و دمائهم و بالأخص (من خلال الاتفاق الاستراتيجي الثنائي الأمريكي الإسرائيلي الذي بدا العمل به في أواخر عهد

بوش الابن) في محاولتها لإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط بيد أنها هذه الأطروحات تستهين بقدرة منطقة الشرق الأوسط على إقحام نفسها على (أجندة) الرئيس الأمريكي. بصرف النظر عن أي خطط و مشروعات أخرى.

وعليه فالتعامل مع التحديات العالمية المعاصرة، ابتداء بالإرهاب و مروراً بانتشار الأسلحة النووية إلى ضمان امن المنطقة، يتطلب كله مواصلة التعامل مع الشرق الأوسط، و إذا أرادت إدارة أوباما تحقيق النجاح في هذه المنطقة فسوف يتعين عليها تخطي مسألة العراق، و إيجاد سبل للتعامل مع إيران تعاملًا بناءً و التوصل إلى اتفاق إسرائيلي-فلسطيني بشأن الوضع النهائي.

ونحن بهذه الدراسة المتواضعة أمام إمكانية البحث عن أدوات جديدة التي من خلالها تستطيع إدارة أوباما أن تعالج العلاقة السببية التي أنتجت ليس منطقة مازومة من الداخل فقط، و لكن علاقة أكثر تأزماً مع الولايات المتحدة ذاتها و على أكثر من صعيد و خصوصاً القضية الفلسطينية، بحيث تكاد تعصف بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة، و دور الولايات المتحدة في التأثير على سياسات دول المنطقة، باعتبار أن هذه التطورات لا تعتبر جديدة لا من حيث الطبيعة أو الأهداف و إنما الجديد فيها هو حماية وجودها و تعمق مفاعليها على الساحة العربية بعد أن فقدت ضابيتها و زال غموضها، و أصبحت غير واضحة المعالم/ محددة الدوافع، ظاهرة التوجهات، و بالتالي باتت أكثر تأثيراً على أوضاع المنطقة، و انعكاساً على علاقات القوى فيها، و ثقلاً في تحديد التوازنات على ساحتها، إلا أن المشكلة تبقى مع ذلك في تقدير مدى تأثيرها على الموقف العربي ، و على القدرة العربية على رد الفعل، و على توجيه سياستها لمواجهة التحركات التي تدور على ساحة قضاياها الإستراتيجية و تستهدف اختطافها لصالح قوى إقليمية و توظيفها لتحقيق أهدافها، و يمكن حصر هذه التطورات في المعطيات التالية⁽¹⁾:

أولاً: ضعف وانكفاء السياسة الأمريكية بالمنطقة و تشتت جهودها و تجاذب أولوياتها بين قضايا متنوعة. منها ما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي^(*) بحكم وجود قوات أمريكية على ساحة بعض دولها، و يرتبط انسحابها منها بظروف إقليمية تقع خارج سيطرتها، و منها ما يتصل بتواضع أدائها بالتعامل مع القوى الإقليمية المؤثرة على الساحة، و خصوصاً في ضوء تزامن هذه التطورات مع أزمات داخلية و ضغوط اقتصادية تواجه الإدارة الأمريكية. و هي على أعتاب انتخابات التجديد النصفى للكونغرس التي تنصدر فيها الملفات الداخلية قائمة اهتمامات الناخبين الأمريكيين، و يتراجع اكتراثهم بالقضايا الخارجية.

(1): سعيد رفعت، التحركات العربية: سياسات ثابتة أم خطوات عابرة، عدد 144، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، 2010، ص 5-6.

(*) : يؤكد الساسة الأمريكيون دائماً قائلين: حيثما توجد مصالح أمريكية فثمة بمتد الأمن القومي الأمريكي، و هي أطروحة خاطئة.

ومن هنا فقد أسفرت نتيجة الانتخابات كما كان متوقعا عن خسارة الإدارة لأغليبتها في مجلس النواب ، و فوزها بأغلبية ضئيلة في مجلس الشيوخ، و ذلك في رسالة واضحة بعدم رضا الشعب الأمريكي عن أداء إدارة أوباما في دفع وتيرة النمو الاقتصادي و أسلوبه في إدارة سياسته منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة بشكل لافت. بعد أن استطاع تثبيت موقعه و تكريس امتداداته باعتباره ركنا أساسيا في معادلة القوة بالمنطقة، و عاملا مؤثرا في تطورات قضاياها الإستراتيجية، و ذلك يندرج في إطار إستراتيجية إيرانية عامة تسعى للاعتراف بدورها الإقليمي ، و تعتبر الحوار العربي بمثابة ساحة للمواجهة، و أداة للمقايضة مع الولايات المتحدة و حلفائها لتحقيق هذا الاعتراف. و من هنا كان تقييم واشنطن لإيران بأنها الطرف الوحيد في المنطقة الذي يحمل مشروعا متكاملا و منافسا للولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: اندفاع و جموح الحكومة الإسرائيلية في إظهار نواياها الحقيقية نتيجة توجهات الائتلاف الحكومي اليميني و تغير طبيعة المجتمع الإسرائيلي و استخدام الدين و الأيديولوجية الصهيونية، و هو الأمر الذي وضحت مظاهره بعدم الحاجة للسلام بعد أن حلت هواجسها الأمنية (بالجدار العازل) و حصار غزة و التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية . أو في حرصها على إضعاف موقف السلطة ، و إظهار عجزها عن إيجاد بدائل دولية أو محلية لمفاوضات السلام الغير متكافئة معها ، و ذلك فضلا عن تقديرها بان التطورات الأخيرة على المسرح السياسي الأمريكي تسير لصالحها ، على أساس اعتقادها أنها تضعف من قدرة الرئيس أوباما في الضغط عليها وتدفع موقفه لان يكون أكثر استجابة لمنطقها في التركيز على مواجهة إيران قبل حل القضية الفلسطينية.

وبناء على التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط و مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية عليه، و ما ينتج عليها من ردود أفعال لصناع القرار العربي، تكمن أهمية دراستنا التي تتجلى في رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة و السيطرة على منابع النفط في الخليج، و محاولة تقسيم المنطقة العربية بما يتماشى مع مصالحها في المنطقة.

2. أدبيات الدراسة:

إن البحث في موضوع السياسة الخارجية الأمريكية و تأثيرها على صانع القرار العربي يحتاج إلى قراءة متجددة للتاريخ و فهم معمق للجغرافيا، و دراسة الانعكاسات و المعطيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. و لإمكانية إستيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية و البحث في حقيقة النظام العربي الإقليمي وطبيعته. وهذا في إطار فهم و إدراك شامل لمصطلح الأمن وبلورة مفاهيم دالة عليه مثل: الإقليم الشرق الأوسطي ، عناصر التهديد.....الخ.

لقد شهدت أدبيات الدراسة زحما كبيرا لم يكن له مثيلا من قبل و هذا يدل على مدى أهمية موضوع الدراسة، إلا انه يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات مهمة :

أولها و أهمها هي أن معظم هذه الدراسات أو الأدبيات صادرة في الولايات المتحدة ، و بالضبط عن مراكز بحث متخصصة و معظمها ذات طابع أمني أو سياسي أو ذات طابع اقتصادي أو عسكري بحث و حتى بدعم الحكومة الأمريكية و اللوبيات المرتبطة بها .

وبالنسبة للدراسات الصادرة عن الدول العربية فإنها قليلة نسبيا مقارنة بالدراسات السابقة، و تتميز بنوع من الشمولية في المعالجة و الطرح، و لعل أهم مراكز البحث العربية التي اهتمت بهذا الموضوع، يمكن ان نذكر مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة. و مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. كما نجد أعمالا منفردة لباحثين عرب نشر معظمها في شكل مقالات بدوريات مختلفة، و أحيانا في شكل كتب مثل: مجلة الشؤون العربية التي تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و مجلة المستقبل العربي التي تصدر عن مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت.

لكن الملاحظة الأولى بالنسبة لهذه الدراسات في اغلبها هو اتسامها بطابع العمومية فهي ليست متخصصة في المسائل السياسية و الأمنية هذا من جهة، و من جهة أخرى فهي تنطلق من طروحات أحادية في التقديم أكثر منها شاملة، إذ تركز على الجوانب الاقتصادية و العسكرية فقط.

كما أنها تناولت مشروع الشرق الأوسط الكبير من رؤية أمريكية خالصة، و كأنها قدر محتوم، دون النظر في كيفية مواجهته أو تحديه أو حتى التقليل من آثاره. و لذلك كانت أغلب الطروحات غير دقيقة، و لم تصل في معظمها إلى مستوى التحليل الدقيق و التأويل الصحيح للسياسة الشرق الأوسطية للولايات المتحدة الأمريكية. و أنرها على صانع القرار العربي. و من كل هذا تبرز أصالة بحثنا، أولا لتغطية النقص المسجل في أدبيات الدراسات السابقة واثراء لها و ثانيا لتجاوز التصورات الجزئية والأطروحات الضيقة في تناول الموضوع.

3. أسئلة الدراسة

تدور أسئلة الدراسة حول الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي وضعية و مستقبل النظام الرسمي العربي في ظل التغيرات الميدانية و الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط؟.

4. التساؤلات الفرعية

- أ. ما هي الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط؟
- ب. كيف تطورت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط؟ و ما هي أهدافها المعلنة و الخفية؟
- ج. إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية في التأثير على صانع القرار العربي؟

5. الفرضيات

بما أن دراستنا تنصب حول فهم طبيعة السياسات الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية، و بيان تأثيراتها على المنطقة العربية، فان الفرضيات التي سنتطرق منها دراستها هي كما يلي:

✓ الفرضية الأولى:

كلما زادت التحديات الأمنية و الأزمات الجديدة تشابكا و تعقيدا في المنطقة، كلما ساعدت على استغلال الولايات المتحدة للتواجد في المنطقة و تحقيق مصالحها.

✓ الفرضية الثانية:

يمكن اعتبار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ثابتة من حيث الأهداف و متغيرة في وسائل تحقيقها، تبعا للتغيرات الإقليمية و الدولية في كل مرحلة

✓ الفرضية الثالثة:

النظام الرسمي العربي، يعتبر أن السياسات الأمريكية في المنطقة هي اختراق صارخ للخصوصيات الثقافية و الحضارية، الاقتصادية و السياسية و هذا ما أدى إلى حد كبير في تدهور الأوضاع الداخلية و الإقليمية عموما.

6. أدوات التحليل

- ❖ الإطار النظري
- ❖ الإطار المنهجي
- ❖ الإطار المفاهيمي
- أ. الإطار النظري

مقاربات الدراسة

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، و إلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، و هذا نتيجة للطبيعة الغير مستقرة لموضوع العلوم السياسية، و التعقيد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق إلى هذه النظريات، على شكل أطر تحليلية و معيارية، و على فستتطرق إلى النظريات الوضعية الأحادية ممثلة في الواقعية، و النظريات الوصفية الشاملة مثل نظرية تحليل السياسة الخارجية، و الواقعية الجديدة، فالنظريات الأولى تعتبر نظريات تفسيرية تعتمد على الاستومولوجيا الوضعية القائمة على المنهج التجريبي.

أما الثانية فتدخل ضمن إطار النظريات التكوينية و تعتمد على ابستمولوجيا وضعية قائمة على منهجية تجريبية و إدراك حسي للواقع.

إن هذا التعدد في النظريات و المداخل هو نتاج للتحويلات الطارئة على الوضع الدولي و السياسة العالمية، و هو نفسه أدى إلى تعدد الأطروحات و الحوارات و تزايد أدبيات دراسة موضوع السياسات الخارجية، و من خلال التعرض لمختلف النظريات الكبرى في السياسة الدولية سنعمل على تبيان انعكاساتها على السياسات والاستراتيجيات العربية من جهة- و الأمريكية من جهة أخرى موضوع دراستنا- في إطار تحليل مركب يعتمد على تعدد مستويات التحليل.

لقد كان من الصعوبة بمكان تحديد إطار نظري عام لدراسة موضوع المقاربات في السياسة الخارجية، لاقتناعنا من جهة بعدم فاعلية اعتماد مقارنة نظرية واحدة، و من جهة أخرى لتعدد المداخل النظرية لتناول الموضوع ، و لذلك فقد قمنا بتصنيف النظريات إلى وضعية أحادية و وضعية شاملة، وضعية لأنها تعتمد في دراستها للمسائل على الرجوع إلى الوضع أو الواقع لاستنطاقه و للاطلاع على الأمور الميدانية و رصد المعطيات التي تؤدي إلى الدراسة و التحليل، فالنظريات الأحادية تترجم معرفة و وصف الواقع على اعتبار واحد فقط، و أما الشاملة فإنها تدرج في الدراسة معطيات عديدة حيث يمكن أن تأخذ هذه المعطيات في علاقاتها مع بعضها البعض أو تركيبها البنوية، أو في تفاعلها مع بعضها البعض أي التحليل النسقي و يمكن شرح ذلك كما يلي:

أ. النظريات الأحادية:

الواقعية REALISM

للوواقعية جذور في الفلسفة السياسية القديمة في الغرب، و في كتابات المفكرين غير الغربيين مثل "مينغ" في الصين و "كوتيليا" في الهند، و قد سيطرت النظرية الواقعية على دراسات العلاقات الدولية في الأوساط الأكاديمية بالولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كرد فعل مزدوج على المثالية التدخلية الولسونية و على النزعة الأخلاقية و الانعزالية للجمهوريين.

تنطلق النظرية الواقعية من دراسة التاريخ للوصول إلى تعليمات حول السلوك الدولي، و تركز على أن الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية لفهم و استيعاب الظواهر الدولية، و يرى الواقعيون أنه لا يوجد تناسب في المصالح بين مختلف الدول، و إنما تتضارب الدول في مصالحها إلى درجة تقود بعضها إلى الحرب.

والمفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة و ميزان القوى و المصلحة القومية. لذلك يعتبر الواقعيون أن الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام و الاستقرار هي (لعبة ميزان القوى)⁽¹⁾.

ويعتبر "هانس" مورغانثو " Hans Morgenthau " من أبرز كتاب الواقعية و مفكرها الذين طوروها إلى نظرية سياسية، حيث يعتبر في كتابه " السياسة بين الأمم" أن مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم

(1)- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985، ص68.

السياسة الدولية، و تعرف المصلحة دائما بلغة القوة، و تعتبر المصلحة المحددة بمفهوم القوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في أوقات مختلفة.

كما يعتبر "أرنولد وولفرز" من المفكرين الواقعيين على الرغم من أنه يختلف مع "مورغانتو" في جوهر النظرية، ففي الوقت الذي يرى فيه "وولفرز" أن مفتاح دراسة العلاقات الدولية هو سلوك الدول التي هي جماعات منظمة من الأفراد، فإنه يدعو إلى التركيز على الأفراد الذين يعتمدون السلوك الذي ينسب للدول على ردود أفعالهم السيكلوجية، كما أن الأطراف فوق القومية و دون القومية تلعب دورا هاما في السياسات الدولية، و كذلك يجب عدم إهمالها و لا بد من إخضاعها للتحليل.

ويتفق "وولفرز" مع "مورغانتو" فيما يخص ميزان القوى، لكنه يختلف معه في مفهوم القوة و يرفض فكرة أن كل الدول تسعى إلى زيادة قوتها⁽¹⁾.

ب. النظريات الشاملة:

إن دراسة نظريات التكامل الدولي يجب أن تمر أولا بتحليل القوى السياسية التي تسهم في وصول المجتمعات السياسية إلى حالة التكامل و تحديدها، و من أبرز النظريات التي قدمت تصورا للتنظيم الدولي بهدف تحقيق السلم و التعاون بين المجتمعات:

نظرية النظم

تمحضت نظرية النظم عن أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات، فهي تسمح بتخطي الفصل بين الشؤون الداخلية للدول و السياسة الدولية، و هي تعني أساسا سلسلة من البيانات الخاصة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة و غير المترابطة و التي يفترض أن تفاعلا سوف يجري بينها، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات عديدة في عدد آخر من المتغيرات.

وتعمل هذه النظرية على كافة المستويات الدولية و الإقليمية والوطنية وتربط بينها أيضا، و من أبرز منظري نظرية النظم "شارلز ماكيلاند" والذي قدم تعريفا للنظام فاعتبره بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض، و لها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوك على كافة المستويات.

وفي منظور تحليل النظم يصبح سلوك الدولة الخارجي يتفاعل مع المحيط الدولي ويتأثر به، ويؤثر فيه، وهذه أهم سمات النظام، ألا و هي بنيته والتفاعلات التي تحدث بين أطرافه، والنظام مع وضعه وسماته وخصائصه كلها نتاج للتفاعلات بين مختلف الأطراف⁽²⁾.

(1) - ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(2) - المرجع نفسه، ص 47

نظرية تحليل السياسة الخارجية

وتعني بوضع إطار تحليلي ومفاهيمي لشرح السياسة الخارجية وتصنيفها بشكل مقارنة من حيث صناعتها ومسبباتها وأنماطها، ويهدف هذا الاتجاه إلى اكتشاف أنماط عامة تسهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية لتفسير واستشراف السلوك الخارجي للدول على اختلاف فئاتها، محاولة في ذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهية مصدر هذه السلوكية أي من هم أصحاب القرار الذي يصبح في صيغته سياسة خارجية: هل المسؤولين الرسميين أم الأطراف المختلفة للدولة أم مجموعات الضغط.....؟
- كيفية صناعة القرار: هل يصنع مرة واحدة أم نتيجة عملية لسلسلة من القرارات؟
- مسببات القرار: أي العوامل أو المؤثرات و المتغيرات التي تدفع بانجاز قرار معين وهل تتأثر الدولة بنفس العوامل التي توجه قراراتها الخارجية أم تتغير؟
- تصنيف السلوك الخارجي: دفاعية أم هجومية؟ محايدة أم منحازة؟ ذات توجهات إستراتيجية كونية أم محايدة أم إقليمية ضيقة؟
- إمكانية التمييز بين السياسة الخارجية والداخلية مثلا: ما هي المصالح الداخلية في صناعة السياسة الخارجية وتأثير الوضع الخارجي على الوضع الداخلي⁽¹⁾.

كل هذا مع الأخذ بالعوامل الرئيسية التالية⁽²⁾:

1. بنية النظام الدولي و النظام الإقليمي الذي يضم الدولة، توزيع القوة و أنماط التحالفات.
2. البنية المجتمعة للدولة و خاصة مجموعة القيم السياسية السائدة.
3. إدراك وجود خطر خارجي يشكل تهديدا مباشرا على القيم و الأهداف الرئيسية عند الدولة.
4. الموقع الجغرافي في إطار الجغرافية السياسية للقوى الإقليمية و الجغرافيا الإستراتيجية.

(1)- ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

(2)- المرجع نفسه، ص 54.

ب. الإطار المنهجي

➤ منهجية الدراسة

أما منهجية الدراسة فإننا سنستخدم في هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي، لأنها يتناسبان و موضوع الدراسة، و لكونهما الأقدر على تحقيق أهداف الدراسة، و الإجابة عن أسئلتها التي تصادفنا أثناء البحث، فالمنهج التاريخي لا بد من التعامل معه لمعرفة الماضي و أثره على الحاضر، أما المنهج الوصفي، فكثير من الظواهر السياسية التي تواجهنا أثناء البحث فلا بد من وصفها بكل أبعادها.

وأما مصادر البيانات و جمع المعلومات فإننا سنعتمد في ذلك على ما يلي:

الإصدارات المتخصصة في مجال العلوم السياسية ، و التي تناولت موضوع دراستنا هذه، على اختلافها من مصادر و مراجع رئيسية، أو المصنفة كمصادر و مراجع ثانوية، سواء كانت كتب أم مجلات أو وثائق، و جرائد، و دوريات، أم شبكة عنكبوتية تناولت الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

➤ مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار هذا الموضوع أساسا إلى اعتبارات علمية تتعلق بالموضوع في حد ذاته و أخرى ذاتية خاصة.

أ. مبررات علمية: و تتلخص في ما يلي:

- ✓ محاولة إعطاء محتوى جديد لمفهوم النظام الرسمي العربي، من خلال إبراز مكامن التهديد القريبة و البعيدة ، الظاهرة و الخفية، المباشرة و الغير مباشرة ، التي تمثلها السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، سواء من خلال المشاريع السابقة أو المشاريع المطروحة حاليا، خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- ✓ معرفة النظام الإقليمي العربي الراهن و مستقبله في ظل التحديات التي تعرفها المنطقة، و في ظل التغيرات التي يشهدها النظام الدولي.
- ✓ تسليط الضوء على البعد و السلوك الأمنيين الذين يهيمنان على السياسة الخارجية الأمريكية و توجهاتها سواء من حيث رسم السياسة أو من حيث آليات تنفيذها في المنطقة العربية.

ب. مبررات ذاتية:

يشير المختصون في منهجية العلوم الإنسانية، إلى أن عملية البحث العلمي في الأساس محاولة من الباحث لإشباع رغبة علمية ملحة، تنتج عن مصادفة لبعض الأسئلة الملفتة و المحيرة و عليه فان هذه الدراسة تندرج بالدرجة الأولى ضمن هذا الاعتبار المنهجي، أما من ناحية الاعتبارات الذاتية التي حملتها على تناول هذا الموضوع فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- تعود هذه الاعتبارات بالأساس إلى ميولي الشخصي للولايات المتحدة الأمريكية و محاولة فهم الطبيعة النفسية و العملية لصناع القرار الأمريكيون، بالإضافة إلى الفضول الذي يبتاني و أنا أرى هذه الدولة تقود العالم بطريقة علمية و عملية فهي تعتمد على مراكز البحوث و الجامعات و المنظمات المدنية في بناء سياساتها الخارجية.
- محاولة المساهمة في توضيح بعض الأفكار و الأطروحات فيما يخص طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الأنظمة العربية، إضافة إلى تبيان السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تداعياتها على المنطقة.
- اهتمامنا الخاص بمنطقة الشرق الأوسط سيما في ظل اختلال التوازن لصالح إسرائيل المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و استمرار الضعف و التفكك العربي من جهة أخرى.
- الرغبة في تقديم دراسة علمية تضيف و لو القليل إلى المكتبة الجامعية، و الظفر بشهادة علمية (ماستر).

محددات الدراسة

✓ **المجال الزمني:** بطبيعة الحال، لا يمكن ضبط الحدود الزمنية لموضوع الدراسة بشكل جامد، ذلك أن الحركية و الاستمرارية في الزمن هما من بين خصوصيات الظاهرة في العلوم الإنسانية، و مع هذا يتحتم على الباحث ضبط مجال دراسته في مدة زمنية محددة، حتى تكون الدراسة ممكنة، و حتى تكون عملية البحث مركزة و قادرة على تقديم مادة علمية مقبولة، و عليه تمتد هذه الدراسة من 2008 إلى 2015.

✓ **المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في الشرق الأوسط، و بغض النظر عن اختلاف تسمياته، فهو يشمل البلدان العربية، باعتبار أن تناولها لموضوع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تأثيرها على صناع القرار العربي، مبني على اعتبار أن الوطن العربي يعتبر حاضن الشرق الأوسط، و عليه فسنعرض دراستنا أساساً على قلب المنطقة العربية (الشرق الأوسط) دون إغفال بقية الدول كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ج. الإطار المفاهيمي:

أ. تعريف المفاهيم:

- **السياسة الخارجية:** تعددت و تناقضت الآراء و التصورات حول تعريف و تحديد مفهوم السياسة الخارجية، و في هذا السياق يندرج تعريف كل من "روزنو" و "محمد السيد سليم"، فالأول "يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلوكية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم و الأهداف الوطنية المحددة بدقة". أما الثاني فيعرف السياسة الخارجية على اعتبار أنها "برنامج العمل العلي الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

و يرى "ايغانس G.Evans" و " جيفري نيونهان G.Newnhan" أن السياسة الخارجية هي ذلك النشاط المتمثل في أفعال و ردود أفعال و تفاعل الدول و الفواعل (1).

• السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

هي الأفعال التي تقوم بها الولايات المتحدة و القرارات التي تتخذها في منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق غايتين هما:

أولاً: ضمان أمن و حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

ثانياً: ضمان أمن إسرائيل و تفوقها عسكرياً و تكنولوجياً على الدول العربية، مجتمعة.

• الشرق الأوسط:

يمثل الشرق الأوسط مفهوماً سياسياً و جيوبوليتيكياً، له مدلولات جغرافية غير محددة المعالم، و يتسع الإقليم و يضيق، حسب استراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة العالمية، و هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، و هي كما يلي:

1. فقد حدد المعهد البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسط ليشمل إيران و تركيا و شبه الجزيرة العربية و مصر و السودان و قبرص.

2. أما مجلد الشرق الأوسط الذي يصدر سنوياً في لندن فانه يحدد جغرافية الشرق الأوسط بأنها تضم تركيا و إيران و قبرص و إسرائيل و شبه الجزيرة العربية و العراق و مصر و السودان و ليبيا.

3. فيما قدم مركز " جاني للدراسات الإستراتيجية" تعريفاً للشرق الأوسط بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء موريتانيا و الصومال، بالإضافة إلى إيران و إسرائيل (2).

• عملية صنع القرار:

تشير إلى الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة، و مدى ملائمة البديل الذي يتم اختياره للظروف الداخلية و الخارجية، و هو عملية معقدة تشترك فيها أطراف مختلفة، رسمية و غير رسمية، داخلية و خارجية (3).

(1)- حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، مطبعة دار هومة، ص 17-18.

(2)- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الأمن المائي العربي، ط 1، دمشق: دار رسلان، 2008، ص 21.

(3)- أحمد يوسف أحمد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 12

ب. كيفية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية:

أولاً: السلطة التنفيذية:

إن الافتراضات الأساسية التي يتبناها الرئيس، و طبيعة الأفراد و الأجهزة التي يستشيرها، و النظام الذي يزوده بالمعلومات هي التي تقرر نطاق السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فالرئيس يمتلك سلطة تنظيم عملية الاستماع إلى المجموعات و مختلف وجهات النظر، و هذا ما يجعلها تؤثر في عملية اتخاذ القرار، و بينما يمكن أن يقوم الكونغرس و شركات النفط و جماعات الضغط و الأجهزة الأخرى بتقييد تحركات الرئيس عملياً، إلا أنهم جميعاً غير قادرين على تغيير معتقداته و مفاهيمه، فالرئيس يمتلك السلطة لتقرير طبيعة المصالح الأمريكية و فحواها في المنطقة العربية لكونه أكثر المشاركين فعالية و تجاوباً في عملية صنع السياسة⁽¹⁾.

ثانياً: الكونغرس:

يمارس الكونغرس بمجلسيه نفوذاً حاسماً في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مجلس تشريعي آخر في العالم. و على الرغم من أن للرئيس نفوذاً و مرونة أكثر في مناطق أخرى، إلا أن يديه تميلان إلى أن تكونا مقيدتين عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية، ففي العشرين سنة الأخيرة ظهر الكونغرس لاعباً حاسماً في السياسة الأمريكية نحو تلك المنطقة، و هناك سبب رئيسي يفسر هذه الأهمية المتزايدة لدور السلطة التشريعية و هو أن مساهمة الكونغرس مؤثرة بشكل خاص، لأن المسائل التي تؤثر في الولايات المتحدة في المنطقة تعتبر ذات طبيعة طويلة المدى و عالمية مثل: المساعدات الأمريكية لإسرائيل، و الصراع العربي-الإسرائيلي، و الأمن و وفرة و تكلفة النفط.

وللكونغرس رأي مهم و أساسي فيما يتعلق بممارسة نفوذه حول القضايا العالمية، فمن خلاله يتم تخصيص المساعدات الخارجية بما فيها المساعدات الاقتصادية و العسكرية، و تمويل العمليات السرية، و هذه المساعدات هي واحدة من أكثر الأدوات فعالية في نشر النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية⁽²⁾.

ثالثاً: دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي:

اللوبي كمصطلح سياسي يعني مجموعة من العملاء والنشطاء، الذين لهم مصالح خاصة، و يمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين خصوصاً المشرعين، و ذلك للتأثير عليهم أثناء ممارسة عملهم.

وقد تمكن اللوبي من تحقيق نجاحين رئيسيين:

✓ **الأول سياسي:** إذ أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة في كثير من الأحيان لإسرائيل.

(1)- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ و من يصنعها؟، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 37.

(2)- المرجع نفسه، ص 76.

✓ **و الثاني اقتصادي:** إذ تحصل إسرائيل على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بحوالي 5 مليارات دولار.

ونجح اللوبي في عرض وجهة نظر إسرائيل دون سواها، و يعمل على محاولة منع المشرعين الأمريكيين من زيارة البلدان العربية، و استطاع أن يشكل ورقة ضغط لليهود في الولايات المتحدة بالاعتماد على القانون الأمريكي الصادر عام 1946، الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة في تشكيل مجموعة ضغط، بهدف ضمان مصالحها و ذلك بفعل استراتيجيات متعددة منها:

1. **التأثير المباشر:** مثل الاتصال بكل من السلطتين التنفيذية و التشريعية الأمريكيين.
2. **التأثير الغير مباشر:** مثل: تعبئة الرأي العام، و خلق اتجاه عام يؤثر على صانعي السياسة لإقناعهم بقرار يحقق مصلحة مثل هذه الجماعات .

كيفية صناعة القرار العربي:

تم تقسيمها إلى ثلاث فئات أساسية⁽¹⁾:

- **الفئة الأولى تتعلق بأطراف عملية صنع القرار:** و تتضمن الإشارة إلى أنه بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، فان رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات دستورية واسعة، أما ممارسة تلك الصلاحيات أو عدم ممارستها، فالأمر يتوقف على اعتبارات تتعلق بشخص الرئيس و ظروفه الخاصة و يختلف من فترة إلى أخرى، و على صعيد آخر فان محورية دور الرئيس لا تعني إلغاء الأدوار الأخرى فنوعية المعلومات التي ترفع إلى الرئيس مهمة في تشكيل قراره بشكل غير مباشر، و في تقدير أدوار الأطراف الأخرى في عملية صنع القرار تؤثر المؤسسات الغير رسمية بشكل أكبر من المؤسسات الرسمية. فبالرغم من عدم وجودها ضمن الإطار الدستوري، إلا أنها حاضرة بقوة على مستوى التأثير في الفعل السياسي.
- **الفئة الثانية تتعلق ببيئة صنع القرار في الوطن العربي:** يمكن القول أنه مع أن الفصل بين الداخل و الخارج أصبح شديد الصعوبة بشكل عام، و فيما يخص كافة النظم السياسية، إلا أن المتغيرات الخارجية تلعب دورا تكوينيا في تأثيرها في النظم العربية، كحملة اعتبارات مركبة و لكن درجة التأثير تختلف من نظام لآخر تبعا لعناصر تتعلق بحجم الدولة أو تعقدتها السكاني أو وفرة مواردها الاقتصادية.
- **الفئة الثالثة تخص مضمون عملية صنع القرار:** حيث لوحظ أن القرارات العربية تتميز بدرجة عالية من العشوائية هي نتيجة افتقارها إلى المؤسسة، و هذا يؤدي إلى سرعة العدول عنها، ثم إن البطء يميز العديد من القرارات، بحيث تتخذ القرارات دون أن تنظمها رؤية إستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى إبطال مفعولها بالتبادل.

(1) - أحمد يوسف أحمد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 21-22.

ج. أهم الأحداث في منطقة الشرق الأوسط (2008-2015):

أهم حدث برز في هذه الفترة هي ثورات الربيع العربي وفيما يلي أهم نتائج هذه الثورات⁽¹⁾:

1. في مصر حصلت بعض المفاجأة منها قوة التيار الإسلامي الذي حصد 45% من مقاعد البرلمان، كما حصلت المفاجأة في بروز التيار السلفي المدعوم خليجيا و مشاركته بقوة في العملية السياسية.
2. و في ليبيا حصلت حروقات و تمزقات تهدد النظام الليبي الجديد، و ساحل شمال إفريقيا مما أفرز ظهور و فجائية و قوة تنظيم القاعدة من جديد، وغابت الدولة عن المسرح السياسي.
3. وفي اليمن استفادت أطراف عديدة من سقوط النظام و منها الحركة الحوثية و جماعة الحراك الجنوبي، و حتى تنظيم القاعدة، إلا أن الأمور ستقلب رأسا على عقب بعد التدخل السعودي الخليجي و الأردن و المغرب من خلال عاصفة الحزم في مارس 2015.
4. وفي سوريا فشلت خطط إسقاط النظام، لأن المنظورات البحثية و الاستخباراتية الأمريكية بنيت على معطيات و قياسات خاطئة، و حاليا يجري العمل على تسوية دولية وفق خطة "جنيف" برعاية روسية إيرانية صينية من جهة و أمريكية تركية خليجية من جهة أخرى لضمان الانتقال السياسي المنظم للسلطة و في ضوء المعطيات الميدانية.
5. كما بدأت رياح التغيير تهب على الخليج و السعودية خاصة، سيما بعد بروز علامات الشيخوخة على ملوكها و أمرائها.
6. وانتقل الربيع العربي إلى تركيا محدثا اهتزازا في صورة اردوغان و حزبه، رغم محاولة التنكر للموجة الثورية والشعبية.

د. أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

منذ عام 1947 و واشنطن تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة إستراتيجية نظرا لما تملكه من ثروات طبيعية، و على هذا الأساس عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة نذكر منها⁽²⁾:

أولاً: العامل الاقتصادي:

أدرك البنتاغون الأمريكي أن نفط الشرق الأوسط مهم جدا للاقتصاد الأمريكي، و لذلك أصبحت السيطرة على الذهب الأسود مهمة جدا، و أصبحت شركات النفط تتسابق فيما بينها للاحتفاظ بدور المسيطر في المنطقة، و بذلك اتجهت السياسة الأمريكية لتنظيم وسائل شراكة متعددة الجوانب للحفاظ على مواردها من الطاقة، فأخذت الولايات المتحدة المسؤولية على عاتقها بحماية المداخل المؤدية لمصادر الطاقة في الخليج العربي، بما فيه مصلحة اقتصاد أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا، اليابان و كوريا الجنوبية على وجه التحديد.

(1)- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، ط 1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 274-275.

(2)- عامر زياد السبائلة، الإدارة الأمريكية العامة في (الشرق الأوسط الدبلوماسية و السياسة الخارجية محدداتها و انعكاساتها)، ط 1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2001، ص 12-13.

ثانيا: العامل الأيديولوجي:

منذ نشأتها أصبحت إسرائيل تحتل مكانا استراتيجيا في السياسة الأمريكية المتبعة في الشرق الأوسط، وتعتبر إسرائيل حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بحماية امن إسرائيل وضمها وجودها حرصا على تحقيق أهدافها في المنطقة، فصحيح أن الدعم الأمريكي لإسرائيل لطالما كان موجودا، إلا أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية ارتفعت بشكل ملحوظ بعد حرب 1967، حيث ساعدت أمريكا إسرائيل للاحتفاظ بخط امني ثابت مع الدول المجاورة.

ثالثا: العامل الاستراتيجي:

عممت وزارة الخارجية الأمريكية تحذيرا من احتمال ضياع الشرق الأوسط الذي كان من شأنه أن يسبب للولايات المتحدة خسارة كبيرة، لذلك وضعت الولايات المتحدة هدفين أساسيين لها في الشرق الأوسط :

✓ أولا: حماية الدول العربية و خصوصا تلك التي كانت تشكل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية مثل مصر و السعودية.

✓ ثانيا: الإبقاء على الوضع الراهن في المنطقة، و من اجل تحقيق ذلك و ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني ثلاث مبادئ رئيسية و هي⁽¹⁾:

1. دعم مبادرة تشكيل وحدة إقليمية ديمقراطية ذات نظام عربي ليبرالي مضاد للاشتراكية، و كان الهدف من هذا الحفاظ على استقلالية دول المنطقة، و تعزيز علاقاتها مع الغرب، و مناهضة أي شكل من أشكال التحول نحو الديكتاتورية أو أي شكل من أشكال الحكم غير التمثيلي، و لذلك فقد كان من الضروري خلق أنظمة حكم ثابتة مستقرة لضمان التنمية الاقتصادية.

2. تشجيع إطلاق تحالف في المنطقة من أجل تعزيز التأثير الأمريكي و منح أمريكا الدور الرئيسي في قطاع الأعمال في دول الشرق الأوسط.

3. تعزيز الشراكة مع بريطانيا، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين سياسات كل من البلدين خصوصا فيما يتعلق بالدور البريطاني في فلسطين، إلا أن كلتا الدولتين قررتا إنشاء روابط قوية فيما بينها، بحيث لم يحدث أن تعارضت مصالحها منذ الحرب على العراق 2003، و يعرف هذا التحالف الذي يربط بين الولايات المتحدة و المملكة المتحدة على انه تحالف متطرف و مصلحي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا الشرق الأوسط.

(1)- عامر زياد السببيلة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

7- الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بصورة مباشرة و غير مباشرة، و تتنوع بين دراسات أجنبية و دراسات عربية، و قد تنوعت الدراسات بين أبحاث ، ومؤلفات علمية مثل الكتب، و سنعرض وفق هذا السبيل إلى أهم الدراسات التي توصلنا إليها و هي على النحو الآتي:

■ الدراسة الخاصة بالدكتور "رأفت الشيخ" و التي كانت بعنوان ، العلاقات العربية-الأمريكية في التاريخ الحديث و المعاصر التي نشرت في سلسلة دراسات الشرق الأوسط رقم 12 علاقة الولايات المتحدة بدول الخليج 1979، فهي من الدراسات التقليدية التي لا ترتبط بأزمة من الأزمات فقد تتبع الباحث في دراسته الخدمات الأمريكية و الاتصالات بالمنطقة التي بدأت متأخرة لظروف الولايات المتحدة و كذا لظروف المنطقة خاصة أن هذه العلاقات كانت تتم من خلال لندن أو باريس و يركز فيها على الدور التبشيري الأمريكي في المنطقة خاصة في البحرين، ثم انتقال النشاط إلى العراق، و كيف أن هذا الدور شهد انتعاشا، ثم يتابع دور الإرساليات الأمريكية في مسقط و الكويت و كيف أن هذه الإرساليات كانت تسعى إلى تشويه صورة الإسلام و المسلمين. ثم يتناول الإستراتيجية الأمريكية مشيرا إلى الموقف السياسي و العسكري و تطور أوضاع المنطقة. و أهميتها بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية مما دفع إلى السعي للحصول على تسهيلات جوية و بحرية و موقفها من حلف بغداد و تزايد اهتمامها خاصة بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس في 1971.

والدراسة في مجملها تناول النشاط التبشيري و الاقتصادي و الاستراتيجي الأمريكي في منطقة العراق و الخليج العربي⁽¹⁾.

■ و تناولت دراسة "الأشقر 2004" بعنوان " إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة الامبريالية في الشرق الأوسط" فكرة أساسها أن البترول يعد العامل الذي يحفز واشنطن للاهتمام عن كتب بهذه المنطقة، و قد تناول الباحث للتحقق من هذه الفكرة عدة موضوعات أهمها:

البترول و العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة و إسرائيل، و حرب حزيران 1967، و حرب أكتوبر 1973، و الثورة الإسلامية الإيرانية، و حرب الخليج 1990، و أحداث 11 أيلول 2001، و قد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن إدارة بوش تطمح إلى ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط و هذا لا يتم إلا بالتخلص من جميع العقبات التي تعترض عملية السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، إضافة إلى ضرورة الهيمنة على مصادر البترول في المنطقة.

■ هدفت دراسة "سلمان، 2004" بعنوان "إعادة اعمار الشرق الأوسط الكبير برؤية أمريكية" على فرضية قوامها: أن الشرق الأوسط الكبير صار منحي استثماريا يهب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، و يتمثل في إنقاذها من

(1)- محمد عبد الوهاب سيد أحمد، رؤية شاملة عن العلاقات الأمريكية-العربية، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص 60-61.

الأزمات القادمة، و للتحقق من صحة الفرضية فقد تناول الباحث عدة موضوعات أهمها: إعادة اعمار الشرق الأوسط الكبير، و استخدام الدبلوماسية الهادفة إلى إصلاح ديمقراطي في دول المنطقة و خلص الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: ان سعي الولايات المتحدة من هذا المشروع يهدف إلى تحجيم الدور العربي في منطقة الشرق الأوسط، و أن إستراتيجية أمريكا تدرك أن دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل تبدي ارتياحا للتعامل الاقتصادي و السياسي مع الاتحاد الأوروبي أكثر من الولايات المتحدة و أنها ستحبط كل عمل دول المنطقة التي من شأنها التعامل مع أوروبا.

■ كما قامت دراسة "حنا، 2007" بعنوان " استراتيجيات العزل و الاحتواء الأمريكية في المنطقة و تأثيرها و تداعياتها"، على فرضية قوامها أن إستراتيجية العزل و الاحتواء ما هي إلا جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، و يكون العزل من قبل الأقوى اتجاه الضعيف، بمهدف الحد من تأثير الضعيف على سلوكيات الأقوى، و قد تناول الباحث من الفرضية عدة موضوعات أهمها: إستراتيجية العزل و الاحتواء الأمريكية في المنطقة و تداعياتها على الشرق الأوسط، و خلص إلى عدة استنتاجات أهمها: لن يكون الشرق الأوسط كما أراده بوش ديمقراطيا و ليبراليا بالكامل و على الطريقة الأمريكية، كما أنه لن يكون كما أراده خامنئي شرقا أو سطيا إسلاميا.

■ و أما دراسة "Seigman , 2007" بعنوان " عملية السلام في الشرق الأوسط"

"the Great Middle East Peace Process" فقد قامت على فرضية قوامها: إسقاط حماس ما هو إلا مطلب يطلبه الغرب و إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية، كأساس لإحلال السلام في المنطقة، و قد تناول الباحث للتحقق من صحة الفرضية عدة موضوعات أهمها: عملية السلام و الدور الأمريكي في هذه العملية، و إسرائيل و السلام، و منطقة الشرق الأوسط ، و خلص إلى نتيجة هامة و التي تنبع من وجهة نظر الولايات المتحدة و إسرائيل، هي أن عملية السلام على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية لا يكتب لها النجاح في ظل وجود حماس كشرريك في الحكم مع منظمة التحرير الفلسطينية.

8- الصعوبات التي تواجه الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر ندرة المراجع التي تتحلى بالقدر المطلوب من الموضوعية، سواء تعلق الأمر بالمراجع العربية أو الأجنبية، و لا يتوقف الأمر عن الأفكار المطروحة فحسب بل يتعداه إلى التعابير و المصطلحات المستخدمة، خاصة عندما يتم تناول التحليلات المرتبطة بالموقف الأمريكي من الصراع العربي-الصهيوني و ردود الأفعال المترتبة عنه.

9- خطة الدراسة:

اعتمادا على المنهجية المتبعة في إطار إنجاز هذا البحث ولغرض بلوغ الأهداف النظرية العلمية والعملية للدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية تليها خاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات إذ تعرضنا بداية في الفصل الأول إلى أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال ثلاث مباحث، فالمبحث الأول بعنوان الأهمية الإستراتيجية والسياسية، والثاني تطرقنا فيه إلى الأهمية الأمنية، أما المبحث الثالث فأبرزنا فيه الأهمية الاقتصادية.

وفي الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى صناعة القرار العربي والإستراتيجية الأمريكية في ثلاث مباحث، تعلق الأول منها بصناعة القرار العربي في إطار مجلس جامعة الدول العربية، أما المبحث الثاني فعرضنا فيه صناعة القرار العربي في إطار مجلس التعاون الخليجي، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى ملف الإستراتيجية الأمريكية في استهداف الوحدة العربية.

وحاولنا في الفصل الثالث والأخير تقديم نظرة إستشرافية لمستقبل النظام الرسمي العربي في ظل التجاذبات الإقليمية والمحيط الدولي، بحيث أدرجنا مبحثا خاصا حول هوية النظام العربي وتحديات بقائه، أما في المبحث الثاني فقمنا بإبراز أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ مشروعها الشرق أوسطي، وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة النزاع في اليمن وأثره على صناعة القرار العربي، باعتباره حديث الساعة إقليميا وعالميا.

الفصل الأول

أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

منذ أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذ الإمبراطوريتين البريطانية و الفرنسية في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، و خاصة بعد حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر) في عام 1956، و هي تضع المنطقة العربية أي ما يسمى في لغتها "الشرق الأوسط" في صلب المناطق الأكثر حيوية و أهمية لمصالحها الإستراتيجية في العالم، و تعود هذه الأهمية إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

1. وجود أكبر احتياطي عالمي للنفط في البلاد العربية-الخليجية خاصة.
2. قيام الكيان الصهيوني.
3. الموقع الجيو استراتيجي المميز للوطن العربي عند ملتقى ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، بما فيه مرور خط التجارة الدولي الرئيسي (تجارة الطاقة) و من ممرات بحرية تساحلها البلاد العربية (المتوسط، الأحمر، و الخليج) و تحكم البلاد العربية كلا أو جزءا، في أهم المضائق و الخلجان على هذا الخط المائي الممتد من جبل طارق إلى مضيق هرمز، مرورا بقناة السويس و خليج العقبة و باب المندب⁽¹⁾.

وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

- ✓ المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و السياسية.
- ✓ المبحث الثاني: الأهمية الأمنية.
- ✓ المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية.

(1)- تركي الحمد و آخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 7.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و السياسية

إن الحقائق الواقعية تؤكد بان آليات الاستغلال الجديدة التي طورتها الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول العربية، قد أدت إلى إعادة إنتاج تبعيتها على أسس جديدة ذات طابع شامل، تفقدها ما حصلت عليه من استقلال سياسي، و ما قد يكون لديها من ثروات أو حضارة أو تنمية، وتجعلها تلهث من أجل الحفاظ على موقعها التابع المتميز الراهن، و بهذه الصورة أيضا حولت أنظمة ثورية و وطنية في العالم العربي إلى أنظمة يتلاعب بها النظام الأمريكي كما يشاء⁽¹⁾.

وعلى ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين:

- الأهمية الإستراتيجية.
- الأهمية السياسية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية

تعتبر المنطقة العربية من أهم خزانات الوقود و الغاز في العالم، و من أنشط الأسواق و أهم المناطق الإستراتيجية من حيث الموقع و من حيث الأهمية منذ القدم و لا تزال إلى يومنا هذا.

تقع دول هذه المنطقة "العربية" على امتداد قارتين من قارات العالم، حيث تشمل جنوب غرب آسيا و شمال إفريقيا، بحيث تزيد مساحتها الإجمالية عن 14 مليون كم²، و هي مساحة أكبر من مساحة أوروبا القارة، يزيد عن 6700 كم من نواكشوط على ساحل المحيط الأطلسي لدولة موريتانيا إلى الغرب حتى مسقط على ساحل الخليج سلطنة عمان شرقا.

وتزيد المسافة عن 4500 كم من جنوب أطراف الصومال حتى حدود سوريا شمالا، و لعل الامتداد الفلكي للأرض العربية على أساس فلكي قرابة 39° درجة عرضية ابتداء من جنوب خط الاستواء بدرجتين حتى درجة عرض 37° شمالا تقريبا.

إن الموقع المهم جعل المنطقة العربية متنوعة الخصائص الطبيعية ما بين عروض مدارية و معتدلة و أخرى استوائية.

وفيما يتعلق بخطوط الطول تقع البلاد العربية على 76° درجة طولية شمالا من خط طول 16° درجة غربا إلى 60° شرقا، و من خلال هذا الموقع الذي تمتاز به المنطقة العربية و أهميته جعل منها منطقة لحروب الكبار و تكالب القوى الأجنبية في ظل تباين المصالح، خاصة مع ظهور آفات قديمة استجدت من الإرهاب إلى القرصنة إلى تصدير الديمقراطية، التي جعلت من الغرب دولا عظمى، لكي تبقى مصالح هذه الدول أساس العلاقة مع المنطقة⁽²⁾.

(1)-علي غربي و إسماعيل قبرة، العرب و أمريكا بين التطوير و التطويع، الجزائر، 2004، ص 6.

(2)- حسام الدين بوعيسي، «مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية»، الجزائر، طاكسي كوم، فكر ومجتمع، الجزائر، العدد 22، أكتوبر 2014، ص 481.

وإذا كانت المنطقة العربية قد تميزت تاريخياً، بغنى ثرواتها الطبيعية فإنها باتت منذ مطلع القرن الماضي (القرن العشرين) محط أنظار كل دول العالم بسبب مخزونها الهائل من الثروات النفطية، التي أصبحت عصب الصناعة التراكمية، لاسيما في بلدان المركز الصناعي في أمريكا و أوروبا و اليابان و غيرها.

إن تميز الوطن العربي بخصوصياته الثلاث: الموقع و الإسلام و الثروة، جعله مركز استهداف دائم من جانب القوى المدفوعة بنزعة التوسع و السيطرة، فالعلاقات التاريخية بين الغرب و الشرق العربي الإسلامي عرفت دوماً اتجاهين متغايرين تماماً: اتجاه عربي إسلامي، و هو اتجاه قيمى تسامحي سعى إلى تعميم رسالة العدل الاجتماعي و التسامح و القيم الإنسانية و الحضارية إلى الغرب و سائر العالم، و اتجاه غربي اختراقي الغائي سعى دائماً إلى طمس الهوية الحضارية للمنطقة العربية و إلى إخضاعها لسيطرته و مصالحه.

لقد أدركت رأسماليات المركز العربي و على رأسها الولايات المتحدة أهمية الوحدة العربية، ليس من خلال إقليميتها العربية و حسب، و إنما من وزنها على الصعيد العالمي، فالوحدة هي تغيير استراتيجي جوهري في خريطة العالم المعاصر، يؤثر تأثيراً جذرياً على توازن القوى الدولي، ذلك أن الدول العربية المتحدة بإمكاناتها الهائلة، و مقوماتها المتكاملة، و خبرتها التاريخية، و تراثها الحضاري العريق، تأتي في مقدمة القوى المؤهلة لقيادة العالم الثالث في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية أيضاً، ليس ذلك و حسب، بل و القدرة على مواجهة تحديات القوى الدولية الأخرى⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية

التطورات التي تشهدها المنطقة في الفترة الأخيرة لا تعتبر جديدة، لا من حيث الطبيعة أو الأهداف، و إنما الجديد فيها هو تثبيت وجودها على الساحة العربية بعد أن فقدت معالمها و زال غموضها، و بالتالي أصبحت الولايات المتحدة أكثر تأثيراً على أوضاع المنطقة، و انعكاساً على علاقات القوى فيها، و ثقلاً في تحديد التوازنات على ساحتها⁽²⁾.

وعليه فقد قسمنا هذا المطلب إلى 5 فروع :

الفرع الأول: الحفاظ على النظم القائمة

الهيمنة الأمريكية كهدف من أهداف الحرب الكونية ضد الإرهاب على المستويين العسكري و القيمي، تضمنت خطة الولايات المتحدة مع كل غموضها، اتجاهات التحرك لمختلف الأطراف الإقليمية و الدولية و حددت لها أدوارها، و حدود مهامها، من ناحية أخرى أبرز الفصل التماذي في ممارسة تلك الهيمنة الأمريكية باستغلال شبح الإرهاب، الذي بات يخيف كل

(1)-محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط 1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 208-211.

(2)-سعيد رفعت، التحركات العربية: سياسات ثابتة أم خطوات عابرة، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، بيروت، العدد 144، 2010، ص 5.

أحد، و إذا كان يمكن استخلاص بعض أهم نتائج هذا التماذي الأمريكي و انعكاساته على التطور السياسي للدول العربية و على علاقاتها البينية، فإنه يمكن تسجيل ما يلي⁽¹⁾:

1. يؤدي تقسيم الدول العربية إلى فئات مع الولايات المتحدة و ضدها إلى حالة من الاستقطاب تهدد بدايات الانفراج في العلاقات العربية-العربية الذي بدأ عام 2000 و أكدته مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002، كما أن اجتزاء القضية الفلسطينية و فصلها عن الإطار العام للصراع العربي الإسرائيلي يدق ناقوسا في العلاقات الفلسطينية-السورية-اللبنانية، و ينعكس التخويف بورقة حزب الله سلبا على العلاقات السورية-اللبنانية نفسها.
2. إن مفهوم الدولة الفلسطينية المعلن عنه لا ينجم عنه إلا كيانا هلامي الحدود، يخضع فيه الداخل للخارج، و يعلق مصير بين 3 و 5 ملايين نسمة من أبنائه اللاجئين، و يهيمن على قوى المعارضة و يستبعداها من كل إطار سياسي، و يدخلها في مواجهة مع قيادتها الجديدة.
3. إن تغيير النظم ببيانات رئاسية من الولايات المتحدة يفرض على شعوبها قيادات لم تختارها و مجرد تلك القيادات من كل شرعية إلا شرعية التبعية للخارج.
4. إن التلاعب بخصوصيات الدول العربية في نظم تعليمها و أديانها و مذاهبها ينذر باندلاع صراعات لا يعرف مداها.
5. إن التنسيق الأمني الرفيع المستوى بين الولايات المتحدة و الدول العربية، و بين هذه الدول و بعضها البعض، ينذر بتضييق الهامش الديمقراطي المتاح، و يسمح للنظم بتصفية حساباتها مع المعارضة و ييسر انتهاكها حقوق مواطنيها.

وبالرغم من أهمية هذه المعطيات و دلالتها الإستراتيجية و السياسية، فإن الشاهد أن السياسات العربية لم يكن يبدو عليها أنها تقدر خطورة هذه التطورات على ساحة المنطقة، أو تستشعر من ورائها تهديدا يستوجب تغيير بعض مبادئ سياستها، أو إعادة النظر في بعض منطلقاتها، إذ ما زالت تتمسك بسياساتها القائمة على التوقف عن تمثيل نفسها كمجموعة سياسية متمسكة لها أهداف موحدة و تمارس دورا فعالا و منسقا على ساحة المنطقة، كما أنها لم تعد تتحرج في إظهار انقساماتها، أو إخفاء ضعف قدراتها على اتخاذ قرارات حاسمة، أو الاعتراف بافتقادها لبدائل عملية للتعامل مع أزمتها الضاغطة، و هو ما يؤكد تحقيق الولايات المتحدة لمسعاها في المنطقة بعدما أثبتت هشاشة منظومة العمل العربي المشترك⁽²⁾.

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي

لم يعد موضوعا للجدل أن منطقة الشرق الأوسط تعيش صراعا وجوديا بين مشروعين، الأول تدفع به الإدارة الأمريكية و حلفائها تحت تسميات مختلفة، و الثاني تدفع به قوى سياسية و فكرية، قومية و إسلامية ممانعة، و أيا كانت أشكال هذا الصراع و أساليبه و أدواته، فإن النتائج التي سينتهي إليها ستلعب دورا كبيرا في تحديد شكل الشرق الأوسط و مضمونه سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا، و أكثر من ذلك ستقوم بإعادة تشكيل موازين القوى و صياغتها داخل منظومة القوة الكلية، التي تأسس عليها النظام الإقليمي و الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما يعني أن وضعاً جيوبوليتيكيا جديدا سينتهي إليه الصراع، سيشكل

(1)- جميل مطر و آخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 262.

(2)- سعيد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص 7.

قاعدة أساسية لا بد من الإحاطة بها كمدخل لفهم الكثير من الحقائق السياسية المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط، بكل تفاعلاتها و مفاعيلها المستقبلية.

إن ما يتعين على الإدارة الأمريكية أن تأخذه بعين الاعتبار هو أنها لن تستطيع أن تعيد تشكيل العالم و تحديد منطقة الشرق الأوسط كما تريد، لأنه ليس بالقوة وحدها يمكن أن تحكم هذا من جهة، و لأن طبيعة الحقائق السياسية و الاجتماعية و الثقافية التاريخية المعاصرة التي قامت و تقوم عليها منطقة الشرق الأوسط تدفع باتجاه مغاير لتوجهاتها من جهة أخرى، و هذا ما يستلزم منها بالتالي و قبل كل شيء، إعادة النظر في المنطلقات النظرية التي تقوم عليها سياستها الخارجية الراهنة، خاصة ما يتعلق بمنظومة المعايير، التي صنفت تاريخياً و تصنف الآن على أساسها دول الشرق الأوسط عموماً و المنطقة العربية خصوصاً، إلى دول معتدلة و أخرى غير معتدلة، فمن غير الجائز في العلاقات الدولية أن يكون معيار الاعتدال أو التطرف هو مدى الاقتراب أو البعد من الأهداف الإستراتيجية لدولة ما، فالمعايير الصالحة التي يمكن أن تتقبلها القوى المختلفة، هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح القوى الإقليمية و الدولية كافة، و بخلاف ذلك هي معايير مرفوضة، و من هنا تتولد أهمية فتح الحوار مع جميع الأطراف بمن فيهم سوريا و إيران، و بالتالي تتزايد أهمية عدم تجاهل المصالح و الدور الإقليمي لكل منها. في جميع مشكلات المنطقة و أزمتها، في الحاضر و المستقبل، و هذا شيء طبيعي تفرضه مفاعيل الجيوبوليتيك و الحقائق المختلفة التي يقوم عليها بناء الشرق الأوسط التاريخي و المعاصر.

إن المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط ينطوي على مخاطر و سيناريوهات كارثية محتملة، تندر بسابكس بيكو جديد، أو مرحلة جديدة، قد تدفع بشعوب المنطقة للعودة إلى تجمعات قبلية و طائفية، و هو ما بشرتنا به "كوندوليزا رايس" منذ قدومها كمستشارة للأمن القومي في البيت الأبيض، و إذا تحقق ما تقدم كمتعين جيوبوليتيكي في المنطقة، فإن إسرائيل تكون عندئذ قد حققت و بفترة وجيزة جداً ما عجزت عن تحقيقه منذ تأسيسها⁽¹⁾.

الفرع الثالث: صفقات السلاح و الشروط المجحفة

قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالكشف عن برنامج جديد للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل و مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك السعودية و قد أثار الإعلان عن هذا البرنامج تساؤلات كثيرة حول أهدافه، و محتواه، و أثره في المستقبل على أمن و استقرار الشرق الأوسط، و بصفة خاصة منطقة الخليج و الغرض من هذه المساعدات الجديدة، هو مساندة الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة من خلال دعم و تحديث قدراتهم الدفاعية، و حثهم على العمل معا و مع الولايات المتحدة للدفاع عن أمن الخليج و الشرق الأوسط.

وبشكل عام تم التأكيد عند الإعلان عن هذه المساعدات العسكرية الجديدة على أنها تأتي استجابة لتصاعد التهديدات الإيرانية ضد الدول العربية المعتدلة، و المصالح الأمريكية، و أيضاً لمواجهة قوى التطرف و الإرهاب داخل هذه الدول و في المنطقة.

(1) - مدين علي، جديد إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات إستراتيجية، العدد 21، 2007، ص 5-11.

ويركز برنامج المساعدات الأمريكي على تزويد أصدقاء الولايات المتحدة بأسلحة جديدة في إطار إستراتيجية أوسع للدفاع عن الشرق الأوسط في وجه أي تهديد مفاجئ من قوى إقليمية، كما حدث من قبل للكويت عندما قام "صدام حسين" باحتياحه في 1990، أو تهديدات يمكن أن يتعرض لها الخليج من دول أخرى خارج الإقليم.

وحقيقة الأمر أن دول الخليج لن تستطيع بمفردها التصدي لهجوم خارجي إيراني، أو غير إيراني، بسبب قلة مواردها البشرية، و عدم وجود جيش كاف و قوي و مدرب ، و لذلك ستكون دائما في حاجة إلى قوات من الخارج للدفاع عنها، و هذا ما دفع الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، إلى نشر الأسطول السادس في المتوسط، و الخامس في المحيط الهندي و بحر العرب، و التفكير في قوة الانتشار السريع في نهاية السبعينيات، و إنشاء القيادة المركزية مع بداية الثمانينيات، و دعوة دول أوربا لمشاركتها الوجود في البحر الأحمر، و القرن الإفريقي، لمواجهة أية طوارئ مفاجئة يمكن أن تتعرض لها منطقة الخليج.

ومن بين الترتيبات العسكرية التي تم اتخاذها من قبل للدفاع عن الخليج، كان التخطيط لإجراء سلسلة دائمة من المناورات العسكرية الدورية بين الدول الصديقة للولايات المتحدة، فكانت تدريبات "النجم الساطع" ، و المناورات البحرية "مرجان" في البحر الأحمر بين مصر و السعودية و مناورات "كليوباترا" في المتوسط بين مصر و فرنسا و إيطاليا و غيرها من التدريبات الثنائية بين مصر و الأردن و دول الخليج.

وقد واكب هذا النشاط مشتريات سلاح من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا، و أحيانا من روسيا و الصين و إن احتفظت الولايات المتحدة بنصيب الأسد في بيع السلاح إلى مصر و الأردن و دول الخليج، و كان الهدف من التدريبات المشتركة تطوير قدرات العمل المشترك لهذه الدول، و تحقيق قدر من التوافق بين أنواع الأسلحة المختلفة عند تنفيذ مهام مشتركة معينة⁽¹⁾.

وهناك عدد من العوامل يمكن تصورها كانت وراء إعلان الولايات المتحدة تزويد عدد من دول المنطقة بأسلحة متطورة يمكن رصدها فيما يلي⁽²⁾:

1. إستراتيجية الدفاع عن الخليج

إن إستراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية للدفاع عن منطقة الخليج لن تعتمد على وجود عسكري مباشر لقواتها داخل دول المنطقة، كما كان الأمر من قبل، بسبب النتائج السلبية لهذا الوجود في ظل رفض شعبي و مناخ معاد للغرب أصبح أكثر حدة بانتشار التطرف الإسلامي في المنطقة.

ومن أجل ذلك سيكون الأقرب احتمالا الإعداد لوجود عسكري في مكان قريب من المنطقة، من خلال قواعد بحرية أو أرضية.

(1)-محمد قدرى سعيد، المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 146.

(2)- نفس المرجع، ص 147.

2. سوق السلاح العالمية

انتهت الولايات المتحدة منذ فترة من تطوير أسلحة جديدة في مجال الطائرات المقاتلة و الذخيرة الموجهة بالأقمار الصناعية، و نظم القيادة و السيطرة و الإنذار المبكر، و الصواريخ المضادة للصواريخ، و إذا لم تقم ببيعها لدول الخليج، فسوف تذهب الفوائض المالية الهائلة لهذه الدول إلى روسيا أو الصين، بحثا عن السلاح المتطور، و لن يكون في مقدور الولايات المتحدة منعها من ذلك في ظل المناخ الأمني المتدهور في الشرق الأوسط.

3. اعتبارات التسليح الإقليمي

إن معظم دول المنطقة خاصة الدول الكبرى منها مثل: مصر قد بنت عقيدتها العسكرية و سياستها التسليحية لفترة طويلة على معطيات الصراع العربي-الإسرائيلي، و لم يتغير ذلك بشكل عام حتى الآن، لكن طبيعة الصراع في المنطقة، من وجهة النظر الأمريكية، قد تغيرت فبعض الصراعات الجديدة ناتج عن تهديدات داخلية، و بعضها سببه تهديدات خارجية محتملة من دولة مثل: إيران.

ويمكن القول أنه و في إطار كل هذه العوامل لا تزال إسرائيل تمثل عقبة حقيقية في مستقبل بناء منظومة دفاعية موحدة للشرق الأوسط تحت مظلة غربية، و مازالت تعارض وصول الأسلحة المتطورة إلى السعودية و مصر، و تعتبرها في كل الأحوال تهديدا لها.

الفرع الرابع: المعاهدات الأمنية الثنائية

عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياستها العسكرية لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي حكمتها و المتمثلة في الحرب الباردة، و اختيار الاتحاد السوفياتي، و فقدت هذه المحددات أهميتها في علاقات دولية أصبحت مبنية على شبكة من الترابطات المصلحية يحكمها عاملان: الاعتماد المتبادل من جهة و الثورة التكنولوجية من جهة أخرى، و كان لهذين العاملين دور في التقليل من أهمية الأمن العسكري لينقل الأهمية إلى الأمن الاقتصادي.

ووفقا لذلك كان لابد من تغيير في مبادئ العقيدة العسكرية و الأمنية للولايات المتحدة لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الأمنية الدولية، و أن تكون هذه العقيدة أكثر قدرة على الحركة لمواجهة التحديات الدولية الجديدة، و يطال التغيير الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في عالم التحديات الأمنية توجهاتها العسكرية الخارجية بإسناد أدوار جديدة لأنظمتها الدفاعية التي تغطي كل مناطق العالم لتنفيذ السيناريوهات التي تصنع ملامحها وزارة الدفاع الأمريكية، و جهاز المخابرات المركزية، و إدارة البيت الأبيض.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع كل منطقة جغرافية حسب مصالحها الإستراتيجية فيها، و حسب طبيعة المنطقة فان سياستها في الشرق الأوسط تختلف عن سياستها في المحيط الهادي، أما سياستها الأمنية الجديدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فيشرف عليها الأسطول السادس الأمريكي و حلف الشمال الأطلسي، وكل منها يؤدي أدوارا

أمنية تكمل أدوار الطرف الآخر من أجل المحافظة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط فان الولايات المتحدة الأمريكية تعطي أهمية إستراتيجية فائقة له، فهذه المنطقة - كما سبق وأشرنا- تقع عند ملتقى ثلاث قارات و على الحدود الجنوبية لروسيا، حيث تعري ثروات الشرق الأوسط النفطية الامبريالية الأمريكية.

وتعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية محصلة فعل كل تلك القوى المؤثرة على سيرورة و اتخاذ القرارات في الأنساق العليا للسلطة الحكومية في واشنطن، و تعكس هذه السياسة مصالح كل القوى الحاكمة و ليس مصلحة مجموعة احتكارية أو فئات بعينها كانت قوية، و من المهم الإشارة إلى أن القوى و البواعث المحركة لسياسة أمريكا الشرق أوسطية متداخلة ببعضها، ويجب النظر إليها كمنظومة موحدة مترابطة، فمن الخطأ لدى تحليل أسسها التركيز على عامل واحد دون سواه أو إخضاع بقية العوامل الأخرى له، فمن شأن ذلك أن يعطينا نتائج غير صحيحة و غير متوازنة، فإذا اعتبرنا النفط مثلا العامل الأهم و أخضعنا له القوى الأخرى المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة فمن الصعب أن يقودنا مثل هذا التحليل إلى نتائج دقيقة⁽¹⁾.

إذن تتفاعل العوامل المحركة للسياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط بمحملها ضمن أطر النظام الرأسمالي السائد في الولايات المتحدة باتجاه استراتيجي واحد يتلخص في تنفيذ الخطط الهادفة التي تثبت مواقع الولايات المتحدة السياسية و الاقتصادية و العسكرية و ضمان التحكم بنفط الشرق الأوسط، و لكن مع استقراء الاتجاه المركزي للسياسة الأمريكية، تدخل بعض عناصرها في كثير من الأحيان في تناقض مع متطلبات و مهمات إستراتيجية الولايات المتحدة الشرق الأوسطية العامة، فيدخل في الحساب هنا على سبيل المثال: خلافات محدودة بين مصالح الاحتكارات و مصالح الأوساط الصهيونية، المتمثلة بين موقف الكونغرس الذي يتمتع فيه اللوبي الصهيوني بنفوذ كبير، و موقف الإدارة الحكومية التي تسعى لإقامة توازن ما في خطها إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، تخفي مثل هذه الحالات و الظروف على السياسة الأمريكية الشرق أوسطية بعض سمات التناقض و اللامنتطقية، تدفع الإدارة الأمريكية في كثير من الأحيان، إلى القيام بخطوات تتناقض و المصالح البعيدة للولايات المتحدة الأمريكية و يضطرها ذلك للجوء إلى المناورة في سياستها⁽²⁾.

الفرع الخامس: اللاءات و الاملاءات الأمريكية (وجهة النظر الأمريكية حول الخليج)

إن دول مجلس التعاون الخليجي تحاذلت و لازالت و ستبقى من خلال مواقف كثيرة أمام اللاءات الغربية عامة و الأمريكية تحديدا فيما يتعلق بأحداث كثيرة مرت في الشرق الأوسط و بالأخص منها الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا على مفاعلها السلمي في "دور الزور" قبل سنوات و الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين خاصة منها حرب غزة و غيرها كثير لم تستطع دول الخليج أن تفعل شيئا سوى التنديد الذي لا يجدي نفعاً و التعويض المادي فقط ليس إلا.

إن صنع القرار الناجح خاصة في المجال السياسي يتطلب الدراية و الخبرة و التخصص، فضلا عن الجرأة المستقلة عن أي ضغوطات خارجية و هو ما لم يتوفر إطلاقا في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في السنوات الأخيرة، و في ظل تهديدات

(1)- حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي و العشرين، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 70.

(2)- المرجع نفسه، ص 73.

إقليمية متواصلة، مما يعني زعزعة أمن الخليج حاضرا و مستقبلا سواء كان ذلك بالنووي الإيراني أو بغيره، فضلا على أن الإدارة العربية عموما و الخليجية خصوصا مشلولة و مرتبطة بالغرب و الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا⁽¹⁾.

فقد قام الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بنقل أكثر من رسالة تهديد ووعيد لدول و شعوب الخليج العربي بالقول أولا: أن الخطر الذي يهددهم ليس هو التعرض لهجوم من إيران بل مصدره سحق الشباب داخل بلادهم، و ثانيا: انه على الولايات المتحدة أن تتساءل كيف يمكن تعزيز الحياة السياسية في هذه البلاد حتى يشعر الشباب أن لديهم شيئا آخر يختارونه غير تنظيم داعش؟، و ثالثا: انه يريد أن يناقش مع الحلفاء في الخليج كيفية بناء قدرات دفاعية أكثر كفاءة. و من خلال هذه الاملاءات "فأوباما" يريد أن يدفع بدول الخليج و الدول العربية إلى بناء حلف عسكري عربي دفاعي صرف، يضمن للولايات المتحدة أمرين: استمرار تنشيط المركب الصناعي الحربي الأمريكي بصفقات التسليح، و مواصلة حماية تدفق النفط، و لن يكون موجها لا ضد إيران و لا ضد إسرائيل، و قد يرنح له بالتدخل في الفضاء العربي ضد القوى المارقة عن القوانين الامبراطورية، و بمعنى آخر تشكيل "نيتو" عربي تحت إمارة الولايات المتحدة، يكفل لأمريكا ألا يسقط هذا الفضاء لا بيد الإيرانيين، ولا بيد أبنائه من القوى التي قد تدخل في صدام مع الولايات المتحدة، أو تهديد الحليف الأول إسرائيل⁽²⁾.

و في خاتمة هذا المبحث يمكن القول بأن الموقع الحيوي و الاستراتيجي الذي يمتاز به الشرق الأوسط يشكل أهمية بالغة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية باعتباره همزة وصل بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، إضافة إلى الأهمية السياسية فهي تسعى جاهدة لتمرير مشاريعها في المنطقة لتحقيق مصالحها.

(1)-ميلاس محمد الزين، الملف النووي الإيراني و انعكاساته على أمن الخليج، الجزائر، طاكسي كوم، فكر و مجتمع، العدد 22، أكتوبر 2014، ص 459.

(2)- حبيب راشدين، تهديدات أوباما لدول الخليج، عرب العجم، جريدة الشروق: يومية جزائرية، عدد 4703، 11 أفريل 2015، ص 24.

البحث الثاني: الأهمية الأمنية

تعمل العديد من الدول الغربية و الدول التي لها مصالح في المنطقة العربية، و على رأسها الولايات المتحدة ، و التي لها علاقات قوية مع أنظمة الحكم العربية، على الحفاظ على هذه الأنظمة، حيث واصلت تلك الدول الحفاظ على تلك العلاقات الوثيقة مع الحكام العرب، بغض النظر عن التهويل لأجندة الحرية، بل إن دول الغرب تخشى أن يأتي التحول الديمقراطي في العالم العربي بإسلاميين يناصرون الغرب العداء، أو أنظمة لا تتماشى مصالحها⁽¹⁾.

و في هذا السياق قد تم تقسيم هذا المبحث إلى 5 مطالب :

المطلب الأول: المظلة الأمريكية و التعاون الاستخباراتي

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استعمال كل أسلحتها السياسية و العسكرية و المخبرية في ظل نظام عالمي تتحكم بكل قواعده و شروطه، و هذا خدمة للإستراتيجية الجديدة للألفية الثالثة التي تتمحور أهم نقاطها في⁽²⁾ :

- ✓ أولاً: إنعاش الاقتصاد الأمريكي بمعظم قطاعاته، و السيطرة على الثروة النفطية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ ثانياً: الضغط على الأنظمة في المنطقة للاستجابة الكاملة للمطالب و المصالح الأمريكية في المنطقة، مع التهديد بتغيير الأنظمة التي لا تستوجب لذلك، و إنشاء محاور تحالفية تتناسب مع هذه المصالح.
- ✓ ثالثاً: تقديم المنظومة الأمريكية في السياسة و الاقتصاد و الاجتماع إن استدعى الأمر (ديمقراطية تؤدي لتوصل عملاء أمريكا لسدة العالم) و اقتصاداً أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة.
- ✓ رابعاً: كسر شوكة كل الدول التي تهدد الكيان الصهيوني ، و تأمين مجال حيوي لإسرائيل، يضمن استمرار تفوقها و هيمنتها على دول المنطقة.
- ✓ خامساً: دخول الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في مواجهة الحركات الإسلامية الجهادية و السياسية في المنطقة، و جعل أجيال جديدة تتبنى الديمقراطية الأمريكية، مما يعطي بريقاً إعلامياً للولايات المتحدة في عدم استهدافها الإسلام.
- ✓ سادساً: تحقيق التنبؤات التوراتية التي يؤمن بها التيار الأصولي المسيحي والتي تلتقي مع أهداف الصهاينة في إقامة "دولة إسرائيل الكبرى".

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لوضع يد تضرب بها المنطقة و تأمينها و هي إسرائيل، حيث سعت للتواجد في المنطقة من كل الجوانب و كانت مشاريعها الشرق أوسطية كلياً فاشلة باستثناء من كان في خدمة صقور و جنرالات الجيش الأمريكي، بدءاً من مشروع ترومان، امتداداً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وتحويله إلى المشروع المسمى " الشرق الأوسط الجديد"^(*).

(1)- حسام الدين بويعسى، مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية، الجزائر، طاكسي كوم، فكر و مجتمع، العدد 22، أكتوبر 2014، ص 490.

(2)- المرجع نفسه، ص 486.

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الخليج و العراق

كان ولا يزال الخليج محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي، بدءاً من القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا، وأحد التفسيرات لتمرکز القوات الأمريكية في منطقة الخليج خصوصاً منذ عام 1991، هو بالطبع الأهمية الإستراتيجية للبتترول والغاز الطبيعي، بيد أن أوجه الأهمية الأخرى ترتبط بالعوامل الآتية⁽¹⁾:

1. **الخطر الإيراني:** ليس فقط بسبب القدرة النووية الجديدة وإنما كذلك بسبب ازدهار المذهب الشيعي في منطقة الخليج بصفة خاصة، بصورة تهدد استقرار دول حليفة و صديقة للولايات المتحدة الأمريكية و الغرب، و لهذا قامت الولايات المتحدة بإصدار عدة قرارات في مجلس الأمن الدولي تستهدف حصار إيران عسكرياً و اقتصادياً.
2. **قرب المنطقة من روسيا:** و التي عاد نفوذها إلى الازدهار في المنطقة مرة أخرى، سواء فيما يتصل بالمساعدات الفنية العسكرية لإيران، بهدف بناء قدراتها النووية، أو بسبب معارضتها الشديدة لقيام الولايات المتحدة بنشر شبكة صواريخ الدفاع الجوي في دول الجوار الروسي، و هكذا فإن الخليج يشكل نقطة تماس إستراتيجية حساسة بين الطرفين.
3. **أهمية الحفاظ على أمن و وحدة إسرائيل:** و ذلك بالوجود العسكري في المنطقة بغرض ردع أي قوة عسكرية مناوئة لإسرائيل من ناحية، و إضعاف أي دولة تهدد أمن إسرائيل من ناحية أخرى، و هذا ما حدث بالفعل حينما احتلت الولايات المتحدة العراق عام 2003 و أنهت بذلك أي دور فاعل لمقاومة إسرائيل من المشرق العربي.

وللدمج بين ما هو استراتيجي و ما هو اقتصادي قامت الولايات المتحدة، بالمبادرة بمفهوم الشرق الأوسط الكبير، و ربطه بعدة مبادرات جزئية، مثل مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، ومنتدى الإصلاح في الشرق الأوسط الذي عقد مؤتمره الثاني عام 2005 في قطر.

كما تم توقيع عدة اتفاقيات خاصة بإنشاء مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة التي عقدت بين عمان و الولايات المتحدة، و بين الإمارات و الولايات المتحدة، وتستهدف من ذلك خلق مصالح مشتركة بين تلك الأطراف الإقليمية و غيرها بصورة تجعلها تتردد أكثر من مرة في التفكير في الاستقلال الاقتصادي و العسكري عن الولايات المتحدة.

ولا شك في أن الإغلاء من وضع و مكانة الخليج في الإستراتيجية الدولية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفشل العسكري الأمريكي في العراق من ناحية، و بالقدرات العسكرية الإيرانية من ناحية أخرى، فعلى الرغم من القضاء على نظام صدام حسين، و محاولة إقامة نظام ديمقراطي في العراق، إلا أن الانهيار الأمني من ناحية، و تكريس البنيان الطائفي و العرقي و المذهبي من ناحية أخرى، أصابا إستراتيجية الولايات المتحدة و الغرب بالفشل، و صعوبة تعميم تجربتها على دول أخرى في المنطقة.

(*)-مصطلح أورده وزير الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" في تل أبيب، 2006، ليحل محل المصطلح الذي سبقه "الشرق الأوسط الكبير".
(1)- عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008، ص 31-32.

إن هذا الفشل دفع بالولايات المتحدة إلى محاولة الحفاظ على الأمن في الخليج و استقرار المنطقة، من خلال الدعم العسكري و السياسي لنظم الحكم، و ليس تهديد بقائها تحت أي حجة كإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي، فالوجود العسكري المكثف للقاعدة في العراق و لأنصارها في المملكة العربية السعودية يؤكد ضرورة التعامل مع هذه النظم بحساسية شديدة و حمايتها من أية تهديدات داخلية أو خارجية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: صيغة الأمن الجماعي لأمن الخليج و ربطه بالعراق

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 يطغى التوتر و عدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبله، بيئة تتسم بعدم الاستقرار، الذي يصل إلى حد الانفلات، و يدحض هذه التطورات التي ترددت قبل الحرب على العراق، بأن الإطاحة بنظام صدام حسين ستؤدي إلى انتهاء مصادر تهديد الأمن الإقليمي، و ستدشن لبيئة جديدة مواتية للأمن و الاستقرار.

خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج

يتميز الوضع الأمني لدول الخليج بعدة خصائص أهمها⁽²⁾:

1. تجدد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها في المنطقة، فلا تكاد تنتهي أزمة إلا و تتولد أخرى، فخلال عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة حربا واحدة هي الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) و في عقد التسعينيات ، شهدت حرب الخليج الثانية 1991، و في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين ، شهدت حرب الخليج الثالثة (الغزو الأمريكي للعراق) في مارس 2003 و هذا يعني أن المنطقة شهدت خلال أقل من ثلاثة عقود ثلاث حروب بمعدل واحدة كل عقد من الزمان تقريبا.
2. اختلاف و تنوع طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل، كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق (و هو خطر خارجي) أو التعرض لخطر الإرهاب (و هو خطر داخلي له روافده الخارجية)، و تعاني منه معظم دول المنطقة بشكل أو بآخر.
3. تداخل قضايا الأمن في منطقة الخليج، و يرجع ذلك في جانب منه إلى تعدد الأطراف الإقليمية و الدولية المعنية بأمن المنطقة، و تنافسها على النفوذ، أو بمعنى آخر صراعها على المصالح، فهناك إيران التي تحولت إلى قوة إقليمية، و تريد أن تترجم هذه القوة إلى نفوذ سياسي، ليس في منطقة الخليج و حسب، بل و أيضا في منطقة الشرق الأوسط، و هناك العديد من القوى الدولية، في مقدمتها الولايات المتحدة و العديد من الدول الأوروبية ، إضافة إلى روسيا و الصين اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج، و مع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى الأمنية، فرؤية دول مجلس التعاون

(1)- عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2)- أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج... تحديات و مخاطر جديدة، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر و الدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008، ص 70-71.

غير رؤية إيران، و الرؤية الإيرانية متعارضة مع الرؤية الأمريكية و العربية، و مع تعدد الرؤى تتعارض المصالح، و يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته حتى و لو كانت على حساب الأطراف الأخرى.

ونتيجة لما سبق ، فقد تداخلت و تنوعت قضايا الأمن في المنطقة، فلم تعد مقتصرة على مسألة النفط، كما كان الأمر من قبل، بل إن هذه القضايا قد اتسعت لتشمل العديد من المستويات و الأطر المتداخلة والمركبة، فالمخاطر التي تواجهها دول المجلس ، و المتمثلة بالأساس في تنامي بعض الجماعات المتطرفة و الإرهاب، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الأوضاع الأمنية المنفلتة بالعراق، فرغم الادعاءات الأمريكية بأن ثمة تحسناً في الوضع الأمني في العراق، سواء نتيجة لانخفاض عمليات المقاومة، أو لقلّة أعداد الهجمات التي تتعرض لها قوات الاحتلال، فإن الأوضاع هناك لا تزال تشير إلى القلق، و قد تكون حالة الانفلات الأمني التي سيطرت على الوضع خفت حدتها، لكنها لم تنتهي بعد.

وهذا ما يؤكد أن بنية الأمن الداخلي العراقي لها تداعياتها على المحيط الجغرافي المجاور، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، و هي سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة، فالشيوعيون و القوميون و الإخوان المسلمون، و غيرهم قد امتلكوا تنظيمات و حركات ممتدة بين العراق و الخليج، بيد أن السنوات الأخيرة للاحتلال الأمريكي للعراق، أفرزت واقعا جديدا نجحت التنظيمات الإرهابية في استغلاله و توظيفه لصالحها، حيث وجدت في الحرب فرصة ذهبية لحشد العناصر الراديكالية و جمعها في العراق تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة، لتحويله إلى بؤرة إقليمية جديدة بديلة لأفغانستان، تنطلق منها العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة و الغرب و دول المنطقة، و هو ما دفعها إلى تشكيل قواعد خلفية داخل دول الخليج من خلال بناء تحالف مع العديد من الجماعات الأصولية في تلك الدول بالتعاون مع بعض الجماعات العراقية الداخلية، و ذلك لإدارة ما تسميه بالحرب المقدسة ضد الغرب⁽¹⁾.

أما حالياً فهناك داعش التي كادت تحتل بغداد بعد احتلالها العديد من المواقع و المدن العراقية و البترولية، و قد أجبرت مؤخرًا على الانسحاب في اغلب المدن و أصبح العراق يعاني من سلبات الحشد الشعبي و تصرفاته الطائفية و المذهبية ، فضلا عن معاناته من الاحتلال الأمريكي و من داعش كما ذكرنا آنفا.

المطلب الرابع: أمن الكيان الصهيوني و ربطه بامتداد الأمن القومي الأمريكي

أصبح واضحا أن خريطة سياسية جديدة للمشرق العربي لن تستثني الكيان الصهيوني الذي ستجري على حدوده تعديلات رغما عن رفض اليمين الصهيوني، و المتابع للخطاب الأمريكي منذ بدأ المفاوضات الإيرانية الغربية، المرافقة لتطورات ميدانية في المنطقة، حيث الاشتباك في العراق و سوريا و اليمن و لبنان و الخليج، و منه يكتشف أن هناك سياسة نفسها على الأرض تتضمن تفاهات تمس التركيب السياسي و الخريطة السياسية للإقليم جميعه.

ولم تقف القيادة الصهيونية مكتوفة الأيدي و هي ترى إرهابات التحولات الخطيرة في المنطقة، فقامت بفهم جوهر التوجه الأمريكي و طبيعة السياسة الأمريكية بدقة، فتحرّكت الدبلوماسية الصهيونية من خلال لوبيات منتشرة في العالم للتشويش

(1)- أشرف سعد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 71-73.

على المفاوضات الأمريكية الإيرانية، و مع التوصل إلى اتفاق حول النووي الإيراني، إلا أن تحذيرا شديدا للهجة جاء من الإدارة الأمريكية لإسرائيل، فقامت هذه الأخيرة بالتصعيد ضد العرب و الفلسطينيين بطريقة عنصرية و دفع الأمور إلى مزيد من الاشتباك رغبة في اندلاع فوضى في المنطقة و خلق مناخ توتر يمنع نتائج الاتفاق النووي من إلقاء ظلاله على الساحة، فأدركت الإدارة الأمريكية أن إسرائيل تسير خارج الرغبة الأمريكية، و تريد خلق مناخ معاكس يفرض على الأمريكيان التراجع عن تقدمهم في تفاهات إقليمية، الأمر الذي دفع البيت الأبيض عدة مرات في الفترة الأخيرة إلى التلويح لإسرائيل و حكومتها بأن هناك احتمالات قاسية ستواجهها إسرائيل تزيد من عزلتها إن هي ظلت في خانة الانفلات و التصرف غير المسؤول.

وأعلن البيت الأبيض بوضوح أن على إسرائيل إنهاء احتلالها للضفة الغربية والرجوع إلى حدود 1967، وأنه لا بد من إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مع تحذير إسرائيل من القيام بضم أراضي من أرض الضفة الغربية⁽¹⁾.

الفرع الأول: معهد "جنسا" الأمريكي و دوره في حماية أمن إسرائيل

يعد معهد جنسا JNSA اليهودي لشؤون الأمن القومي الأمريكي في واشنطن، أحد المعاهد الأساسية التي تقدم الدراسات و البحوث الإستراتيجية عميقة التأثير في القرار الرئاسي الأمريكي، وكون المعهد متواجدا في العاصمة واشنطن فانه يعد حلقة الوصل بين الهيئة الاستشارية والحكومة الأمريكية، فيما إذا نظرنا بعمق إلى الرموز التي تشكل تلك الهيئة مثل: "ديك تشيني"، و"دوغلاس فيث" و"جون بولتون" إضافة إلى "ريتشارد بيرل".

يهتم المعهد المذكور بالإستراتيجية الدفاعية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية الذي يهدف على صعيد داخلي إلى تقوية مواقع منظمة (إيباك) و المجالس و الهيئات الصهيونية الأخرى، في مواقع صنع القرار الأمريكي على صعيد داخلي و خارجي، و من أهم سياسات المعهد توطيد علاقات واشنطن مع الحكومات الإسرائيلية، و دعم سياساتها الخارجية، و توفير المناخ الدولي، و الإقليمي لذلك الدعم مهما كانت النتائج⁽²⁾.

ويقوم المعهد على إستراتيجية أساسية و هي مراقبة أنشطة الأحزاب العربية و الإسلامية في المنطقة، و خاصة الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى و روسيا، من منطلق أن تلك الحركات هي من أخطر الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، و انه يتوجب مراقبة تلك المنطقة لأهميتها الحيوية لواشنطن و إسرائيل، إضافة إلى أن المعهد يقدم كل الخدمات الضرورية لحماية امن إسرائيل، باعتبار أن هناك قيما و مفاهيم دفاعية و خطط إستراتيجية مشتركة فيما بين الولايات المتحدة و إسرائيل، و دعمها بالأسلحة التكنولوجية المتطورة، بما في ذلك الأسلحة الباليستية، و الصواريخ الذكية المضادة للصواريخ.

كذلك التعاون المشترك بين الأجهزة الأمنية الأمريكية-و الإسرائيلية، و بعض الأجهزة العربية و الآسيوية، للعمل المشترك و المضاد لحماية الأمن القومي الأمريكي من أية احتمالات جديدة لتوجيه ضربات محتملة ضد الحكومة الأمريكية⁽³⁾.

(1)- صالح عوض، هل انتهى الدلال الأمريكي لإسرائيل، مرصد، جريدة الشروق، يومية جزائرية، 4688، 26 مارس 2015، ص 2.

(2)- محمد علي سرحان، معهد جنسا الأمريكي و دوره في حماية أمن إسرائيل، دمشق، المناضل، العدد 343، 2006، ص 51.

(1)- محمد علي سرحان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفرع الثاني: الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي

إذا كانت علاقة الصداقة تبنى على توافق المصالح، و علاقة التعاون تبنى على تناقض المصالح في مجال السياسة الدولية، فإن التوافق الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل كانت له أسبابه منذ قيام إسرائيل و حتى اليوم، فالعلاقة الأمريكية الإسرائيلية قائمة منذ البداية على أساس استراتيجي، يتركز على أن إسرائيل هي قاعدة لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، و لم يكن الاتفاق إلا حلقة جديدة من سلسلة هذا التعاون، و الجديدي فيه ليس هو التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل أو زيادة مساعدتها لها، و إنما هو الإعلان عن التوجه و التكامل المصلحي بينهما بصورة رسمية صريحة، بحيث لا يكون هناك مجال للتفرقة بين الأهداف الإسرائيلية و مثلتها الأمريكية سواء عسكريا أو سياسيا.

إن المحادثات التي دارت حول توقيع اتفاق التعاون الأمريكي-الإسرائيلي ليست حديثة العهد فالحوار بين البلدين بخصوصه قائم منذ 1975، وكانت الفكرة الأساسية المطروحة، كما رددتها الأوساط الإسرائيلية هي خلق حلف دفاعي مع الولايات المتحدة يتجاوز منطقة النزاع العربي الإسرائيلي إلى مناطق أخرى في العالم يأتي في مقدمتها الخليج، و في نوفمبر 1983 قام الطرفان على توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما، والاتفاق هو تحالف صريح مع إسرائيل، فهو يمتد من زيادة المساعدات العسكرية لها و تمويل أغلبها، إلى إقامة لجنة سياسية عسكرية مشتركة تكون مهمتها وضع الخطط العسكرية، والمناورات المشتركة، وإجراء ترتيبات تخزين السلاح الأمريكي في إسرائيل، وتطوير التعاون في استخدام القواعد العسكرية، ولم يقتصر التعاون عند هذا الحد بل امتد أيضا إلى مجال الإنتاج الحربي و التسليح حتى تتوصل إسرائيل إلى نوع من الاكتفاء الذاتي في صناعة السلاح و رفع القيود الأمريكية عليها فيما يتعلق ببيع منتجاتها العسكرية إلى دول العالم الثالث⁽¹⁾.

وتعتبر العلاقة بين أمريكا وإسرائيل مصلحية بالدرجة الأولى ، إذ أنها لا تقوم فقط بتأثير من اللوبي الصهيوني، و إنما هي تقوم أساسا على مفهوم المصلحة، و هذا التصور له ثقله في مجال صنع القرار الأمريكي بشكل ثابت و أساسي، وترجمة له يشير الاتفاق الاستراتيجي إلى أهمية استخدام إسرائيل كقاعدة توظف لخدمة العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، و بالتالي إحكام قبضتها على المنطقة، مما يسهل هذا الاستخدام في عملية التمرکز و السيطرة على المنطقة، و كذلك لإسرائيل رغبة شديدة في هذا الاتفاق لتجاوز أزمته الاقتصادية و تطويع الأنظمة المناوئة لها في المنطقة.

المطلب الخامس: الملف النووي الإيراني و أمن الخليج

إن الوعي بالهدف الاستراتيجي العربي، يجب أن يثابر على محاولة جعل إيران عمقا استراتيجيا إسلاميا للأمم العربية و التعامل معها كحليف محتمل، لا كعدو.

(1)- هالة مصطفى، التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية

وفي نفس الوقت لا يمكن التغافل عن المخاطر الكامنة في سعي إيران للقيام بدور إقليمي قيادي في المنطقة خاصة فيما يتعلق بملفها النووي و الجدل القائم حوله و المتمثل خاصة في مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي أمنيا وعسكريا (1).

تعد أزمة الملف النووي الإيراني واحدة من أكثر الملفات الأمنية في المنطقة قابلية للانفجار، و تكاد تنذر تطوراتها بتداعيات خطيرة على أمن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، و أمن دول الخليج بصفة خاصة، و قد شهد هذا الملف تطورات مهمة تدفع كلها في اتجاه تسويته أو على الأقل تأجيل انفجاره:

أولها: التقرير الذي أصدرته وكالة الاستخبارات الأمريكية نهاية شهر نوفمبر 2007، و الذي أشار إلى أن طهران أوقفت برنامجها للتسلح النووي في خريف 2003 و تكمن أهمية هذا التقرير في كونه أجراً الخطط الأمريكية لضرب إيران، لأنه أكد أن طهران لا تشكل خطراً محققاً بالأمن القومي الأمريكي، و من ثم فليست هناك ضرورة لاستهدافها في إطار إستراتيجية المحجمات الوقائية التي تبنتها إدارة بوش بعد أحداث سبتمبر 2001.

ثانيها: التطور النوعي في العلاقات الخليجية الإيرانية، الذي تجسد بشكل واضح في مشاركة الرئيس "أحمدي نجاد" في القمة الخليجية الثامنة و العشرين التي عقدت في الدوحة شهر ديسمبر 2007.

لكن رغم هذه التطورات الايجابية فان الملف النووي الإيراني يظل قابلاً للانفجار في أي وقت خاصة اذا ما تم الأخذ في الاعتبار المعطيات التالية:

- ✓ أولاً: أن الإدارة الأمريكية ومن ورائها إسرائيل، لا تزالان تصران على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني، و أن طهران تمثل القلق الأكبر على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ ثانياً: أن طهران لا تتوالى في إطلاق التهديدات لدول الخليج، وتعتبرها أهدافاً مشروعاً في حال مهاجمتها عسكرياً من جانب الولايات المتحدة.

إن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي في حال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، كما تشير التطورات الأخيرة ستكون له تداعيات سلبية على أمن و استقرار منطقة الخليج (2).

أضحى الملف النووي الإيراني مفتوحاً على كافة الاحتمالات بما فيها خوف قادة مجلس التعاون الخليجي أمنيا و عسكرياً على الأمن في الخليج بشكل خاص بعد أن شهد في الربع الأخير من عام 2009 تطورات كان بعضها متوقعا و الآخر غير متوقع، فقد طرأت مجموعة مستجدات على معطيات الملف النووي الإيراني حملت معها دلالات معارضة أو -على الأقل- لم تكن كلها

(1)- محمد الزين ميلاس، الملف النووي الإيراني و انعكاساته على أمن الخليج، الجزائر، طاكسي كوم، فكر و مجتمع، العدد 22، أكتوبر 2014، ص 451.

(2)- أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج...تحديات و مخاطر جديدة، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008، ص 71.

تسير في اتجاه واحد للتأثير ، يشمل ذلك تغير أطراف محورية في ذلك الملف مثل روسيا و منها المباحثات التي جرت في فيينا خلال شهر أكتوبر 2009، مما استدعى إعادة قراءة تطورات الملف سواء من جانب إيران أو الأطراف الأخرى خاصة روسيا⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أن المعادلة الأمنية و موازين القوى بين إيران و بلدان مجلس التعاون الخليجي عادة ما تكون معادلة صفرية فكل خسارة لإيران هي مكسب لبلدان مجلس التعاون الخليجي و العكس الصحيح، و المعطيات الإستراتيجية تشير إلى تحول طفيف و نسبي في موازين القوى لصالح بلدان مجلس التعاون الخليجي.

إن هذا التطور و التفوق النوعي في الصراع الخليجي الإيراني ما كان ليحدث لولا الدعم الغربي لدول الخليج عسكريا و استخباراتيا و سياسيا، و دبلوماسية و إعلاميا، و الضغط على إيران بمزيد من العقوبات و التهديدات الغربية عامة و الأمريكية بصفة خاصة.

إن قلق بلدان مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الاستراتيجي و الأمني الخليجي خاصة إذا أضفنا له الملف النووي الإيراني و ما يشكله من هواجس مخيفة و لكنها مزيفة و مبالغ فيها من قبل دول المجلس، ثم لا ننسى أن إيران تسعى بين الحين و الآخر إلى استغلال نقاط الحالة الخليجية الداخلية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي الداخلي، البحرين، شرق السعودية، اليمن، و تحقيق التمدد الإقليمي كلما سمحت الفرصة مما زاد من قلق و خوف بلدان المجلس التعاون الخليجي اتجاه التهديد الإيراني و نسيان أو تناسي التهديد الإسرائيلي⁽²⁾.

يشكل الأمن أهمية بالغة في السياسة الخارجية الأمريكية فلحفاظها على أمنها القومي تسعى جاهدة إلى تحسين علاقاتها مع دول المنطقة و محاولة إيجاد مخرج سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي، و ضرورة التوصل إلى اتفاق بناء بشأن برنامج إيران النووي.

(1)-محمد الزين ميلاس، مرجع سبق ذكره، ص 452.

(2)- المرجع نفسه، ص 457.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية

يشكل الخليج أهمية اقتصادية وإستراتيجية للدول الكبرى، ففي طريقهم إلى شبه القارة الهندية، مرت القوات البرتغالية و البريطانية و غيرها بالخليج، كنقطة انطلاق إلى المحيط الهندي، و سيطرت بريطانيا على كافة أراضيه، و لم تقرر الجلاء عنها إلا بعد أن تغير شكل النظام الدولي و المصالح الدولية، و هكذا انسحبت من الخليج عام 1971، و قبل انسحابها كانت الولايات المتحدة تتواجد بصورة غير مباشرة عن طريق شركات استخراج النفط، أو عن طريق إيران كركيزة إستراتيجية، قد رسخت مكانتها في المنطقة، خاصة مع المملكة العربية السعودية التي لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في دعم نظامها السياسي و استقرارها الداخلي و سلامتها الإقليمية⁽¹⁾.

وعلى ضوء ذلك ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى 4 مطالب أساسية:

المطلب الأول: دعم الاقتصاد الأمريكي

لا يزال الخليج، و على رأسه المملكة العربية السعودية يلعب دورا حيويا كمنطقة منتجة و مصدرة للنفط والغاز الطبيعي فالمنطقة تحتوي على ما يقارب من 62% من الاحتياطي المؤكد للنفط، و الذي يتوقع أن يستمر لمدة ثمانين عاما على الأقل، كما يحتوي على نحو 40% من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي، و هكذا تستطيع دول الخليج و هي أعضاء فاعلة في الأوبك أن تؤثر تأثيرا كبيرا على أسعار الطاقة في العالم، خاصة أن البدائل المعلنه، كالطاقة الشمسية و الطاقة النووية، لم يثبت استخدامها على نطاق واسع، فكل من النفط و الغاز الطبيعي، رغم الارتفاع الحالي في الأسعار لا يزالان يشكلان مصدرين مناسبين و متاحين للطاقة في عالم اليوم.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن الصين صارت من أكثر الدول المستوردة من دول الخليج مما يجد من إمكانيات خفض الأسعار.

إلا أن الملاحظ حاليا مع انخفاض الأسعار الى الثلث عما كانت عليه من قبل خلال السنتين الأخيرتين بسبب الركود الاقتصادي العالمي خاصة في الدول الرأسمالية، مما أدى إلى التراجع عن الطلب العالمي، بالإضافة إلى ذلك أن الشرق الأوسط خاصة الخليج، و بصفة احص الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تمثل أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم، حيث بلغت قيمة وارداتها عام 2006 ما يقارب 22 مليار دولار.

إذا أضفنا إلى ذلك أيضا تركز التجارة الخارجية لدول مجلس الخليج العربي مع الولايات المتحدة و أوروبا، صحيح أن هناك اتجاهها حديثا داخل دول الخليج يرى أهمية تنويع شركات التجارة الخارجية و الاتجاه نحو آسيا، خاصة الصين، بيد أن التجارة

(1)- عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008، ص 30.

الخارجية لا تزال مركزة مع الولايات المتحدة، بحيث صارت دول الخليج في وضعها الحالي سوقا رائجة لمنتجات الطرفين، و ربما يكون ذلك احد الأسباب التي أدت إلى زيادة الأهمية الاقتصادية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة في عالم اليوم⁽¹⁾.

المطلب الثاني: سيطرة الشركات الأمريكية

إن ما كان يحدث في الوطن العربي من تحول ديمقراطي في الحقيقة كان مرتب له داخل دوائر صنع القرار و المخابر الأمريكية، فبعد الدراسات التي أعدها وزارة الطاقة الأمريكية، و كذا تقرير "ديك تشيني"^(*) رئيس مجلس إدارة شركة " هاليبرتون النفطية" حتى نهاية عام 2000^(**)، حول نقص مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، و مع وصول مختلف الاحتياطات النفطية العالمية الكبرى إلى الذروة، قررت الإدارة الأمريكية استخدام القوة العسكرية لتأمين مصادر امتداداتها بالطاقة، فأعلنت الحرب على أفغانستان في 2001، ثم العراق في 2003.

لكن الولايات المتحدة بسبب هذه الحروب لاقت أتعابا مالية ضخمة حيث تشير مؤسسة "راند كوربوريشن" الأمريكية المتخصصة في الدراسات الاستشرافية، عبر دراسة لها عام 2008، أن الحرب الأمريكية على العراق ما بين 1991 و 2003 فقط، كلفت الخزينة تريليون دولار، وتضيف الدراسة إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن توفر 12 إلى 15% من ميزانية وزارة الدفاع لعام 2009 (700 مليار دولار) وذلك إذا ما خفضت مهام حماية منابع النفط في الخليج العربي⁽²⁾.

وكما قلنا بان هذه النفقات تسببت في عجز مالي قدر ب 420 مليار دولار 2006، وما زاد تأثيرا في هذه الوضعية هو الركود الاقتصادي الذي عاشته الولايات المتحدة بسبب الأزمة المالية، ومن ثم راحت الإدارة الأمريكية تستخدم كما يقول: "جوزيف ناي" القوة أو الدبلوماسية الناعمة لتأمين مصادر النفط باستخدام حكومات موالية دون الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة.

لقد طرحت الفكرة و عولجت من قبل صناع القرار بمشاركة المؤسسات الفاعلة كالمعهد الوطني الديمقراطي، و كذا مؤسسات المجتمع المدني مثل: "فريدوم هاوس" حيث فكروا في قلب أنظمة الدول العربية، لاسيما المنتجة للنفط منها، و خلق أنظمة موالية تساعد الولايات المتحدة على ضمان أمنها الطاقوي بحجة الاصلاح الديمقراطي.

لقد ساعد على تجسيد هذه الخطة بعض الدراسات الأكاديمية كتلك التي قام بها " تيموتي مايكل " Timothy Mitchell حيث يرى أن معظم الدول التي تعتمد على جزء كبير من عائداتها النفطية، هي أنظمة اقل ديمقراطية، فموجة

(1)- عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

(*)-ديك تشيني: مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج وولكر بوش.

(**)- حقق "ديك تشيني" لهذه الشركة بفضل علاقاته السياسية أرباحا خيالية وصلت إلى نحو 45 مليون دولار عام 2000.

(2)-عبد الكريم شكاطة، سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية ما بين 2000 الى 2014، الجزائر، طاكسي كوم، فكر و مجتمع، العدد 22، أكتوبر 2014، ص 368.

الانتفاضات التي انتشرت حسه في العالم العربي خلال 2011، أظهرت العلاقة بين الأرباح الكبيرة من النفط، و صعوبة تلبية مطالب الشعوب لأجل المساواة و حياة ديمقراطية⁽¹⁾.

لكن الآن مع انخفاض أسعار البترول إلى ثلث ما كانت عليه تقريبا، سيؤدي ذلك لا محالة إلى مشاكل كثير و كبيرة تعانيها الدول المنتجة و إن كانت دول مجلس التعاون الخليجي اقل تأثرا ، أسوة بالجزائر و فنزويلا و غيرها لأسباب متعددة و متنوعة .

المطلب الثالث: استمرار تدفق النفط و التحكم في أسعاره

يعتبر النفط ركيزة أساسية من ركائز النهوض الاقتصادي العالمي و تطوره و لا بديل عن النفط و لعقود طويلة كمصدر للطاقة، و كدعامة للاقتصاد، و سيظل النفط الوقود الرئيسي في العالم إلى فترة متقدمة من القرن الحادي و العشرين، لما يتحلى به من خصائص اقتصادية و فنية و مرونة في تجارته، و آفاق واسعة في تحسين تقنياته و تطويرها بما يتلاءم مع متطلبات البيئة و مع توقع اعتماد العالم على المواد الهيدروكربونية من دول أعضاء الشرق الأوسط في منظمة "أوبك"، و قياسا على ذلك فان أي انتعاش اقتصادي في العالم سيكون مهددا في حال شح إيرادات النفط أو إنتاجه و هذا ما أشارت إليه إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عند مطالبتها "أوبك" في أبريل 2002 بضرورة زيادة إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يوميا خلال النصف الثاني من السنة، و حذرت بان عدم استجابتها لذلك سيحبط الانتعاش المنتظر في اقتصاد الولايات المتحدة و العالم، و تعتمد الولايات المتحدة في توفير احتياجاتها من الطاقة النفطية على الاستيراد، و لقد أطلقت السياسة المعتمدة في المجال النفطي في عهد "جورج بوش" الابن بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، التي حملت فيها واشنطن العرب و المسلمين مسؤولية هذه الهجمات، و ذهب الجناح المتشدد في الإدارة الأمريكية إلى القول: أن النفط العربي هو المسؤول من خلال تمويل ما اسماه العمليات الإرهابية في نيويورك و واشنطن" أو نصره الفلسطينيين و تمويل عملياتهم الاستشهادية و هو سلاح يمكن استخدامه في المقاطعة و في الصراع العربي-الإسرائيلي⁽²⁾.

وقد شدد الرئيس الأمريكي في سياساته المعلنة على ضمان تدفق النفط إلى بلاده و إلا واجهت الولايات المتحدة تهديدا خطيرا لأمنها القومي و هذا التهديد ناشئ عن حجم مستوردات الولايات المتحدة المتزايدة ، فالأمريكيون لا يشكلون أكثر من 5 % من عدد سكان العالم، لكنهم يستهلكون حوالي 25% من نفطه، و بلغ عام 2001 نحو 19 مليون و 600 ألف برميل يوميا (تجاوز حاجز 20 مليون برميل يوميا ابتداء من سنة 2004)، في حين أن الإنتاج الأمريكي في ذلك العام لم يتجاوز 7 ملايين و 700 ألف برميل يوميا ، و بسبب هذا الواقع قامت الولايات المتحدة بوضع إستراتيجية السيطرة على النفط و أنابيبه و ضمان إمدادات ثابتة و بأسعار رخيصة، ضمنا للأمن الاقتصادي و العسكري الذي يتحدث عنها الساسة الأمريكيون.

(1)- عبد الكريم شكاكطة، مرجع سبق ذكره، ص 369.

(2)- سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، الفكر السياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد 19، 2003، ص 55.

وقد حققت الولايات المتحدة فعلا هذا الهدف إذ أصبحت شركاتها الكبرى تسيطر على مصادر النفط ليس فقط في الشرق الأوسط، و إنما أيضا في آسيا الوسطى، و بحر قزوين، و أصبحت قواعدها العسكرية تؤمن أنابيب نقل البترول و الغاز في هذه المناطق⁽¹⁾.

إن الولايات المتحدة و منذ اكتشاف النفط في حقل كركوك العراقي عام 1927، و ما تبع ذلك من اكتشافات في الدول الخليجية الأخرى كالكويت و السعودية، و حتى عام 1973 كانت لا تزال تحتكر النفط و صناعته لكن و بعد عام 1973 و عندما جرى و لأول مرة استخدام الدول العربية لاحد اهم ثرواتها هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الدولي و اقتصاد الدول الصناعية التي كانت ولا تزال تستفيد منه بشكل رئيسي لخدمة مصالحها أكثر من خدمة مصالح الدول التي تنتجه و تصدره .

ومع مطلع القرن الحادي و العشرين و تزايد الحاجة الأمريكية للنفط، و ما تأكد فعليا من انه لا بديل للنفط العربي، بدأت تعمل لفرض هيمنتها على مصادره، خاصة و انه ذو مخزون ضخم و سهل الاستخراج، و رخيص التكلفة، حيث تملك ست دول فقط القدرة من حيث الاحتياطات و فائض الإنتاج القابل للتصدير على الوفاء بالزيادات في احتياجات الاستهلاك العالمي و متطلباته، و هي: السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، قطر، عمان و تبقى المملكة العربية السعودية و منطقة الخليج المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة خصوصا و الغرب عموما.

ومن خلال ما سبق يمكن رؤية الحقيقة أن ذلك في صلب اهتمامات و أولويات القيادة الأمريكية الحاكمة، ذات الخلفيات النفطية⁽²⁾.

المطلب الرابع: الأرصد المالية الخليجية

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج ينطلق أساسا من اهتمامها بضمان استمرار التزود بالطاقة للصناعة و التجارة الأمريكية، إذ يشكل البترول الخليجي ما نسبته 20 % من الاستهلاك الأمريكي للنفط، أما فيما يتعلق بالتعاون الأمريكي الخليجي في مجال الاقتصاد فان المنطقة تمثل سوقا استهلاكية لا يمكن الاستغناء عنها ، بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، بسبب القدرة الشرائية الهائلة للمواطنين في دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى التسهيلات التي تضمنها حكومات المجلس للشركات من خلال السماح لها بفتح فروع لها و منحها الحرية في التسويق و البيع بدون رسوم.

وبالإضافة إلى أهمية منطقة الخليج من الناحية الأمنية فان دورها الاقتصادي أساسي و كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و يرجع ذلك الى خبرة هذه الدول في مجال النظام الرأسمالي و حرية الاقتصاد و قد زادت التعاملات الاقتصادية بين الطرفين منذ مطلع التسعينات إلى اليوم خاصة في جانبها الاقتصادي⁽³⁾.

(1)- سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2)- المرجع نفسه، ص 59.

(3)- محمد الزين ميلاس، مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت بجامعة الجزائر 3 فيفري 2014، ص 67.

ويقول النائب الأول لرئيس غرفة التجارة و الصناعة في البحرين "خالد محمد" في هذا الصدد: ان دول المجلس من اقل الدول العالم فرضا للرسوم الجمركية و القيود غير الجمركية على الواردات، كما تساهم في تدعيم الاستقرار الاقتصادي العالمي، من خلال صادراتها النفطية و انفتاح أسواقها المالية، و توفيرها للعديد من فرص العمل للقوى العاملة الاجنبية، و المساهمة في التدفقات المالية الدولية⁽¹⁾.

إن دول مجلس التعاون الخليجي التي تسيطر على نحو 40% من إجمالي احتياطات النفط العالمية، برزت كأكبر سوق مالية للولايات المتحدة الأمريكية إذ أن حجم إنفاقها العسكري والأمني يشكل أكثر من ثلثي هذا الإنفاق وخصوصا المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة وقدرت المصادر إجمالي الإنفاق الدفاعي في دول مجلس بنحو 460 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2002 و 2010 و أكثر من 200 مليار دولار خلال عامي 2011 و 2012، و هو ما من شأنه ان يكون للولايات المتحدة الأمريكية فوائد مالية ضخمة جراء هذه الإنفاقات⁽²⁾.

ومن الملاحظ انه للولايات المتحدة الأمريكية أهداف قريبة و بعيدة المدى خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، الذي هو أساس تقدم و تطور الدول، و عليه فهي تسعى إلى افتعال الأزمات و خلق بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط بهدف الاستيلاء على مصادر الطاقة و ينابيع نفط الخليج.

(1)- محمد الزين ميلاس، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

(2)-، المرجع نفسه ، ص 126.

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك إمكانيات بشرية و مالية و اقتصادية و إستراتيجية هائلة، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الاستعمارية عبر التاريخ و منه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1. أن الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ستكون المبرر الرئيسي للتواجد الأجنبي على الأرض، و ذلك بحجة نشر الديمقراطية و محاربة الإرهاب ، و لكن في حقيقة الأمر ما نراه إلا محاولة السيطرة على الثروات و تأجيج الفتن في المنطقة.
2. الموقع الاستراتيجي للخليج يشكل احد الأسباب الرئيسية لأطماع الولايات المتحدة، خصوصا و ان المنطقة تعاني من تماس مباشر مع الاقتصاد العالمي، و هو ما أدى إلى احتلالها بطريقة غير مباشرة.
3. إن ما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجية كبرى، سيبقيها مركزا للاهتمامات الدولية بصفة عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، الرغبة في الحفاظ على مصالحها الحيوية في هذه المنطقة و ستكون هذه المصالح مبررا للوجود الأجنبي المستمر.

و عليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فمن الناحية الاقتصادية تدرك أن منابع نفط الخليج له أهمية كبرى في تحريك الاقتصاد الأمريكي، و من الناحية الأمنية فالهدف هو الحفاظ على امن و وجود الكيان الصهيوني في المنطقة، أما من الناحية السياسية فالملف النووي الإيراني يشكل الحلقة الأبرز في المنطقة، و هو ما يمكن أن يمدد مصالحها في المنطقة مع الدول التي تسير في فلكها، و هي تحاول منع انتشاره و تطويع النظام الإيراني.

الفصل الثاني

صناعة القرار العربي والإستراتيجية الأمريكية

تمهيد:

إن حالة الارتباك والغموض التي تشهدها المنطقة العربية والتي عكست ظاهرة الانقسام العميق بين الأطراف الداخلية في القضايا العربية الساخنة جسدت بشكل واضح ضعف الوضع العربي العام في مواجهتها ، وعدم قدرته على اختراقها ، أو كسب ثقة أطرافها ، بما يمكنه من أداء دور فعال لتقريب المواقف وتسوية الخلافات بينها، ولعل اللافت للنظر في هذا الشأن هو أنه بالرغم من أن هذا الوضع يرجع جزئياً إلى حرص معظم الدول العربية الابتعاد عن تطورات هذه القضايا تجنباً للتورط في مشكلاتها، إلا أن الواضح أنه يعود بنفس القدر إلى رغبة الأطراف الأساسية في هذه القضايا في استبعاد الدور العربي والتماهي مع السياسات الإقليمية والدولية الداعمة لها والمؤثرة فيها¹.

وفي سياق هذا الكلام تم تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: في إطار مجلس جامعة الدول العربية.

المبحث الثاني: في إطار مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في استهداف الوحدة العربية.

¹ سعيد رفعت، القضايا العربية بين الصراع على الهوية والنزاع على السلطة، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 131 (خريف 2007)، ص 7.

المبحث الأول: في إطار مجلس جامعة الدول العربية.

إن قدرة أي دولة أو مجموعة من الدول على التأثير على مسار قضاياها الإقليمية تتوقف على حسن إدارتها واستثمارها لعناصر القوة الذاتية التي تتمتع بها ومهارة توظيفها في إدارة علاقات القوى بينها وبين الأطراف والقوى الإقليمية والدولية الأخرى¹.

وهو ما يمكن أن ينطبق على جامعة الدول العربية، ففي تعريف مبسط لها "هي منطقة تضم دولاً في آسيا وإفريقيا، وتعتبر أعضائها دولاً عربية، وينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات"².

أما عن فكرة 'إنشاءها فتعود إلى وزير الخارجية البريطاني "أنطوني إيدن" ففي عام 1941 جاء الإعلان البريطاني على لسان "إيدن" والذي ورد فيه "أن كثير من مفكري العرب يرجون للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن، وأن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا لمساعدتهم نحو هذا الهدف وينبغي ألا نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقي موافقة عامة" وفي عام 1943 أعاد "إيدن" التصريح أمام مجلس العموم البريطاني، ونادى من خلال ذلك بدعم الوحدة العربية³.

وعلى ضوء التقارير الأمريكية التقويمية لجمل الأنشطة العربية التوحيدية التي أفضت إلى إعلان "برتوكول الإسكندرية" في 7 أكتوبر 1944، والذي بمثابة حجر الزاوية في التأسيس لميثاق الجامعة العربية، ومن ثم توقيع هذا الاتفاق في 22 مارس 1945، ودخوله حيز التنفيذ الفعلي في 11 ماي من العام نفسه.

أما عن مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية فتمثل في النقاط التالية⁴:

المبادئ:

- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.
- المساواة القانونية بين الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء.

¹ مصطفى عبد العزيز مرسى، قدرة التأثير العربية على قضايا المنطقة ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 131 (خريف 2007)، ص 13.

² نفس المرجع، ص 14.

³ محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط 1، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 215.

⁴ محمد عبد العاطي، جامعة الدول العربية، المبادئ والأهداف، الجزيرة نت.

الأهداف:

تسعى جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعية والصحية.

وفي سياق هذا الكلام تم تقسيم هذا المبحث إلى 04 مطالب أساسية وهي:

المطلب الأول: التدخلات الأجنبية وتطور الوعي الجماعي للأمم

لا شك في أن أقطار العالم العربي -جميعها- تعيش حركة سياسية وثقافية وإعلامية وعلمية واسعة ، أثرت بشكل أو بآخر في بناء وتكوين الوعي الجماعي للأمم ، وهو ما جاء كنتيجة لتفاعل جميع العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية ، وبخاصة التدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي للأقطار العربية ، وهو ما يعد مساسا صريحا وواضحا بسيادتهم كدول في المجتمع الدولي يتمتعون بكامل الحقوق التي يقدمها هذا المجتمع ، وبالمقابل يلتزمون بجميع واجباته ، ويمكن أن يتعدى ذلك الشأن الداخلي لهذه الدول ليمتد للقرارات التي تعبر بواسطتها عن رأيها في الأحداث الدولية المستجدة والمسجلة على المسرح الدولي.

لم يقتصر التدخل الأجنبي في الوطن العربي مع بداية العشرة الأولى من هذا القرن على الإكراه فيما يتعلق بما يصدر عنها من تصرفات سواء على مستوى مجالها الداخلي أو على مستوى علاقاتها بالأطراف الخارجية من دول أو منظمات دولية أو هيئات عالمية أخرى ، بل تعداه لحالة الاحتلال المباشر لدولة كاملة السيادة تتمتع بالعضوية في أغلب المنظمات الدولية ، كما هو الشأن بالنسبة للعراق الذي أصبح يعيش حالة فريدة من نوعها في العالم المعاصر بسبب التدخل المباشر في شأنه الداخلي.

ولقد تبادت إسرائيل وأفرطت في استعمال القوة ضد المدنيين في فلسطين منذ سنوات وهو ما يتناقض تماما مع المواثيق الدولية ، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بأن كل الجرائم المرتكبة من طرف الجيش الإسرائيلي في فلسطين تعد من الجرائم التي تمس النظام العام الدولي من أجل حماية الإنسان وحفظ كرامته .

ويعتبر عدم تحرك النظام السياسي العربي الحاكم لمتابعة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ، وفق إجراءات وأحكام القانون الدولي الإنساني، وهو تنازل مباشر أو غير مباشر عن حق مضمون قانونا لأبناء هذه الأمة ، إذ أن جميع التنظيمات السياسية القائمة في الأقطار العربية مطالبة بتحريك جماعي وفعال قصد تذكير الحكام العرب بتحمل مسؤولياتهم وتبصيرهم في هذا الشأن بكونهم هم المخولون عملا قانونا - التحدث باسم الأمة في المحافل الدولية وبخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي¹.

لا يمكن إغفال دور العامل الخارجي في تشويه الدولة العربية ، وهو الذي عمل جاهدا طوال التاريخ باختلاف فاعليه وعناصر هيمنته على حرمان الدولة والمجتمعات من التحكم الذاتي في مصيرها ومستقبلها ، ومارست قدرا منهجيا من الإفساد المنظم للنخب الحاكمة التي باتت تتعاطى مع الوضع الراهن وفق قاعدة "الفرار بأقل الخسائر"².

¹ عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة (قراءة في المواقف والقرارات)، ط1، الجزائر، دار الخلدونية ، 2008، ص123.

² خليل العناني، هل يدخل العرب حقبة (الدول الفاشلة) ، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية ، شؤون عربية، العدد131 (حريف 2007)، ص45.

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية والبشرية للعالم العربي وأثرها في قيام التجمعات الإقليمية العربية:

يتمتع العالم العربي بقوة اقتصادية ومالية وبشرية تؤهله لاحتلال مكانة معتبرة في الهيئات والمنظمات والجمعيات الدولية التي تتولى إدارة الشؤون الدولية ، خصوصا في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين والعلاقات التجارية والصناعية الدولية . وكذا التعاون المالي والسياسي¹.

إن الوطن العربي بجميع دوله لم يبلغ في تقدمه وتطور اقتصاده المستوى الذي وصلته دولة واحدة في آسيا ونعني بها (كوريا الجنوبية)، إذ أن القوة الاقتصادية والمالية والصناعية لكوريا الجنوبية هي أعلى وأقوى وأحسن بكثير من اقتصاد وصناعة دول العالم العربي مجتمعة، باعتبار أن الاقتصاد والمال العربي في العشري الأولى من بداية هذا القرن لم يتفوق إلا أمام اقتصاد أفقر دول العالم اليوم والمتواجدة بالقارة الإفريقية والتي وصلت فيها معيشة السكان حد المجاعة ، ومع ذلك فإن الوفرة المالية لبعض الدول العربية الصغيرة (مساحة وسكانا وصوتا في المحافل الدولية) لا يمكنها أن تكون ذات مفعول أو أثر لكون ذلك يتعارض اليوم مع المجتمع الدولي ككل ، بل أصبح يتعارض مع بديهيات تطور المجتمعات.

إن الدول الكبرى والمتطورة في عالم اليوم (اقتصاديا وماليا وسياسيا) تسير وتبذل كل جهدها من اجل الدخول في التجمعات الإقليمية منها والعالمية ، والهدف الأول لها دائما تحسين وتطوير مستوى معيشة سكانها ، وزيادة فاعلية صوتها في المحافل الدولية ، حيث بواسطتها تستطيع الدفاع عن مصالح شعوبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية دون اللجوء لوسائل الإكراه التي غالبا ما تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية.

لقد أدركت أغلب دول العالم، أهمية قيام التجمعات الاقتصادية ، لذلك لا يوجد في أية جهة من جهات العالم مكانا خاليا منها فهي إما تقوم على أساس جغرافي أو على أساسا قومي ، وأحيانا أخرى حتى على أساس ديني².

إن الأوضاع التي يمر بها العالم العربي قد وضعت في موقع ضعيف وهش ، وذلك سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، فضعف بذلك موقفه وموقعه ومن ثمة صوته وتأثيره في مجريات الأحداث على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي، وهذا الضعف في رأينا يعود بالأساس لانعدام تجمع اقتصادي وسياسي وثقافي ، يضم الجميع ويتحدث باسم الجميع².

المطلب الثالث: ضرورة عمل الجامعة العربية ومؤسساتها المختصة وفق الأهداف القومية للأمة

لقد كانت القومية العربية ولا زالت تمثل ذلك الشعور بالتماسك والترابط والتميز عن الجماعات الأخرى ، ولقد مكن هذا التميز الأمة العربية من المحافظة على كيانها المستقل وحضارتها وتقاليدها ، كما مكنها من المحافظة على كيانها المستقل خلال فترة الاستعمار التي عرفها العالم العربي، وعليه تبقى مسألة القومية أحد الركائز الأساسية لنضال هذه الأمة ووسيلة لحماية ذاتيتها، باعتبارها قومية هادفة لتوحيد الصفوف بين الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي وتنسيق الخطط السياسية والاقتصادية والتحرر من كل أشكال الاستعمار³ ولتحقيق ذلك أنشئ مجلس الدفاع المشترك للجامعة العربية بموجب شروط معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950 لتنسيق الدفاع المشترك للجامعة الدول العربية، ويتكون من وزراء الخارجية ووزراء

¹ عبد الحميد دغبار، مرجع سبق ذكره ، ص127.

² نفس المرجع ، ص128.

³ عبد الحميد دغبار، مرجع سبق ذكره ، ص61.

الدفاع في الدول الأعضاء، ويختص بالإشراف على كيفية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالدفاع المشترك* إضافة إلى إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نفس العام ومهمته تحقيق أغراض جامعة الدول العربية الاقتصادية وما يتصل بها¹.

إن أزمات الجامعة العربية لا تساويها سوى أزمات العرب في علاقاتهم بأنفسهم فالمؤكد ان العرب الذين هم بالفعل لا سيادة عندما يتعلق الأمر بعلاقاتهم مع غير العرب ومع الغرب تحديداً، هؤلاء العرب يمارسون السيادة فقط عندما يتعلق الأمر بعلاقاتهم ببعضهم ولعل وضع الجامعة العربية هو الصورة الصارخة لهذا الواقع العربي².

المطلب الرابع: دور جامعة الدول العربية

يعرف العالم العربي اليوم أكبر الأزمات وأشدّها تعقيداً من منظور العرف الدولي وكذا مبادئ القانون الدولي العام المعاصر ، نظراً لتشابك وتداخل أسبابها ومرور عقود زمنية طويلة نسبياً على قيامها وتعاون واضح من قبل الأنظمة العربية في تسويتها إستناداً للمبادئ القومية أولاً ، ولأحكام قواعد القانون الدولي العام وبالأخص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات أجهزتها المتخصصة ثانياً.

لقد طالت هذه الأزمات مشرق العالم العربي ومغربه ، ففي المغرب العربي نجد مشكل الصحراء الغربية وتأثيراتها المتواصلة على العلاقات السياسية والاقتصادية لدول الجوار، بل وحتى على إتحاد المغرب العربي ، باعتباره تكتلاً جهويًا، وأعضاءه ينتسبون جميعاً لجامعة الدول العربية بعضوية كاملة.

أما فيما يخص الشرق الأوسط فهناك عدة خلافات وأزمات تمثلت في سوريا ولبنان والعراق واليمن وفلسطين³ وما أحدثته من انقسامات داخل هذه الدول، وهنا يبرز دور جامعة الدول العربية ومدى قدرتها على إحتواء الأزمات والاضطرابات داخل الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق تم تقسيم هذا المطلب إلى 03 فروع أساسية:

الفرع الأول: في مفهوم حفظ السلم والأمن العربي:

تمثلت أهداف جامعة الدول العربية على الخصوص في تحقيق المزيد من الوحدة السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، مع مراعاة صيانة وحماية استقلال كل دولة عضو من اي خطر خارجي، إلا أن أهم هدف هو ذلك المتعلق بحفظ السلم والأمن العربي، باعتبار أن العديد من الدول العربية اليوم أصبحت مهددة في استقلالها واقتصادها وحتى ثقافتها، وعليه فإن لم تسارع الدول العربية مجتمعة ومن خلال جامعة الدول العربية لوقف هذا الزحف الأجنبي على المنطقة ، فإن الخطر يمكن أن يمتد لمناطق عربية أخرى.

* منذ إنشاء الجامعة العربية عام 1945 إلى عام 2008 عقد 420 اجتماع امني لم يغيب وزير دفاع أو رئيس أركان أو قائد محاربي أو أمني بحجة الدفاع عن الأمن القومي العربي والسيادة العربية، وفيما بعد تطور المفهوم إلى محاربة الإرهاب، ولكن حقيقة الأمر كان الهدف من كل ذلك: الحفاظ على عروش الحكام العرب ليس إلا من خلال التأكيد على الاستقرار السياسي والأمني.

¹ Emcy.kacemb.com بتاريخ 2015/04/30.

² سعيد بوعقبة، الجامعة العربية والأمن القومي، أفلام، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 1454، 11 أوت 2005، ص11.

³ عبد الحميد دغبار، مرجع سبق ذكره ، ص87.

لقد كان هذا الموضوع محل اهتمام القادة العرب في الماضي وأستمر إلى يومنا هذا لذلك نجد مكرسا مثلا في كل من برتوكول الإسكندرية وميثاق الجامعة (المادتين الخامسة -5- والسادسة -6- من الميثاق)¹.

الفرع الثاني: مبدأ المحافظة على السلم والأمن العربي في ميثاق وأعمال الجامعة

إن جامعة الدول العربية منظمة دولية إقليمية عامة، لا يمكن أن تخرج أحكام ميثاق إنشائها أو نتائج أعمالها كمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، عما هو مقرر في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية عالمية وعامة، علما بان هذا المعيار تلتزم به جميع المنظمات الدولية الإقليمية في العالم، كما أن تغير الظروف الدولية وتطور أحكام القانون الدولي العام، لا يقيد ولا يحد من اجتهادات وأعمال المنظمات الدولية الإقليمية وهيئاتها المتخصصة، بل كانت وستبقى الأداة الأولى للدول الأعضاء في الحماية في إطار القواعد العامة لميثاق الأمم المتحدة².

وعليه يمكن أن نستنتج أن جامعة الدول العربية تتحمل عبء كفالة السلام والأمن في المحيط الجغرافي لأعضائها وأن ذلك سيقى أحد أهدافها الأساسية وهو ما تعبر عنه العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الجامعة في هذا المجال.

الفرع الثالث: مبدأ حفظ السلم والأمن العربيين والخلافات العربية - العربية.

إذا كان موضوع الخلافات العربية - العربية لم ينقطع منذ الخمسينات من القرن الماضي فإن ما يلاحظ عليه اليوم، أنه أزداد حدة وضراوة وخطورة حتى أنه أصبح يهدد مستقبل العالم العربي كله، الأمر الذي يجعل من نشاط الجامعة في مجال حفظ السلم والأمن في المنطقة ذا أهمية كبرى³.

إن أطماع الدول الصناعية في ثروات العالم العربي أفرز تطورات خطيرة في الساحة العربية توضح أن المنطقة تعيش انشقافا واسعا وعميقا بين طريقين يمثل كل منهما اتجاها رئيسيا ورافدا حقيقيا في الحياة السياسية العربية ، الأمر الذي يبرز أهمية الدور الذي كان يمكن أن تضطلع به الجهود العربية لرأب الصدع وتوحيد الصف، ولكن ما يحول دون فعالية هذا الدور على الساحة العربية هو حالة الإنكار والرفض التي تتحكم في مواقف بعض الأطراف في هذه القضايا ، واتجاه بعضها الآخر إلى استبعاد الدور العربي أساسا وتفضيلها الاعتماد على القوى الإقليمية والدولية الداعمة لها⁴.

ومن خلال ذلك سنستعرض بعض الخلافات داخل جامعة الدول العربية وهي على النحو التالي:

1- الهيمنة المصرية على جامعة الدول العربية:

فكرة تأسيس الجامعة العربية على أساس العروبة من منطلق بناء تعاون بين العرب، إذ أن بناء جامعة عربية فيها الأوصاف الكاملة لمؤسسة وحدوية تنسيقية بين الدول الأعضاء تعكس إرادة الدول في تسيير الشأن الجماعي لهذه الجامعة وبقاء الدول

¹ عبد الحميد دغبار، مرجع سبق ذكره ، ص101.

² نفس المرجع ، ص104.

³ نفس المرجع ، ص107.

⁴ سعيد رفعت، القضايا العربية بين الصراع على الهوية والنزاع على السلطة، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد131 (خريف

2007)، ص11.

الأخرى على الهامش وهو حال ينطبق على دولة مصر التي تعتقد بأن بقاء الجامعة العربية مؤسسة ملحقة بوزارة الخارجية المصرية أمر له علاقة بالأمن القومي المصري وله علاقة بقوة وإشعاع مصر على العرب والحال أن هذا الأمر خاطئ من الأساس ، فقوة مصر يمكن أن تكون عندما تكون الجامعة العربية قوة فعلية كمنطقة إقليمية إرادتها مرتبطة بإرادة كل العرب وليس دولة واحدة من العرب¹.

2- الخلافات حول سوريا:

شهد اجتماع المندوبين الدائمين لدى الجامعة العربية خلافات حادة حول تسليم مقعد سوريا للائتلاف المعارض خلال اجتماعات القمة العربية التي عقدت في الكويت مارس 2014، وخاصة وأن الاجتماع شهد خلافات حادة حول شغل الائتلاف المعارض لمقعد سوريا الشاغر في الجامعة منذ أكثر من عامين.

أن السعودية جددت موقفها الذي أعلنته في مجلس الجامعة العربية الداعي إلى شغل الائتلاف لمقعد سوريا الشاغر بالجامعة، وهو ما أثار اعتراض دول أخرى رفضت احتزال الأزمة السورية بقضية شغل المقعد.

وتبين أن كل من العراق والجزائر ولبنان رفضت تسليم المقعد للائتلاف، فيما أبدت كل من السعودية وقطر والسودان والكويت تسليمه. أما مواقف باقي الدول حول الموضوع ، فلم يتم تحديده.

لكن الأمين العام للجامعة العربية "نبيل العربي" حسم الخلاف في وجهات نظر مندوبي تلك الدول خلال الاجتماع بالقول إن وزراء الخارجية العرب قرروا في الدوحة مارس 2013 تسليم المقعد للائتلاف ، لكن هذا القرار ربط بتشكيله للحكومة واستكمال تشكيل باقي المؤسسات، وأن هناك آلية لتسليم المقعد لن تحل الجامعة بما.

واقترح العربي رفع الموضوع إلى الملوك والرؤساء لحسم الموضوع خلال القمة ، وايد ذلك كل من مصر والسعودية والسودان والعراق، وهو ما تم التوافق عليه².

3- الجامعة العربية والأزمة الليبية:

لم يتوقف الجدل بشأن مسؤولية الجامعة العربية عن التدخل الغربي المتمثل في حلف الناتو بالرغم من مرور أربع سنوات، فثمة دوائر عربية لا تزال تتهم الجامعة بأنها كانت السبب المباشر للتدخل الأجنبي في هذه الدولة، وتعتبر أنها بذلك سنت سابقة في التاريخ العربي المعاصر يمكن أن تستغل كبوابة للدور الخارجي في إسقاط النظم العربية.

تم طرح سؤال على "نبيل العربي" الأمين العام للجامعة العربية على الرغم من أنه لم يكن يتولى هذا المنصب في وقت اندلاع الثورة حول خطأ الجامعة العربية في استدعاء حلف الناتو للتدخل العسكري في ليبيا ، فجاءت إجابته مفندة لهذا الاتهام مستندا في ذلك إلى كونه واحدا من كبار المتخصصين العرب في القانون الدولي، موضحا أن الجامعة لم تقم باستدعاء حلف الناتو للتدخل في ليبيا، ولكنها رأت أن نظام القذافي آنذاك أخذ في الرد على الثوار بعنف مفرط مستخدما في ذلك الطائرات وأوشك أن يجهبض الثورة خاصة في مهدها بيني غازي بعد أن اقتربت كتابته المتوحشة من المدينة وكادت أن تقوم بمذبحة ضد ثوارها

¹ سعيد بوعقبة، الجامعة العربية والأمن القومي، أفلام، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 1454، 11 أوت 2005، ص11.

² WWW.assabeel.net/syr/item/32694 بتاريخ 15/04/30.

وشعبها، فبادرت الجامعة العربية إلى التقدم إلى مجلس الأمن بضرورة الإسراع إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا ، ولكن المجلس طور الأمر إلى التدخل العسكري وهو ما تحقق بالفعل.

ويمكن تفسير موقف الجامعة من الثورة في ليبيا استنادا إلى عدة اعتبارات أهمها:

حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار، إدراكا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر، بالإضافة إلى إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع، فلم تجد الجامعة بدا من اتخاذ هذا الموقف¹.

وفي خاتمة هذا المبحث نرى بأنه بات مطلوبا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن يدرك العرب، أن العالم ومنذ تأسيس النظام العربي وحتى اليوم ، قد تغير بشكل يكاد يكون جذريا وانقلابيا، وبالتالي بات عليهم تطوير أدواتهم في مواجهة المتغيرات العالمية المتسارعة ، ليضمنوا لهم مكانا وحضورا دوليين وليحافظوا بدرجة أكبر على استقلالهم ومصالحهم.

¹ العزب الطيب الطاهر، هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا، القاهرة، الأهرام اليومي = Digital.ahram.org/articles.aspx? seyal= 2015/04/30 1539731 xeid=559 بتاريخ

المبحث الثاني: في إطار مجلس التعاون الخليجي

كان واضحاً أن انقسام العالم العربي حول طرق تسوية الصراع الإسرائيلي بشكل أدى إلى تمزق الصف العربي وإضعاف هيئاته القومية، قد دفع مناطق العالم العربي كلها ونظمها الفرعية إلى البحث عن هويات إقليمية، فنشأ مجلس التعاون الخليجي، وقد أثار ظهوره الكثير من الجدل حول مدى انسجامه مع وجود الجامعة العربية، كما أثار الشك حول قيامه بديلاً عن المؤسسات القومية العربية، ولكنه في أحسن الظروف كان انعكاساً لواقع ضعيف فيه هذه المؤسسات مع ملاحظة الفارق الزمني بين مجلس التعاون الذي قام لظروف إقليمية أو عالمية ذات انعكاسات إقليمية منذ عام 1981 وبين الاتحاد المغاربي الذي قام عام 1989 ومجلس التعاون العربي الذي قام في العالم نفسه، ثم انحار واختفى بغزو العراق للكويت¹ وفي هذا الإطار تم تقسيم هذا المبحث إلى 05 مطالب أساسية:

المطلب الأول: موقع مجلس التعاون في النظام الإقليمي.

يعد مجلس التعاون منظمة إقليمية وفق معايير ميثاق الأمم المتحدة ، من حيث خضوعه لمبادئ الأمم ومقاصدها وقدرته على حفظ السلم في المنطقة، واشتغال ميثاقه على نظام لتسوية المنازعات بين أعضاءه، وقيامه بدور مهم لحفظ السلم في المنطقة من خلال سياسة التهدئة، وتنقية الأجواء العربية، والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية من خلال مساعي وبرامج المساعدات التي يقدمها ومعلوم أن الترتيبات الإقليمية وظيفتها أساسية إلى جانب مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الإقليمي والعالمي، وفي هذا النطاق يؤكد المجلس على عدد من مبادئ سياسته الخارجية، والتي تخدم وظيفته الإقليمية، وهذه المبادئ هي عدم الانحياز ، ورفض الأحلاف والقواعد الأجنبية، وعدم كونه حلفاً عسكرياً أو تجمعاً ينهض فقط على معاداة غيره ، ورفض تدخل القوى الأجنبية في المنطقة حتى يبعد الخليج عن أسباب النفوذ الأجنبي، بما يهدد استقلال دوله والنيل من كرامتها وحريتها في اتخاذ قراراتها.

ولقد استهدف المجلس في البداية مقاصد اقتصادية واجتماعية خالصة تماماً كرابطة جنوب شرق آسيا Asian، ثم أضيف الأهداف الأمنية (عبر الحدود عن طريق الاتفاقية الأمنية الموحدة، وخارج الحدود عن طريق القيادة العسكرية المشتركة والتدريبات المستمرة لجميع الأسلحة في جيوش الدول الأعضاء وصولاً إلى قوة عسكرية متجانسة تتمتع بالفعالية اللازمة ، وأعقب ذلك إضافة قوية في مجال التنسيق السياسي والدبلوماسي².

ولئن خلا النظام الأساسي لمجلس التعاون مما يشير إلى أهداف أبعد من دائرة الدول الست الأعضاء (دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان ، دولة الكويت)، كما خلا من أي ذكر لمبادئ معينة يسير عليها في سعيه لتحقيق أهدافه أسوة بما قرره ميثاق المنظمات الإقليمية الأخرى، فإن ذلك لا يغيض من تمتع المجلس بصفة المنظمة الإقليمية في النطاق العالمي ، لأن التركيز على أهداف مرتبطة بدور المجلس ومسيرته أمر اقتضاه التركيز على الملموس دون الانشغال بأهداف هي في صلب انتماء هذه الدول إقليمياً وعالمياً، ثم إن انتماء هذه الدول إلى الميثاق العربي والعالمي قد أغناها عن تكرار المبادئ التي صارت جزءاً ثابتاً من قواعد القانون الدولي العام المعاصر، وقد كان في ظروف صياغة الميثاق العربية

¹ عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ط1، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، 1999 ، ص11.

² عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص57.

والإفريقية ما يتطلب تأكيد هذه المبادئ ، وأهمها المساواة في السيادة واحترام إرادات الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونه والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ، بل إن طبيعة العلاقات بين هذه الدول الست بالمعايير العربية الخليجية ، واستهدافها بتجربتها أن تكون أداة ووسيلة نحو الوحدة بينها جعل تكرار مثل هذه المبادئ مما يرتفع في نبرته كثيرا عما يجمع هذه الدول، ويضفي وزعا رسميا لا ينسجم مع الرابطة الوثيقة بينهما¹.

ويتضح مما تقدم أن المجلس ليس حلفا عسكريا أو تنظيما اقتصاديا محضا، أو كتلة سياسية، وإنما هو منظمة إقليمية تستشرف أفاق الوحدة وتسير نحو الهدف المأمول ضمن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمتع دول المجلس بإمكانيات اقتصادية كبيرة، إلا أن قلة الكثافة السكانية جعلت قواتها المسلحة محدودة الحجم، مما اضطر بعض دول المجلس لطلب الحماية الخارجية بكل ما تحمله من أخطار على المنطقة حاضرا ومستقبلا.

المطلب الثاني: التأثير الخليجي في صناعة القرار العربي.

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية فبينما كان المجلس ناشطا في ركن من النظام العربي في منطقة الخليج، ويعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي وحيدة، وبينما ظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاتها البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران ، أصبح مع الثورات في قلب المشهد العربي، وتحظى موافقة وبيانات اجتماعاته، على مستوى القمة، أو على المستوى الوزاري، بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة، ويكاد يرسخ القناعة بأنه يرث النظام العربي، الذي تركز حول جامعة الدول العربية لعقود، ويهدد باقتلعه من مكانة الرسمي بالقاهرة، ويكاد مركز التنقل العربي ينتقل سياسيا وجغرافيا إلى الخليج، بعدما انتقل اقتصاديا وإعلاميا منذ سنوات.

لقد أكد ذلك كله نجاح المجلس في جعل نفسه همزة وصل بين مفاصل عمليات التغيير العربية عبر سلسلة من المبادرات الإستراتيجية في الإقليم، وإعطاء الإحساس بأنه النظام الفرعي الوحيد الذي لا تزال وحداته السياسية تتحكم بمفاصل التغيير في الداخل، ولم تخرج الأمور من يدها بعد بينما خرجت من يد الأنظمة العربية جميعها، أو في سبيلها للخروج، إنه المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزال دولها تؤكد وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على الاختبار والفعل في الداخل، وعلى تطبيق سياسات خارجية نشيطة، مع أنظمة حكم لا يزال لديها القدرة على طرح المبادرات بعدما أكد واقع الحال إهتراء الدولة العربية ، التي عجزت عن الحركة، ووقعت صرعي للثورات، ولقد تزعمت أنظمة دول المجلس موجة ثورات مضادة ، استبقت الثورات الأصلية، وكبحت أفكار الثورة في العقول قبل أن تنزل إلى أرض الواقع، لذلك لم يكن غريبا أن يكون الصعود الخليجي إقليميا هو المشهد الطاغى على كل المشاهد العربية في ظل موجة الثورات، وهكذا تثبت أنظمة الخليج، التي كثيرا ما وقف منها أغلب القوميين العرب موقف التوجس والعداء أحيانا، وأنها الوحيدة التي تحركت بكفاءة وفعالية عند الخطر².

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن دول الخليج برزت أكثر خلال الثورات العربية باعتبارها بؤرة ثقل النظام العربي فاستشعرت هذه الدول تراجع الدور الإقليمي لمصر إثر ثورة 25 جانفي، وسعت إلى تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي مع

¹ عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، مجلة السياسة الدولية، 2011،

بتاريخ 2015/04/28 WWW.siyassa.org.eg/news content/3/111/1782

غياب مصر المؤقت ، وسعت كذلك دول المجلس إلى توجيه رسائل إقليمية وعالمية ، مع التركيز حول التعامل مع ردات فعل الثورات العربية داخلها.

المطلب الثالث: مبادئ مجلس التعاون الخليجي وأهدافه:

إن أبرز النصوص والمواثيق المنشئة للمنظمة الخليجية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والأهداف المنظمة للعلاقات بين الدول الأعضاء، وكذا المنظمة للعلاقات بين المجلس وبقية الفاعلين الدوليين.

1- من حيث المبادئ:

إن المبادئ التي اعتمدها المجلس لتنظيم علاقات التعاون بين أعضاء، وبينه وبين بقية الفاعلين الدوليين قد تضمنها البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس وهي على النحو التالي¹:

على المستوى الخليجي:

تنوعت المبادئ النازمة للعلاقات بين الدول الأعضاء من اقتصادية اجتماعية إلى أمنية عسكرية وأبرزها:

- حتمية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون.
- حتمية الاندماج بين شعوب دول مجلس التعاون.
- أن أمن منطقة الخليج واستقرارها، إنما هو مسؤولية دولها وشعوبها.
- الرفض المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كانت مصدره.
- إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وخاصة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية، بما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

على المستوى العربي:

- أن الوحدة العربية كانت محط أنظار الشعوب العربية منذ فجر التاريخ العربي.
- إن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عاجلاً لتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية.

على المستوى الدولي:

- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة.
- التمسك بسياسة عدم الانحياز والالتزام بها.

¹ محمد الزين ميلاس، مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2012، ص 41، 42.

- الالتزام بمبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبار دول مجلس التعاون جزءا من العالم الإسلامي.
- قيام علاقات دولية إقليمية في منطقة الخليج على أساس التعايش السلمي وحسن الجوار.

ولكن بالرغم من أن نصوص ميثاق المجلس عبرت عن رفض أي تدخل أجنبي في الشأن الخليجي، إلا أن الممارسة دلت على خلاف ذلك، حيث يلاحظ استمرار التدخل الأجنبي والسيطرة الكاملة للقوى الغربية على المنطقة والتحكم في مقدراتها، وعدم تمكن المجلس من رفض ذلك الوضع، حيث ظلت الأساطيل الحربية تجوب مياه الخليج، كما أقيمت قواعد عسكرية على أراضي دول المجلس.

2- من حيث الأهداف:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين ، وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين في الشؤون الآتية.
- الشؤون التجارية والمالية.
- الشؤون الاقتصادية.
- الشؤون التشريعية والإدارية¹.

ومن الملاحظ أن من يطلع على مبادئ وأهداف المجلس يجدها ترسم صورا راقية من التعاون والتنسيق، وبناء الوحدة الخليجية، وترقية سبل حل المشاكل بالطرق السلمية، لكن الواقع يبين عكس ذلك في كثير من الأحيان* ، مما يثير خيبة الأمل.

المطلب الرابع: علاقات دول المجلس مع واشنطن:

تبادل دول المجلس العلاقات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية مع الولايات المتحدة ولم تقطع السعودية والكويت علاقاتها معها بعد اتهامها بالتورط في مؤامرة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام 1967، وقد أعيدت العلاقات العربية الأمريكية بعد نهاية حرب أكتوبر 1973، ولكن الكويت والسعودية وبقية دول المجلس هي التي لعبت الدور الأوفر في جبهة الحرب الاقتصادية ضد إسرائيل والمتعاملين معها عام 1973².

¹ محمد الزين ميلاس، مرجع سبق ذكره، ص43.

* من بين هذه المشاكل ما يحدث داخل الدولة الواحدة (الخلافات بين إماراتي دبي وأبو ظبي حول التحكم في المال والسلطة) ناهيك عن الخلافات بين الدول الأعضاء (الخلافات السعودية العمانية والبحرينية) و (السعودية وقطر).

² ساسين عساف، الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي العدد372، (فيفري2010)، ص21.

1- السعودية والولايات المتحدة:

عند قيام مملكة الحجاز وسلطنة نجد عام 1926، بادرت دول كثيرة بالاعتراف بها وأقامت العلاقات معها وأنشأت لها بعثات في جدة، وفي مقدمة هذه الدول الاتحاد السوفياتي في 1926 وبريطانيا في مارس 1926 ثم هولندا وتركيا في العام نفسه، وسويسرا عام 1927 وألمانيا وبولندا 1928، وإيران 1929.

ولم تسارع واشنطن إلى الاعتراف بالسعودية، وإنما تأخر اعترافها كثيرا، كما تأخرت أكثر في إنشاء بعثة مقيمة في جدة، ولما كان من مصلحة السعودية الخارجية الأمريكية عام 1928 في هذا الموضوع¹، وكان رأي قسم الشرق الأدنى بالوزارة الذي ضمنه مذكرة في هذا الشأن أن الملك "عبد العزيز" قد أقام سلطة حازمة في بلاده، وأنه شخصية بارزة في واحدة من أكبر الحركات الدينية العالمية، وأوصت المذكرة بالاعتراف بالسعودية، ولكن الحكومة الأمريكية لم تتجاوب مع هذه التوصية إلا في ماي 1931 حيث أسفرت المفاوضات السعودية الأمريكية عن الاعتراف بمملكة الحجاز وسلطنة نجد².

2- علاقات بقية دول المجلس بواشنطن:

لم تتأخر واشنطن في الاعتراف بدول المجلس الأخرى وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها بعد استقلالها بعدة أشهر، وتدرج مستوى رئيس بعثتها في هذه الدول، كما تحول التمثيل في معظمها من تمثيل غير مقيم إلى تمثيل مقيم على مستوى السفارة فقد اعترفت واشنطن بالكويت وأنشأت العلاقات معها عام 1961، وأقامت علاقاتها مع عمان خلال عام 1972 ومع البحرين في 1972 وقطر والإمارات في نفس العام³.

3- المجلس والوجود الأمريكي:

أدى الوجود الأمريكي في منطقة الخليج دورا هاما في إقضاء دول مجلس التعاون الخليجي عن أي دور على الساحة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، حيث وضعت هذه الدول في زاوية ومركز مضاد للدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وخاصة إيران والعراق وبالتالي فقد انصب جل اهتمامها الخارجي (دول مجلس التعاون الخليجي) على التخفيف من الخطر الإيراني والعراقي حسب تعبير الولايات المتحدة الأمريكية والذي تبنته دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا إلى حد كبير ما عزز من استمرارية المجلس لأنه يتفق مع سياسات وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

4- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

كان للأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة أثار على العالم بشكل كبير، وتشكل تحديات ليس فقط لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب بل لكل دول العالم بشكل عام، فقد قسم الرئيس الأمريكي العالم حيال هذه القضية إلى قسمين مع أو

¹ la politique et ranger de l'arabie saoudite.soulie et champenois.no.6.1977.p611.

² عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ نفس المرجع، ص 70.

⁴ عدنان الهياجنة، مجلس التعاون الخليجي "العيش تحت هاجس الأمن" الجزيرة، نت .

ضد الولايات في حربها ضد الإرهاب، وفي ضوء الأوضاع السياسية السائدة في دول الخليج العربي خاصة غياب الديمقراطية، واعتماد النمط التقليدي في المشاركة السياسية استغلت الولايات المتحدة أحداث 11 سبتمبر لتعزيز تواجدتها في منطقة الخليج العربي، لإبقاء دورها الأمني وإضعاف أي مبادرة خليجية عربية يمكن أن تقف في وجه هذا الدور خاصة في هذه المنطقة النفطية الغنية¹.

المطلب الخامس: تطور موقف مجلس التعاون الخليجي من الصراع إلى السلام العربي مع إسرائيل:

للدول الأعضاء في مجلس التعاون دور بارز وموقف واضح من قضايا الصراع العربي الصهيوني وأهم قضايا الصراع والمساهمة في جهود التسوية السلمية، واحتضان الفلسطينيين ومساندة حقوقهم، ومساندة دول المواجهة والمقاطعة العربية الشاملة ضد إسرائيل ودعم منظمة التحرير والمحافظة على وحدتها وقوتها، والقضية اللبنانية.

بحيث ساندت هذه الدول الجبهة العربية الفلسطينية وحاولت الحفاظ على قوة الصف الفلسطيني ضد الصراع الفلسطيني، الفلسطيني والفلسطيني اللبناني أو الأردني من قبل، ولقد أدى تحيز منظمة التحرير للعراق إبان الغزو العراقي للكويت إلى شعور دول الخليج جميعا بالمرارة، وهي التي أوت الفلسطينيين وناصرتهم ضد إسرائيل، واحترمت المقاطعة العربية، وعادت الصهيونية أشد عداء، كما حرصت على تعزيز صمودهم وتأكيد الهوية العربية والإسلامية، وطبيعي أن هذه المرارة من الموقف الفلسطيني والعراقي دفعت دول الخليج إلى إعادة النظر في المسألة الأمنية وفي مجمل عناصر الوضع العربي، فكان العراق وليس إسرائيل هو الذي هدد أمن هذه الدول التي داهمها الخطر من مأمونها، وتلك حقيقة استغلتها إسرائيل لتعميق الصراع العربي، ولذلك عندما قادت واشنطن وموسكو عملية السلام وإنهاء مظاهر الصراع العربي الإسرائيلي شارك مجلس التعاون بصفته مراقبا في مؤتمر مدريد، وساند مفاوضات واشنطن بين إسرائيل والأطراف العربية في ديسمبر 1991، وقد وقفت بعض الدول الخليجية مثل السعودية والكويت والإمارات والبحرين عند حد مساندة عملية السلام، وتعليق تطبيع علاقاتها بإسرائيل على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية وإعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، أما قطر وعمان فقد تقدمتا خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك في إطار اتجاههما إلى تحيز مواقفهما وسياساتهما عن بقية أعضاء المجلس، فقد التقى وزير خارجية قطر عام 1993 بوزير الخارجية الإسرائيلي خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما قطعت قطر وإسرائيل شوطا كبيرا في مجال التعاون في إمدادات الغاز الطبيعي، أما عمان فقد استضافت اجتماعات لجنة المياه ضمن اللجان الخمس في المحادثات العربية الإسرائيلية المتعددة الأطراف².

وفي سياق ذلك تم إطلاق المبادرة العربية للسلام من قبل الملك السعودي "عبد الله بن عبد العزيز" وكان نصها على النحو الآتي:

مساهمة السعودية في صناعة القرار العربي (مبادرة السلام العربية):

هي مبادرة أطلقها الملك "عبد الله بن عبد العزيز" ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين، هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليا عند حدود 1967 وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل

¹ عدنان الهياجنة، مرجع سبق ذكره.

² عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص 203، 204.

اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل، وكانت في عام 2002، وقد تم الإعلان عن مبادرة السلام العربية في القمة العربية قتي بيروت، وقد نالت هذه المبادرة تأييدا عربيا، وفيما يلي النص الحرفي لمبادرة السلام العربية مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته الرابعة عشر، إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة 1996 من أن السلام العادل والشامل، خيار إستراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد.

وبعد أن أستمع إلى كلمة "عبد الله بن عبد العزيز" التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 تنفيذًا لقراري مجلس الأمن 242 و 383 والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك مقابل قيام الدولة العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل¹.

وفي خاتمة هذا المبحث نرى بأنه من نتائج حرب الخليج الثانية، ظهور كيانات إقليمية قوية مثل إيران، والتي يمكن أن تكون مصدر التهديد الأول لدول الخليج، كما برز الغزو العراقي للكويت التدخل الأجنبي في المنطقة، حيث وطدت الولايات المتحدة وبريطانيا وجودهما على الأرض العربية وفي المياه الإقليمية بحجة المحافظة على مصالحها، وبالتالي تغييب دور مجلس التعاون على الساحة الإقليمية، وبقائه مجرد تابع للقوى العظمى خاصة الولايات المتحدة، لكن هذا لا يمنعنا من إغفال التأثير الخليجي على النظام الرسمي العربي فالدول الست للمجلس لها وزن على الساحة العربية نظرا لما تملكه من إمكانيات وموارد هائلة تدعم قراراتها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، وقد ساهمت بشكل أو بآخر في حل العديد من القضايا الشائكة في المنطقة.

¹ مبادرة السلام العربية ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 15/04/30.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في استهداف الوحدة العربية.

لقد حمل المشروع الأمريكي ومنذ بداياته الأولى لواء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتخلص من الاستبدادات المختلفة في المنطقة العربية، مدخلا إلى ولوج الأبواب الكبرى إليها، أي استرضاء شعوبها وتبني طموحاتها ولو ظاهريا في التغيير نحو الحريات والديمقراطيات وأيقن صانعو الإستراتيجية الأمريكية أن العزف على الرغبات المكبوتة لشعوب المنطقة وتحريض طموحاتها في التحرر والاعتناق سيكسبها انحياز هذه الشعوب إلى جانب المشروع الأمريكي أو حيادها على الأقل، وسيساهم تلقائيا في تفجير مجموع الأنظمة السياسية القائمة فيها وانهارها لصالح مشروع التغيير الأمريكي، وبني هؤلاء فرضيتهم تلك على أساس أن الأنظمة السياسية في المنطقة هجينة ومنعزلة ولا تنتمي إلى بيئاتها، ولا تحمل مكوناتها، الأمر الذي سيسهل عزلها وإسقاطها بدعوى غربتها المفترضة وانحياز شعوبها ضدها¹ وفي سياق هذا الكلام تم تقسيم هذا المبحث إلى 05 مطالب أساسية :

المطلب الأول: الوحدة العربية من وجهة النظر الأمريكية.

إذا كانت الوحدة العربية ممنوعا صليبيا لأكثر من قرنين من الزمن (1095-1291) فإنها استمرت ممنوعا رأسماليا أوربيا بدءا من إسقاط تجربة "محمد علي الوحدوية" بفعل القيود التي فرض عليه في مؤتمر لندن 1840، مروراً بالانقلاب الأنكلو-فرنسي على الانتصار العربي في ثورة العرب الكبرى على الأتراك في الحرب العالمية الأولى، وتوظيف نتائج هذا الانتصار في مشروعات التحزبة الاستعمارية التي رسمت خطوطها البيانية في سايكس بيكو 1916 وصولاً إلى إنتاج الكيان الصهيوني ككيان احتلالي عسكري استيطاني في فلسطين 1948 وإذا كانت الممانعة للوحدة العربية سياسة إستراتيجية للإمبريالية القديمة الأنكلو فرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنها باتت مع الامبريالية الأمريكية الجديدة أحد أهم الثوابت الإستراتيجية في سياستها الخارجية تجاه الوطن العربي منذ تبوئها رأس الهرم الإمبريالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم.

تدرجت الممانعة الأمريكية لمسار الوحدة العربية بدءا بسياسات الاحتواء لمشروعات التوحد التي أفضت إلى قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، مروراً بالدعم اللا محدود للكيان الصهيوني ، إلى دعم الانفصال والتأمر على تجربة الوحدة المصرية السورية (1958-1961) وبالتالي إسقاط المشروع الناصري في حرب 1967 تمهيدا لإخراج مصر من ساحة الوحدة العربية ، وانتهاء باحتلال العراق عسكريا ومحكمة تجرته القومية 2003².

المطلب الثاني: سياسة الاحتواء الأمريكي لحركة الوحدة العربية.

ابتدعت الولايات المتحدة إستراتيجية مرنة وغير مباشرة لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية، وسعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتطوير هذه الإستراتيجية كي تتفق مع الأوضاع المتغيرة في العالم، ولكنها في الحقيقة لم تدخل أي تعديل جوهري على الأهداف الثابتة، وبمعنى أدق لم تحدث أي تغيير في طبيعة الأهداف الإستراتيجية النابعة في الأصل من نظامها السياسي، ومصالحها الحيوية، كما تراها هي، والمستندة إلى نظريات "جيو إستراتيجية" أكدت صحتها التجارب التاريخية قديما وحديثا، فعلى

¹ خالد الأشهب، أمريكا في (الشرق الأوسط)، الوجه الأخر للهزيمة، المناضل ، العدد 342 (2006)، ص 49.

² محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط 1، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 212.

قاعدة التلازم بين الوسيلة والهدف في الإستراتيجية الأمريكية اعتمدت الإدارات الحاكمة التي تعاقبت على البيت الأبيض الأمريكي، سياسة التدرج التصاعدي في تعاملها مع قضية الوحدة العربية¹.

إن منطقة كهذه معبأة باحتمالات للوحدة واعدة يمكن لها أن تصبح وبجدارة قطبا مهددا إن امتلك زمام نفسه، ومن هنا فالضرورة نفسها تحتم وأد هذا الاحتمال بأي طريقة كانت، ففي عام 1956 وقعت الواقعة الكبرى بين الحركة القومية العربية المتصاعدة والإمبراطوريتين المتهاويتين البريطانية والفرنسية بعد أن مارست الولايات المتحدة أسلوب العقاب على قطب الحركة القومية الصاعد "جمال عبد الناصر" برفضها مشروع السد العالي الحيوي لانتشال مصر من وحدتها.

من هنا جاء مبدأ "إيزنهاور" ليدشن محاولة جديدة لإعادة رسم اتجاهات المنطقة بترويض حركة القومية العربية وصولا إلى تفكيك مركزاتها وحرمان أشرعها من الرياح، ولنا أن نتذكر أن ذلك المبدأ تزوج مع أول محاولة فاشلة لإنشاء حلف إسلامي تضرب فيه الإسلام بالعروبة، وتزامن مع تصفية النهوض الوطني العارم في الأردن، ومع الحشود التركية ضد سوريا، ومحاولات العراق الهاشمي لغزوها مقترنا بانقلاب يرتهب رجالاتها فيها أمثال "ميخائيل اليان" و "عمر قباني" إضافة إلى تعضيد نظام شمعون في لبنان ليجهض تقريبه من المد العربي العام².

المطلب الثالث: التعامل الأمريكي مع مشاورات الوحدة العربية:

أثارت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) تحدي الاستقلال العربي الذي بات إنجازه فرصة سانحة بحكم ضغوطات الحرب المتزايدة على الحلفاء، لا سيما وأن صراعا قويا راح ينشأ بين الكتل المتحاربة (الحلفاء ودول المحور) بشأن السيطرة على المنطقة العربية نظرا لأهميتها الإستراتيجية في تقرير نتائج الحرب من جهة وفي صياغة جديدة للعلاقات الدولية أي في إنتاج نظام عالمي جديد بعد الحرب، من جهة أخرى وفي ظل الظروف المشار إليها بدأت تتبلور أفكار جديدة نحو قيام تنظيم عربي واحد يجمع شمل حكومات البلاد العربية على قاعدة صيغة توحيدية معينة.

ولما كانت معظم الأقطار العربية ما تزال تحت السيطرة الأوربية لاسيما الأنكلو فرنسية فقد لجأت السياسة البريطانية الخارجية تحت ضغط العمليات الحربية إلى كسب ود العرب لها، فراحت تتظاهر بتأييدها السياسي لأفكار الاستقلال العربي، ودعمها للاتجاهات الأيلة نحو الوحدة العربية³.

شكل هذا الدعم دافعا إضافيا لرئيس الوزراء العراقي "نوري السعيد" الذي طالما حث بريطانيا على انتهاز مثل هذه السياسة المؤيدة للوحدة العربية، فأصدر عام 1943 مشروعا عن وحدة الهلال الخصيب تحت اسم "الكتاب الأزرق" فكان أول مشروع جدي للتوحد العربي، وقد تضمن البنود التالية⁴:

1- أن تتوحد سوريا ولبنان وشرقي الأردن في دولة واحدة.

2- أن تنشأ جامعة عربية تنظم إليها العراق وسوريا مباشرة، ويمكن أن تنظم إليها الدول العربية الأخرى متى شاءت.

¹ محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² كمال خلف الطويل، أمريكا والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 271، (2002)، ص 42.

³ محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 215.

⁴ نفس المرجع، ص 216.

- 3- أن يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضائه من قبل الدول الأعضاء، ويرأسه أحد حكام الدول، ويتم اختياره بطريقة تتفق عليها الدول ذات الشأن.
- 4- يكون مجلس الجامعة العربية مسؤولاً عن الدفاع.
- 5- الشؤون الخارجية، العملة، المواصلات، الجمارك، حماية حقوق الأقليات.
- 6- يمنح اليهود في فلسطين نسبة حكم ذاتي، ويكون لهم الحق في إدارة أقاليمهم في المدن والريف، بما في هذا المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس، مع الخضوع لإشراف الدولة السورية.
- 7- تكون القدس مدينة لمعتنقي جميع الأديان يحق الدخول إليها للحج والعبادة وتنشأ لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي الأديان لضمان هذا الأمر.

ويتضح من هذا المشروع أنه يعتمد التوحيد التدريجي للبلاد العربية.

منذ مطلع شهر تموز 1943 بدأ "نوري السعيد" بسلسلة زيارات إلى البلاد العربية للتشاور مع حكوماتها بشأن مشروعه للاتحاد العربي، وكانت البعثات الدبلوماسية الأمريكية تتابع بدقة مسار تلك المشاورات، وقد انصب اهتمامها بشكل خاص على الموقف المصري، فمصر في المنظور الأمريكي، تمثل حجر الزاوية في إقامة الوحدة العربية نظر للحجم السكاني والاقتصادي والسياسي الذي تتمله والذي يجعل منها بمثابة الإقليم، القاعدة الأكثر استقطاباً للعمل الوحدوي المشترك¹.

وان الموقف الأمريكي من مشروع الاتحاد العربي ومن المشاورات التي دارت بشأنه خلال عام 1943 فيدرج في سياق الملاحظات الأساسية التالية²:

- 1- نشاط ملحوظ سجلته السفارات والمفوضيات الأمريكية في عواصم الأقطار العربية المقصودة بالاتحاد وقد تمثل هذا النشاط بالتابعات الدقيقة لتطورات المواقف العربية، أو بالأحرى زادت فعلها تجاه موضوع التوحيد والوحدة على الصعيدين الرسمي والحكومي والشعبي الجماهيري على السواء.
- 2- رأت الولايات المتحدة أن خير وسيلة لإجهاض مشروع الاتحاد العربي تكمن في محاربتة من الداخل أي بتشجيع قيام محاور عربية تقف على طرفي نقيض من المشروع الأمر الذي يساعد على إسقاطه.

وفي تقرير للخارجية الأمريكية جاء فيه أن "اللورد موين" الوزير البريطاني للشؤون العربية، قام بناء على تكليف من "نشرشل" بمفاتيح الملك "عبد العزيز آل سعود" في قيادة اتحاد عربي يتضمن دولة يهودية ذات حكم ذاتي، لكن الملك أظهر ميولاً نحو الاهتمام بالجوانب الاقتصادية مع فتور بالجوانب السياسية.

- 3- اللعب الأمريكي على تشجيع سياسة المحاور العربية، فتقرير الخارجية المشار إليه لاحظ أن ثمة مواقف متغايرة ومتباينة بشأن الاتحاد السوري الذي سبق لنوري السعيد أن طرحه كخطوة أولى للاتحاد العربي.

وعليه فالنظام الإقليمي العربي يواجه "تحدياً خاصاً" لم يسبق له أن عاينه في تاريخه الطويل الذي يمتد لحوالي 60 عاماً وهو تحدي البقاء كنظام إقليمي عربي مهمته تشكيل إطار تفاعلي مميز، يتسم بنمطية، وكثافة تفاعلاته بالنظر للصبغة القومية التي تميزه

¹ محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 217.

² نفس المرجع، ص 220.

عن باقي النظم الإقليمية الأخرى، تجعله يتمتع بدرجة عالية من التماسك والتجانس الثقافي والاجتماعي واللغوي، بالرغم من الاعتراضات الخارجية التي تؤول دون تحقيق هذه الوحدة¹.

المطلب الرابع: الموقف الأمريكي من قيام جامعة الدول العربية

الموقف الأمريكي من قيام جامعة الدول العربية عبر عنه "وليام فيليبس" مساعد وزير الخارجية حيث صرح في خطاب له نيويورك في 2 يونيو 1945، أن الحكومة الأمريكية ترحب بإنشاء جامعة الدول العربية، وإننا نرحب بتنمية التعاون العربي، وعلى ثقة بأن تدعيم الروابط من البلدان العربية المختلفة لن يكون فقط للمصلحة المشتركة لهذه البلدان ولكن سيمكنها أيضا من القيام بمساهمات مهمة وبناءة في العمل الكبير الذي ينتظر الأمم المتحدة* لقد تكاثفت التقارير الأمريكية بشأن قيام الجامعة العربية من بينها تقريرين مهمين يعكسان وجهة النظر الأمريكية تجاه قضية الوحدة والجامعة في تلك المرحلة².

التقرير الأول: تضمن هذا التقرير دراسة تفصيلية لتطور فكرة الاتحاد العربي والموقف الأمريكي منه، وبخصوص قيام جامعة الدولة العربية، ورد فيه أن منطلق السياسة الأمريكية تجاهها يعود إلى التقاليد الأمريكية المتعاطفة مع القومية العربية ومع الحركة تجاه الوحدة بين العرب والتي تمثل الجامعة العربية أهم نتيجة لها حتى الآن.

التقرير الثاني: هو عبارة عن دراسة للأوضاع القانونية والتنظيمية للجامعة، حيث سجل أن هذه الجامعة على الصورة التي قامت عليها مازالت تفتقد إلى التنظيم المحكم، وأنها تواجه صعوبات داخلية بين البلدان الأعضاء أبرزها التنافس الهاشمي، السعودي بشأن مشاريع التوحيد الإقليمي في المنطقة والتي يأتي في مقدمتها مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير "عبد الله" (الملك عبد الله فيما بعد).

وحدد التقرير المعوقات التي تعترض نجاح الاتحاد العربي بالنقاط التالية:

- 1- التفاوتات القطرية بين البلدان العربية لأسباب جغرافية وتاريخية واقتصادية.
- 2- التنافس بين الملوك والرؤساء العرب على أسس عائلية أو شخصية.
- 3 اختلاف مصالح وسياسات الدول الغربية في المنطقة وشعور بعضها بأن قيام إتحاد عربي سوف يؤثر في مناطق نفوذه التقليدية ويهدد استمرارها.

وبشأن مستقبل الجامعة العربية فقد توقع التقرير المزيد من التعثرات التي تحول دون نجاحها المطلوب.

¹ غازي دحمان، النظام العربي والواقع الدولي، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 131، (حريف 2007)، ص 25.

* ألقى الخطاب خلال حفل عشاء أقيم على شرف الوصي على عرش العراق عام 1945.

² كاثلين كريستين، سياسة أمريكا الشرق أوسطية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات للوحدة العربية، العراق، العدد 1945، 276 (2002)، ص 84.

لقد اعتادت حكومات الولايات المتحدة بغض النظر عن الانتماءات الحزبية للإرادة الأمريكية ألا تأخذ في الاعتبار وجهات النظر العربية ومصالحها في رسم مخططاتها، وتعودت أن يكون العرب جزءا داعما لحروبها وحصاراتها ضد بلدان وأطراف عربية أخرى من دون شروط مسبقة، نتيجة عدم إصرار الدول العربية على ضرورة الأخذ في الاعتبار وجهات نظرها ومصالحها¹.

المطلب الخامس: جدلية القوى والضعف بين الأقوى الأمريكي والأضعف العربي

لم تكن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية مقصورة فقط على التحكم بموقعه الجغرافي، والسيطرة على ثرواته النفطية والطبيعية الأخرى، إنما كان المخطط الأمريكي يرى في سياسة الإضعاف الدائمة للحالة العربية على أنها الشرط الأساسي الذي ينسجم مع إستراتيجيتها في إدامة السيطرة، فقد أدركت الولايات المتحدة ومن زاوية تقاطع ثنائية المصلحة للرأسمالية الأمريكية والصهيونية العالمية، أن ثبات تلك المصلحة إنما يتأسس على أرضية ثبات العجز في الحالة العربية².

ووفقا لجدلية القوة والضعف بين الأقوى الأمريكي والأضعف العربي فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى 03 فروع أساسية:

الفرع الأول: سياسة الاحتواء للنظام العربي:

بدأت هذه السياسة مع مخطط "مارشال" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي ارتكز إلى تقديم مساعدات عسكرية وسياسة واقتصادية لعدد من الأنظمة العربية في محاولة أمريكية مبكرة تقوم على استتباع اقتصادي، سياسي لتلك الأنظمة الطرفية وربطها بعجلة المركز الرأسمالي الأمريكي.

وإذا كانت سياسة الاحتواء الأمريكية قد اصطدمت بمعوقات عديدة حالت دون نجاحها إبان عقدي الخمسينات والستينات ، أي في مرحلة المد القومي العربي، فإن تلك السياسة ما لبثت أن صادفت نجاحات مهمة تمثلت باختراقات أمريكية سياسية واقتصادية لعدد غير قليل من أنظمة الحكم العربية، كان أهم تلك الاختراقات قد تمثل باحتواء مصر وإخراجها من دائرة الصراع العربي الصهيوني بوصفها الأكثر وزنا وحضورا عربيا سياسيا وعسكريا وسكانيا فالرئيس السادات لم يخترق حاجز العداء مع إسرائيل في زيارته المفاجئة للقدس 1977 وإنما لأنه كان مخترقا أمريكيا ولكونه يقف على رأس النظام الذي بات في دائرة الاحتواء الأمريكي على المستويين السياسي والاقتصادي³.

وبناء على ذلك فالنظام العربي لم يتوقف فحسب عن السعي إلى تحقيق غاية الوحدة العربية، وإنما بات معرضا لمخاطر متزايدة يترتب عليها تفكيك الدول العربية والقطرية ذاتها⁴.

¹ مصطفى عبد العزيز مرسى، قدرة التأثير العربية على قضايا المنطقة ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية، شؤون عربية، العدد 131 (خريف 2007)، ص22.

² نسيم حسبلاوي، الدم العربي الحلال والدم الصهيوني الحرام، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، العدد 7772، 24 أبريل 2015، ص22.

³ أسامة عبد الرحمن، العلاقات العربية الأمريكية، ط1، القاهرة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ، 2012، ص109.

⁴ أحمد يوسف احمد، في ذكرى الوحدة المصرية- السورية- دروس ومخاطر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 372 (يفري 2010)، ص5.

الفرع الثاني: توظيف العجز العربي في خدمة القوة الأمريكية

على المستوى الاقتصادي أفادت الولايات المتحدة وما تزال من واقع العجز العربي المتمثل بخلل بنوي متحكم بقوة في غير قطاع من قطاعات الإنتاج المختلفة، فقد أسهم التفاوت الكبير بين الواردات والصادرات في اتساع فجوة الموارد لاسيما في الأقطار العربية غير النفطية حتى العام 1998 سجلت الفجوة في الأردن 21% من إجمالي الناتج المحلي، فيما سجلت في اليمن 16% وفي مصر 6% والمغرب 4% لنفس العام كانت ولا تزال تعاني من أزمة مديونية عالية تركت بصماتها على مجمل الأوضاع التنموية والاجتماعية فيها، ففي مصر سجل الدين الخارجي أكثر من 36 مليار دولار عام 1992 وسجل في الجزائر 25 مليار والمغرب 20 مليار دولار لنفس العام.

وفي العام 2000 دلت أرقام المديونية في المملكة العربية السعودية على أكثر من 174 مليار دولار، فيما تجاوزت في الكويت سقف 200 مليار دولار لنفس العام.

كل ذلك تحت ضغط التكاليف التي حملتها الولايات المتحدة للدول الخليجية في حرب الخليج الثانية 1991 وتداعياتها الإنفاقية المتصاعدة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم.

على مستوى الإنفاق العسكري وتحت سياسة التخويف التي مارستها الولايات المتحدة مع الدول العربية لاسيما الدول الخليجية منها، فقد شكل الإنفاق العسكري في هذه الدول عبئا ثقيلا على موازنات الإنفاق الحكومي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وحتى يومنا الحاضر.

باتت السوق العربية الخليجية المشتري الأول للسلاح الأمريكي في العالم، وكانت الحكومات الخليجية تشتري التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المعقدة مع أطقمها البشرية من طيارين ومهندسين فنيين لقاء مرتبات مرتفعة جدا، أما توظيف السلاح الأمريكي فقد كان دائما في خدمة السياسات الأمريكية، على المستويين الإقليمي والدولي، فهو سلاح إستراتيجي لأمريكا على أرض عربية، ولم يكن يوما من أجل مصلحة وطنية أو قومية عربية، وهذا ما دلت عليه حربا الخليج الأولى والثانية، حيث انطلق السلاح الأمريكي من القواعد العسكرية العربية السعودية والكويت وقطر، والبحرين، وإسرائيل وغيرها...¹

إن السياسة الإستراتيجية الأمريكية تقوم على خلق حالة دائمة من اللا إستقرارية السياسية والاقتصادية العربية، بحيث بقي النظام العربي العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي قابعا في دائرة العجز والهزيمة².

الفرع الثالث: تغييب الخصوصية القومية للأمة العربية

تحتل مسألة إلغاء الهوية القومية للمنطقة العربية محورا مركزيا في السياسة الإستراتيجية الأمريكية الساعية دائما إلى منع قيام التكتلات العضوية والتي ترى فيها منافسا يهدد السيادة الأحادية الأمريكية على العالم.

إن الإعلام الأمريكي المكثف يروج لرابطة شرق أوسطية فوق قومية تتسع لهويات ثقافية متعددة ومختلفة، الأمر الذي يتيح للكيان الصهيوني تسويقا لثقافة الإلغائية لكل ما هو تراثي عربي أو إسلامي.

¹ جريدة الخبر، 2015/04/24، مرجع سبق ذكره، ص22.

² Richqrdr haass "the new middle east"foreign affairs.vol.90.No5 (November/decemer)p40.

إن شرق أوسطية المنطقة تقوم من المنظور الأمريكي - الصهيوني على مبدأين متلازمين من حيث النتائج وهما¹:

المبدأ الأول: جمعي يتمثل البلدان العربية والكيان الصهيوني وبلدان الجوار الإقليمي بحيث يتيح إلى قيام خليط ثقافي تنتفي معه خصوصية الثقافة العربية الإسلامية كأحد أبرز المكونات التاريخية للأمة العربية.

المبدأ الثاني: تجزيي تفتيتي، يقوم على إنتاج تجزئات جديدة في إطار من الفرز الإثني أو العشائري أو الطائفي، كل ذلك في إطار فسيفساء من الأقاليم والمناطق الفرعية تتمايز من حيث المصالح وتعيش حالة من الاحتراب الداخلي والصراعات المفتوحة.

وفي خاتمة هذا المبحث نستنتج أن الخطر الأمريكي - الصهيوني الذي يتمثل بالمهجمة الاستعمارية الشرسة على العراق وفلسطين وسوريا ولبنان واليمن لم يعد مقصورا على قطر عربي دون آخر، أو حتى جيل بعينه من أجيال هذه الأمة ولكنه في الواقع بات يهدد بقوة جوهر مقومات الأمة العربية في جميع أقطارها وعلى مدى أجيالها المتعاقبة.

¹ صالح عوض، الصمود أو الهاوية ، مرصد، جريدة الشروق، يومية جزائرية، 4714، 21 أبريل 2015، ص2.

خاتمة الفصل:

أصبح النظام الرسمي العربي يواجه اخطر صيغة من صيغ التحدي وهي صيغة "الاستباحة" إلى الدرجة التي سمحت فيها الولايات المتحدة لنفسها بمواصلة ضغوطها لتفكيك هوية الطرف العربي والسعي لإعادة بناءها من موقع هوية جديدة¹، لذا تأتي مسؤولية الباحثين والنخبة المثقفة لفضح السياسة الاستعمارية الأمريكية وتعرية أغراضها، ذلك أنه بمقدار ما تتسع دائرة الوعي للمشروع الأمريكي، الصهيوني بمقدار ما تتسع جبهة المقاومة القومية للتصدي له وإفشاله، بل والانطلاق نحو خلق الإستراتيجية العربية الموحدة المضادة القادرة على وقف عملية تفتيت الأمة العربية وتمزيق شعوبها إلى طوائف متصارعة وأنظمة متنازعة ومتقاتلة، فالقوة الإستراتيجية المعادية تحتاج إلى قوة إستراتيجية قومية لمقاومتها².

إن القرار العربي مصادره من محيطه إلى خليجية، وإن بدرجات متفاوتة خاصة في القضايا المصرية وفي التعاون المشترك في المجالات كافة وهو ما يجب أن ينتبه إليه صانع القرار العربي بحكمة ودراية وفطنة ومسؤولية.

¹ الطيب بتزيني، الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة، بلا، ص 20.

² محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الفصل الثالث

صناعة القرار العربي بين التجاذبات الإقليمية والمحيط
الدولي

تمهيد:

ينطلق النظام الإقليمي الجديد من منظور أمني محوره التبعية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا يستبعد أي دولة لا تخضع للمظلة الأمريكية أو تعارضها، ولذلك من منطلق التفوق التقني والعسكري والاحتكار النووي تعمل الولايات المتحدة على جعل إسرائيل الدولة المهيمنة على المنطقة، ومن ثم المهيمنة الأمريكية على المنطقة والعالم، بالإضافة إلى الإنعكاسات السلبية على حساب النظام العربي على الصعيد السياسي والعسكري والأمني والقومي والحضاري والاقتصادي، خاصة أن الشرق أوسطية في توجهاتها الأمريكية والإسرائيلية تسمح بإستعاب المزيد من المهاجرين اليهود، وفي الوقت نفسه تمكين إسرائيل من التغلغل¹ بالإضافة إلى قضية الملف النووي الإيراني وما يثيره من جدل، فضلا عن تدخل صانع القرار الإيراني في الشؤون العربية من خلال التمدد في كل من (لبنان، سوريا، العراق، اليمن) وتأثير ذلك على النظام العربي عامة والخليجي خاصة في الفترة المستقبلية.

¹ ريتشارد هاس ومارتن أندريك، عهد أوباما "سياسة أمريكية للشرق الأوسط"، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات علمية، عدد81، 2009، ص19.

المبحث الأول: النظام العربي سؤال الهوية وتحديات البقاء

يواجه النظام العربي منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، تحدياً من نوع خاص لم يسبق له أن خبره وعابنه في تاريخه الطويل الذي يمتد لحوالي 60 عاماً، وهو تحدي البقاء كنظام إقليمي عربي مهمته تشكيل إطار تفاعلي مميز، يتسم بنمطيته وكثافة تفاعلاته، بالنظر للصبغة القومية التي تميزه عن باقي النظم الإقليمية الأخرى تجعله يتمتع بدرجة عالية من التماسك والتجانس الثقافي والاجتماعي واللغوي¹ وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى 05 مطالب أساسية:

المطلب الأول: واقع النظام العربي

عرفت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة أحداث غير معهودة ولا متوقعة من قبل أغلب الخبراء والمحللين، والتي اختلفت الآراء حول طبيعتها وكيفية وصفها تبعاً لنظرية المركز والأطراف أو موقع المتحدث من الأنظمة الحاكمة، فقد إعتبرها المعارضون ثورات شعبية وأفقاً للإنتعاق وللتغيير الإيجابي، بينما وصفتها بعض الأنظمة السياسية القائمة بالمؤامرة وتنفيذ أجنداث أجنبية وغير ذلك، مما اعتادت هذه الأنظمة على تسويقه في كثير من الحالات المتشابهة².

إن أوضاع المنطقة العربية وما تشهده من اختيارات وصراعات وما ينفذ فيها من إستراتيجيات أو يجرب فيها من نظريات قد تنتهي إلى ظهور جغرافيا سياسية مختلفة و بروز تركيب إقليمي مختلف، فجغرافية الشام والعراق وفلسطين والأردن والخليج والمغرب الكبير، أثبتت أنها ليست فاعلة إلا في إلا في زيادة العجز والصراع والانهيار، فمصر هي الدولة المركزية الوحيدة التي لم تعرف تغيرات في خريطتها أما الشام والعراق والخليج فإن الدولة فيها خضعت للاستعمارين الفرنسي والبريطاني، حيث فرضت الجغرافيا السياسية بصيغة تمنع المنطقة من أن تشكل يوماً تهديدا للقوى الاستعمارية.

ونلاحظ اليوم أن المنطقة انتقلت من الفشل في بناء الدولة الوطنية المصحوب بالإسلاموية السياسية أو العنيفة والتي جمعت أحيانا في "تنظيم القاعدة" الذي لم يكن له جغرافيا محددة، إلى انهيار دولة السلطة المصحوب بظاهرة "الدولة الإسلامية" التي تقف على جغرافيا تتجاوز الجغرافيا السياسية القائمة، ومرجح أن تنتقل إلى تقسيم قد يأخذ قريبا بعدا طائفيا، سنة مقابل شيعة، أو قوميا عرب أكراد وغير ذلك، ما يجعلنا نستنتج أن الجغرافيا السياسية حتى وإن تغيرت، ستظل معطلة لزمن آخر.

لكن استمرار أثر هذه الجغرافيا السياسية المعطل لم يكن ممكنا إلا سبب الفشل الذريع في بناء الدولة الوطنية، واستمرار هشاشة كل هياكل المجتمع التقليدية والحديثة، واستمرار العجز الاجتماعي والفكري في كل مجتمعات المنطقة، واستمرار الأثر المعرقل لهذه الجغرافيا السياسية إضافة لمختلف التصورات والخطط المطبقة، ظل ممكنا بسبب غياب فكرة شروع وطني توافقي قائم على الشرعية الأكيدة وعلى دولة المواطنين وليس على دولة السلطة.

لهذا فإن الانهيار الذي يطبع المرحلة، انهيار السلطة المركزية في عدد من البلدان وانهيار منطق دولة السلطة، وانهيار الجغرافيا السياسية القائمة والتلويح بالتفتيت، ليس هو المشكلة الأكبر لأن المشكلة والإشكالية هي غياب المشروع وخاصة المشروع الوطني

¹ عبد الإله بلقزيز، من الثنائيات إلى المفارقات، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد131، خريف2007، ص49.

² فارس مسرحي، أسئلة الحراك العربي، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، العدد 7682، 24جانفي 2015، ص22.

المستقل وغياب إرادة وطنية منظمة وفاعلة من أجل إنتاج هذا المشروع وبناء الدولة، دولة المؤسسات ودولة سطوة القانون، ومنه زوال التبعية للخارج¹.

المطلب الثاني: آليات التفتيت الأمريكية

لم تركز الولايات المتحدة على آليات النظام العربي الرسمية لتنفيذ مشاريعها كمؤسسة القمة العربية والاجتماعات الدورية لوزراء الداخلية العرب، إنما سعت إلى إيجاد آليات فريدة من نوعها من خلال المجتمع المدني العربي، عبر طرح صيغ ومشاريع تهدف في الظاهر إلى ديمقراطية المنطقة ونشر قيم التطور والنمو وتمكين المرأة، وتغيير مناهج التربية والتعليم وسواها، ولكنها في الجوهر تسعى لإعادة صياغة فكر وثقافة المجتمعات العربية والإسلامية، التي تعتقد إستراتيجية الإدارة الأمريكية بأنها تشكل عائقاً في طريق إدخال المنطقة في منظومة العولمة خدمة لمصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية² وقد مارست الولايات المتحدة إستراتيجية منظمة وممنهجة تجاه المنطقة العربية والإسلامية استطاعت من خلالها تحقيق كامل أجدتها والتي تجسدت فيما يلي³:

- 1- زعزعة النظام الرسمي العربي وخلخلته، وتعميق الانقسامات بين وحداته السياسية، وإلغاء الأنظمة العربية بالتناقضات الثانوية وتغيير رؤيتها، أو تقييمها لأولويات النظام العربي، وما ينبغي أن تكون عليه مهامه الأساسية.
- 2- تحويل مسار التطور الديمقراطي والاجتماعي في المنطقة وجعله يخدم الإستراتيجية الأمريكية، سواء عبر فرض رؤى مشاريع على الأنظمة الرسمية، أو عبر تحييد المعارضات التي لم ترغب في الظهور بمظهر المتحمس للمشاريع الأمريكية.
- 3- تدمير النسيج الاجتماعي العربي من خلال التلاعب بالمكونات الاجتماعية العربية وإبراز التمايز والاختلاف بين هذه المكونات، عبر ما يسمى الصراع السني - الشيعي، كمرحلة أولى قد يتبعها مراحل أخرى كاللعب على التناقض العرقي* وحتى المناطقي إن أمكن.
- 4- خلق نوع من الشك لدى الشعوب والأنظمة العربية في فاعلية المنظومة العربية، ومدى قدرتها على تحقيق آمال وطموحات شعوب المنطقة في التطور والسيادة.

وكتيجة لهذه المعطيات والتحويلات في الأنظمة العربية نرى أن بعض الدول العربية احتلت مكانتها أطراف وجهات إقليمية، الأمر الذي أثر بلا شك على واقع المنظومة العربية ودورها ومكانتها في الشعور الجمعي العربي.

المطلب الثالث: تدرجات الإستراتيجية الأمريكية

من الواضح أن الولايات المتحدة ومنذ عام 2001 مارست إستراتيجية منظمة تجاه النظام العربي بدأت بالضغط على وحدات هذا النظام عبر تحويف الأنظمة الرسمية العربية باستهدافها، وذلك بناء على علاقتها المفترضة بمنفذي أحداث 11 سبتمبر، وتميزت الإستراتيجية الأمريكية في هذه المرحلة بالاستقراء بكل نظام على حدة، وليس التعاطي مع المنظومة العربية بشكل

¹ مصطفى هميسي، عرب الفشل والعتل، أقلام، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7764، 26 أبريل 2015، ص 25.

² خليل العناني، هل يدخل العرب حقبة "الدول الفاشلة"، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد 131، خريف 2007، ص 42.

³ خليل العناني، هل يدخل العرب حقبة "الدول الفاشلة"، ص 43.

* مسألة الخلافات الطائفية والإثنية والعرقية هي مخزونات للعنف ظلت موجودة منذ مئات السنين، ولم تبادر النخب العربية بسحب تلك الاحتقانات عبر تطبيق برامج تؤدي إلى تفرغ مخزونات العنيفة.

كامل، مما سهل حصولها على تنازلات أكبر، كما ساعد على إحداث تباعد كبير بين مكونات النظام العربي الذي سعت وحداته منفردة من البحث عن حلول فردية تبعدها عن الاستهداف الأمريكي، ومما ساعد على الوصول إلى هذا الواقع المؤسف التداخيات الخطيرة التي كان النظام العربي لا يزال يعيش تحت ظلالها منذ أزمة احتلال الكويت، فبالرغم من مرور عقدين ونصف عن تلك الحرب (حرب الخليج الثانية) إلا أن أثارها السلبية لا تزال مؤثرة على العمل العربي المشترك، وخاصة لجهة فقدان الثقة بإمكانية استعادة النظام العربي لفعاليته، ومما زاد الأمور تعقيدا، هو عدم طرح الدول العربية في تلك المرحلة لأي مبادرات جديدة لإصلاح النظام العربي بعد أزمة الخليج الثانية، حيث بقي يعمل بذات الآليات والإمكانيات التي تعرضت مصداقيتها للتآكل¹.

وفي مرحلة ثانية، أخذ التدخل الأمريكي بشكل التغلغل في تفاصيل الواقعين السياسي والاجتماعي العربي، وكان هذا بمثابة الاختراق لخصوصيتها، وكان هذا الحراك الذي أرادته واشنطن هو إدراج بعض المعطيات التي تخدم الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها الاقتصادية والأمنية وهنا اتبعت الإستراتيجية الأمريكية منهج التفكير داخل الكيانات العربية (العراق نموذجا)، بهدف القضاء على الدولة القومية وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف دفعة واحدة²:

- 1- قطع الصلة نهائيا للوحدات الجديدة للنظام العربي وتهيئتها للدخول في أطر وتفاعلات جديدة ومختلفة، وإضعاف هذه القوى وإدخالها نهائيا في النفوذ الأمريكي.
- 2- الاستفادة من ثروات المنطقة سواء كانت موارد نفطية أو قوى عاملة، في ظل التوجه الرأسمالي الهادف إلى نقل الصناعات إلى مراكز أسواقها مباشرة.
- 3- تحويل العراق إلى نموذج (معياري) قابل للتطبيق القسري في حالات بمعنى تطبيقه بالقوة على بعض الوحدات السياسية، وإضعاف السلطة المركزية في الدول المرتبطة بتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المرحلة الثالثة: وبعد أن أدرك واضعو الإستراتيجية الأمريكية، أن إحداث التغيير المطلوب في المنطقة، أكبر من قدراتهم، أو على الأقل أن حجم تكلفته لا يتناسب والظروف التي تمر بها أمريكا حاليا، لجأت واشنطن بمختلف تياراتها السياسية "الجمهوريين والديمقراطيين والليبراليين" إلى صيغة جديدة وهي إشراك الأنظمة العربية في هذه الجزئية من الإستراتيجية الأمريكية، وقد بدا ذلك واضحا في تقرير "بيكر - هاميلتون" الذي أكد ضرورة إشراك كل الأنظمة العربية، بما فيها من تعتبرها الإدارة الأمريكية بالمتطرفين³.

وما يمكن قوله في استجابة واضحة لهذا التكتيك الأمريكي، اندفعت الأنظمة العربية بمتطرفيها ومعتدليها، إلى التسابق لإثبات كفاءتها وقدراتها وإمكانية توكيلها أمريكا لتحقيق وظائف ما للفاعل الدولي الأكبر طمعا في إرضائه وتجنباً لغضبه.

وبهذا تكون هذه الأنظمة في خدمة السياسة الأمريكية المقصود منها تحديد دول الخليج.

¹ غازي دحمان، النظام العربي والواقع الدولي المخاطر والفرص، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد 131، خريف 2007، ص30.

² المرجع نفسه، ص31.

³ غازي دحمان، المرجع نفسه، ص31.

المطلب الرابع: موضوع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

تحدد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من إدارة عملية التسوية وتوجيهها في الشرق الأوسط بما يلي¹:

1- التوصل إلى ترتيبات أمنية تساهم في توسيع المنطقة الأمريكية، بما يؤمن استقرار مصالحها في المنطقة، بمعنى ضمان استمرارها القوة المسيطرة الوحيدة في المنطقة، وفي هذا الإطار تعتمد مجموعة آليات أهمها وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ماعدا إسرائيل التي تلتزم الولايات المتحدة تجاهها بزيادة تفوقها النوعي الاستراتيجي عبر إقامة مشاركة أمريكية إسرائيلية لتطوير إنتاج السلع ذات التقنية العالية.

2- تدعيم مكانة إسرائيل بوصفها حليفا إستراتيجيا لها في المنطقة، من خلال تمكينها من أخذ موجه في النظام السياسي الإقليمي المنشود، عن طريق الضغط على الدول لعربية للإسراع في الوصول إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وتعزيز مكانة هذه الأخيرة في إطار الأمم المتحدة لمزيد من الضغط على الدول العربية التي أحجمت سابقا عن إقامة علاقات مع إسرائيل بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي - من أجل إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في مختلف مستوياتها، قبل التوصل إلى إتفاق بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي للدولة الفلسطينية المنشودة.

وقد مرت السياسة الأمريكية في إطار التعاون مع إسرائيل تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي - بتطورات عديدة منذ عام 1948 وتحددت نتيجة لعاملين²:

الأول: السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل، والتي من خلال تطور الصراع الدولي والدور المتغير الذي لعبته إسرائيل في إطار المفاهيم الأمريكية للدفاع عن مصالحها السياسية والإستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط.

الثاني: العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والتعاطف مع تلك الدولة، والذي يرجع لأسباب تاريخية ودينية ومصالحية، الأمر الذي ضمن لإسرائيل قدرا من التأييد الأمريكي لها، حتى عندما كان يبدو هذا التأييد متعارضا مع السياسات الأمريكية في المنطقة.

ومن خلال ذلك يظهر مدى الدعم الأمريكي لإسرائيل والحفاظ على أمنها وبقاءها، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ذلك دعما مطلقا لإسرائيل سواء عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وماليا وسياسيا.

المطلب الخامس: انعكاسات البنية الأمنية الشرق أوسطية الجديدة على مستقبل النظام الرسمي العربي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة ترتيب المعطيات الدولية على صعيد الأنظمة الإقليمية المختلفة بما يتفق مع المصلحة الأمريكية أساسا، وفي إطار منطلق خضوع هذه النظم الكامل للنظام الدولي الذي تسيطر عليه، ويرجع هذا إلى افتقاد هذه النظم الإقليمية لحرية الحركة في ظل إختفاء أحد قطبي النظام الدولي وهيمنة القطب الآخر، وفي هذا السياق، فإن الولايات

¹ موسوعة مقاتل من الصحراء، انعكاس اتفاقيات التعاون العسكري الإسرائيلي - الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط، 2015/05/15.

² موسوعة مقاتل من الصحراء، دوافع العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية وتطورها، انظر المرقع: - Moqqtel.com/.../secol.doc

المتحدة بادرت إحتواء "النظام العربي" مستغلة التناقضات القائمة بين وحداته السياسية من جانب واستثمار ورقة "إسرائيل" في تنفيذ هذا المخطط من جانب آخر، ومن أهم السياسات التي اتبعتها لإحداث هذا الاختراق الدولي للنظام العربي ما يلي¹:

1- محاصرة الدول الفاعلة على المستوى الإقليمي العربي واستمراره باسم الشرعية الدولية "طيلة عقد التسعينات" من خلال نموذج العراق باسم فرق التنفيس، ليبيا بحجة تسليم المتهمين عن حادثة "الوكربي"^{*}، السودان بحجة الإرهاب واستغلال محاولة تعرض الرئيس "مبارك" للاغتيال في "أديس أبابا"، فضلا عن إحداث العزلة حول إيران وإصدار قانون لمعاقبة الشركات الأوروبية التي تتعامل معها.

2- توظيف بعض دول الجوار العربي في محاولة لإختراق الداخل العربي من خلال نموذجي إرتيريا واليمن حول جزر حنيش ونموذج التحالف التركي مع إسرائيل لإخلال التوازن لصالح الأخيرة وضد العرب.

3- محاولة تغذية وتنشيط مشاكل الحدود بين العديد من الدول العربية من خلال نماذج اليمن والسعودية، قطر والبحرين، السودان وجنوب السودان، والمغرب والصحراء الغربية، مما يحول دون الالتقاء العربي وتنشيط الجهود.

4- تدعيم الخلافات الداخلية لبعض الدول العربية بهدف شل فاعليتها عربيا نموذج الجزائر والسودان والصومال.

ومن خلال ما سبق تستهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك ترويض النظام العربي وإضعافه في عملية التفاوض مع إسرائيل، وإجباره على قبول السلام الإسرائيلي مدعوما بالمساعدة الأمريكية المطلقة وبالصمت الأوروبي، رغم محاولات الحركة التي لا تتجاوز حد النوايا، كما يأتي ذلك أيضا في إعادة ترتيب المنطقة العربية والشرق الأوسط بما يتفق مع مصالحها أطول فترة ممكنة قبل حدوث أية تغييرات هيكلية في النظام الدولي مع بروز قوى دولية جديدة أو أفول القوة أو الهيمنة الأمريكية، كل ذلك في ظل صمت عربي وضعف دور الجامعة العربية وتراجع مؤسسة القمة العربية.

بهذا المعنى فإن نظام الشرق الأوسط الجديد يراد منه منح إسرائيل هيمنة إقليمية متعددة الأبعاد لا تسمح بتكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة فحسب وإنما أيضا في التحكم في مستقبل المنطقة، وهذا ما يجعل النظام الإقليمي الجديد ينطوي على إعادة صياغة هوية المنطقة من خلال تغيير المعتقدات السياسية وتبعاً لذلك فإن شبكة العلاقات العربية، العربية سيعاد تنظيمها بحيث يتقلص كل ماله صلة بالعمل العربي المشترك، ليحل محله كل ماله صلة بالعمل الإقليمي الذي يمر عبر تل أبيب، فالسوق الشرق أوسطية المشتركة وما يرتبط بها من مشروعات المواصلات والسياحة والخدمات المصرفية وغيرها يراد أن تكون إسرائيل محورا لها²، وهذا ما سيجعل الشرق الأوسط الجديد نظاما إقليميا، يحل محل النظام الإقليمي العربي كبديل فعال ومناقض له.

وفي خاتمة هذا المبحث نستنتج أن الشرق الأوسط يشهد تغييرا سياسيا كبيرا في طبيعة النظم السياسية، فالفجوة بين الحكام والمحكومين في هذه المنطقة تتسع بشكل كبير، بسبب السخط الشعبي عن عجز وفساد الأنظمة وعليه يتوقع التحاق النظام العربي، واندماجه بالمشروع الأمريكي، سعيا من النخب الحاكمة الحالية على المحافظة على مصالحها المرتبطة ببقاء هذا النظام³.

¹ نحو نظام عربي جديد، دراسات إستراتيجية، المجلد الأول 1991، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 17.

^{*} قضية لوكربي هي قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة طيران بان أمريكان أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي باسكتلندا سنة 1988 وقد نجم عن الحادث مقتل 259 شخصا هم جميع من كان على متن الطائرة و 11 شخصا من سكان القرية حيث وقعت.

² علاء عبد الوهاب و الشرق الأوسط الجديد، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، ط1، القاهرة، دار سيناء للنشر، 1995، ص 69.

³ J.Mcinnis,kathleen.extented det erremce: lthe u.s. gredibility ggp in lthe middle east "lthe Washington quarterly.vol25.no.3.2005.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ مشروعها الشرق أوسطي.

لقد كشفت السنوات الأخيرة عن حجم اختراق النخب العربية وتوزيع ولاءاتها لصالح القوى التي تستعدي الحقوق العربية بدءاً بانخراط جانب منها في تأييد العدوان الأمريكي على العراق، مروراً بمن وقف داعماً للعدوان الصهيوني على جنوب لبنان وغزة ومؤيداً للعدوان الصليبي على ليبيا، أو إنخرط في مسار تخريب الدولة السورية، فاستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لخدعة "داعش" هو خذلان للعرب وأشقائهم في العراق وتعاون الإيرانيين والطائفيين في إباداتهم بدعم جوي أمريكي¹، كل ذلك تحت غطاء القضاء على الجماعات المتمردة، ولكن في حقيقة الأمر هو تنفيذ أهداف أمريكية في المنطقة الشرق أوسطية، وفي سياق ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى 05 مطالب أساسية:

المطلب الأول: المفاوضات الإيرانية الغربية وتأثيرها على النظام الرسمي العربي

بينت المفاوضات النووية بين إيران والغرب عن مؤامرة وخرطة طريق لتسليم الجغرافيا العربية لإيران وفق عقيدة الفرس القديمة، فلقد كانت حرب 2006 على حزب الله البداية الفعلية للتعاون الإسرائيلي الإيراني لتفكيك العالم العربي وتقاسم خبراته وقتل جميع خبراته، فالواقع بدأ يفضح تلك المؤامرة فبعد تسليم العراق وسوريا إلى إيران يأتي دور تسليم اليمن في عز المفاوضات النووية الأمريكية الإيرانية.

في الوقت نفسه تفاجأ حكام الخليج بالتقارب المصري الإسرائيلي وبدأت الإشارات أن "لنتباهو" دور كبير في توجيه السياسة الخارجية المصرية بما يخدم المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأطماع الإيرانية، فتوجه "السيسي" إلى إثيوبيا هو حلقة متقدمة في محاصرة كل دور عربي أو سعودي وعرقلة لكل تطلع فاعل عربي على الساحة الإقليمية، ليسمح لإيران بأن تهيمن على المنطقة وترسخ خارقة الطريق التي اتفقت عليها أثناء هذه المفاوضات².

إن اقتسام العالم العربي بين إيران وإسرائيل لم يعد تفصلنا عنه سوى سنوات قليلة على خطى اتفاقية "سايكس بيكو" ثانية قد تكون تحت عنوان "أمريكوران" يقضي بالسيطرة الغربية الإيرانية على المنطقة.

إن دوافع الغرب في كل هذا لم تكن مبررة اقتصادياً فحسب، بل تجاوزت إلى العقيدة تجاه العرب على أنهم الخطر الأكبر على إسرائيل والغرب عموماً، ما دفع بهذا التقارب الفارسي الإسرائيلي الغربي إلى تطابق إستراتيجي في المصالح والعقيدة أيضاً، فأحلام إيران في مكة واقتناعهم بأنهم هم "أل البيت" هي نفسها أحلام إسرائيل الكبرى في عودة اليهود إلى ممتلكاتهم وأموالهم التي طردوا منها على يد المسلمين.

إن جر مصر ذليلة إلى إثيوبيا وتوسلها ضمان أمنها المائي هي مهمة إسرائيلية بامتياز تضمن حياض مصر لمدة طويلة واكتفائها بسلامة وضمن أمنها، وهو حلم في ظل نظام "السيسي" المعادي للتطلعات الشعبية.

¹ حبيب راشدين، الممانعة بمنطق الطائفية، أيام العرب والعجم، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4693، 01 أبريل 2015، ص 24.
² حسين مغازي، الخليج الفارسي شيع العرب إلى ميثاق الأخير، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7765، 17 أبريل 2015، ص 17.

إن القوة العسكرية الإيرانية الفعالة والدهاء السياسي الكبير مقابل التشرذم العربي والتبعية الاقتصادية والأمنية العربية لأمريكا وإسرائيل هي مؤشرات ستعجل في فقدان الهوية العربية واندثارها على الساحة العالمية¹.

واقع العرب حالياً لم يسبق له مثيل في التاريخ بأكمله من الضعف والهوان والانكسار والعمالة، ما يجعل من الصعب التنبؤ ببقية عربية، ولو على المدى المتوسط في ظل عمليات الحزب الممنهج الذي سلط على الثورات العربية ولا يزال.

المطلب الثاني: استعمال قوة عسكرية عربية لحماية المصالح الغربية.

قامت كل من مصر والسعودية ودول الخليج بتشكيل "قوة عسكرية عربية" لحماية المصالح الغربية في الوطن العربي تحت غطاء "محااربة داعش" وبرعاية دولية، فمن كان يتوقع أن تتحول جامعة الدول العربية إلى مؤسسة عربية لإعطاء الشرعية للتدخل الأجنبي في الأقطار العربية، وأي مستقبل للقضية الفلسطينية في ظل تحالف عربي -أمريكي - إسرائيلي - ضد الشعب الفلسطيني، إذ أن الدعوة إلى تشكيل قوة عسكرية عربية "لمحاربة ما يسمى بالتنظيمات المسلحة" التي تهدد أمن بعض الدول العربية، إنما هو غطاء سياسي لعملية يراد منها تحطيم المؤسسات العسكرية العربية والطعن في شرعية انتمائها إلى أوطانها، فالتحالف الذي تقوده أمريكا بمشاركة أوروبية وعربية يشرف عليه جنرال أمريكي وهدفه اختبار أسلحته الحديثة في أقطارنا العربية التي تشهد بعض مظاهر العنف².

وللوقوف على حقيقة تنظيم الدولة الإسلامية واستخدامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التوغل في المنطقة العربية، حيث قبل الإعلان مباشرة عنه خاض هذا التنظيم معارك خاسرة في سوريا مع المجموعات المقاتلة وفقد مناطق واسعة في الشمال (حلب وريفها) والشمال الشرقي، وأعلن أنه سيوقف نشاطه ومعركه في بلاد الشام، ولكن فجأة تغيرت الأمور، إذ حدثت انتفاضة عسكرية في العراق ضد المالكي، وكانت الإشارة واضحة إلى أن مؤامرة جديدة على الإسلام، وعلى مشروع الدولة الإسلامية بالخصوص تنفذ، وأنها ستستغرق سنوات، نظراً لما أعطي لتنظيم "البغدادي" من إمكانيات ضخمة، وهو ما نقل عن الرئيس "أوباما" من قوله: "إن القضاء على الدولة الإسلامية يستغرق وقتاً وقد يستغرق سنوات"، وكان واضحاً من هذه التصريحات تمرير المشاريع الأمريكية في المنطقة، وهو ما تم بالفعل بحيث تم إنشاء تحالف دولي يدعي أنه ضد تنظيم البغدادي، بينما هو في حقيقته حملة جديدة من حملات الغرب الصليبية على الإسلام، إذ تستبيح أمريكا من جديد حرمة المسلمين، وانتهاك كرامتهم، وبالتالي ممارسة الاعتداء على بلاد المسلمين بعد جعل أجوائها مكشوفة وضرب المرافق الاقتصادية فيها من حقول نفط ومطارات وغيرها بحجة مكافحة الإرهاب.

وهذه الحملة الصليبية الماكرة والمخادعة تقودها أمريكا على الإسلام، يعني أنها ستعيد المآسي وفي سوريا بالذات إضافة إلى اليمن مثل تلك المآسي التي ارتكبتها سابقاً في كل من أفغانستان والعراق، وهدفها الأول من كل ذلك هو ضرب التوجه الإسلامي في المنطقة العربية وترتيب وضعها من جديد عبر وضع كيانات جديدة موالية لها وذلك من ضمن ما يسمى بـ"مشروع أمريكا للشرق الأوسط الجديد"³.

¹ حسين مغازي، الخليج الفارسي شيع العرب إلى مشواهم الأخير، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7765، 17 أبريل 2015، ص 17.

² عبد العالي رزاق. قوة عسكرية عربية لحماية المصالح الغربية، أقلام الخميس، جريدة الشروق، يومية جزائرية عدد 4660، 26 فيفري 2015، ص 21.

³ أشرف بن مشري، إنشاء "داعش" حملة صليبية على الإسلام، رأى، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4687، 25 مارس 2015، ص 16.

المطلب الثالث: تأثيرات الدولة الإسلامية "داعش" على النظام الرسمي العربي

إن أهم ما يميز الساحة العربية حالياً هو كثرة الحديث عن تنظيم "داعش" وتمدده في دول الربيع العربي ودول الانقلابات وملوك الطوائف ودول "مليشيا الأقليات" في الوطن العربي¹، حيث أن استقراء اتجاهات الأحداث ومآلاتها ودروس السياسة والتاريخ تدل أن "الداعشية" مرحلة من مراحل مشاكسات الفكر التكفيري الفطرية في عصور الوهن والتخلف سيتجاوزها مسار التاريخ وآليات السياسة وحقائق الاجتماع بغض النظر عن تولدها الجماعتي وبقاء جيوبها الحرابية وذلك بسبب انحصارها الشعبي بسبب حماقاتها ومجازرها وطبيعة تفكيرها تجعل أكبر المتعاطفين معها أكثر نقمة عليها، ولذلك فإن مرحلة ما بعد "الداعشية" تبدأ بإرهاصاتها التي ستبدأ قريباً، إن لم تكن بدأت الآن وتكون أولى تباشيرها²:

- 1- تراجع وأفول الحماسة الشعبية التي صنعتها هبة الربيع العربي.
- 2- عودة القوى الوطنية إلى سدة الحكم وإعادة صياغة الخطاب الوطني وتراجع الجماعات الدينية، ما عدا حركات المقاومة التي تستمد مجدها من مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
- 3- انفراج الوضع اللبناني نحو توافق سياسي ما.
- 4- تقدم الجيشان العراقي والسوري لمناطق نفوذ "داعش" وانكماشها التدريجي.
- 5- موقف خليجي بما يمثله من ثقل إعلامي ومالي داعم للوطنية الجديدة على حساب الفرق الدينية.
- 6- معالجة الملف الليبي في إطار إقليمي ودولي.

وتكون ثمرة ذلك حكومات لتوافقات وطنية وإعادة صياغة الخطب الوطنية التي تستثمر منطلقات الربيع العربي، بمشاركة إسلامية بديلة عن القوى التقليدية، التي تتراجع أدوارها بسبب انفضاض قواعدها، لحساب قيادات جديدة تستند على مراجعات وقوى وطنية تستلهم جزء من الخطاب الديني المدعوم من الهيئات الرسمية، تحت شعار توافقي يستثمر في العصب الوطني المتضرر.

ولكن العالم العربي سيواجه جملة من التحديات حتى وهو في نشوة تجاوز عواصف الربيع العربي وزلازل "داعش" التكفيري وأهمها³:

- 1- مدى ذكاء القيادات الوطنية الحاكمة ونبوغ المؤسسات العسكرية في تكييف منظومات الحكم.
- 2- القضية الفلسطينية وما تطرحه من تطورات وتباين الرؤى حول التعامل الفلسطيني ومدى استعداد الأنظمة العربية لتحمل مسؤولياتها، ستعيد الاستقطاب للصف العربي، وسيكون للدور الفلسطيني ذاته أهمية في جمع العرب حول رؤية إستراتيجية فلسطينية تركز عن فلسطين بعيداً عن متاهات الأنظمة العربية.
- 3- الصعوبات الاقتصادية وتحديات التنمية المؤثرة في حالة الاستقرار والاجتماع السياسي، فالنجاح الاقتصادي أحد بوابات الأمن القومي لأي بلد.
- 4- تجديد الفكر الديني، والتعامل مع الإسلام، وهي أحد الإشكالات الثقافية والتربوية والسياسية في صياغة إستراتيجيات وطنية وعربية وحتى دولية لمواجهة ظاهرة التطرف الديني بالاعتماد على منطلقات أهمها:

¹ عبد العالي رزاق، تحرير فلسطين نهاية "داعش"؟، أفلام الخميس، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4668، 06 مارس 2015، ص 11.

² محمد حسن مرين، عرب ما بعد "داعش"، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7688، 30 جانفي 2015، ص 15.

³ نفس المرجع، ص 15.

أ- تجريم التكفير والطائفية، السبب الرئيسي للعنف.

ب- إعادة إنتاج خطاب إسلامي تنويري يركز على عملية التفكير وعلى الحريات والتعددية والتسامح.

وما يمكن ملاحظته إن كيفية التعامل مع هذه التحديات ستعطي معالم مستقبل العالم العربي، إما في اتجاه إصلاحه يعتبر من مراحل السابقة، أو إعادة إنتاج الأزمات، في انتظار عواصف وموجات ثورية جديدة، وزلازل إرهابية أخرى قد تكون أشد وأكثر فظاعة والسؤال الذي يطرح بقوة هو: أي زمن يختاره العرب بعد زمن "داعش" بعد كل الذي حدث وسيحدث من هذا التنظيم الإرهابي الخطير الذي هو صناعة أمريكية لتفتيت الوطن العربي.

المطلب الرابع: الأوضاع الأمنية في العراق.

يتفق الجميع على أن الأوضاع الأمنية تمثل القاسم المشترك لجميع مفاصل الحياة في أي بلاد، ولا يختلف اثنان على أن تدهور الوضع الأمني في العراق قد ألقى بظلاله بقوة على مختلف أوجه الحياة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وعملت الحكومة العراقية على الترويج لمسألة التحسن في الأوضاع الأمنية والقول إن أجهزة الشرطة وقوات الجيش أصبحت قادرة على الإمساك بالملف الأمني وتقليل الاعتماد على القوات الأمريكية، تمهيدا لفرض الأمن في جميع أنحاء العراق، إلا أن الأحداث الأمنية المتمثلة بالإنفجارات والاعتقالات وعمليات الاختطاف لم تتوقف، واعتقد الكثيرون أن الحكومة العراقية، قد حققت تقدما مهما في قطاع الأمن، إلا أن موجة من التفجيرات زلزلت بغداد في 2009 والتي فاجأت الجميع وأربكت المشهد الأمني، بعد أن تم تنفيذ الهجمات في قلب بغداد، مستهدفة المنطقة الخضراء، حيث طال التفجير مباني وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة المالية.

وسرعان ما تم طرح السؤال الأهم عن كيفية الوصول إلى هذه الأماكن التي تخضع لتحسينات وإحترازات أمنية في غاية التشدد¹.

ولم تقتصر الزلازل الأمنية على العاصمة بغداد، فقد طالت قيادات السلطة في الأنبار إضافة إلى تفجيرات الفنادق التي يقطنها صحفيون عراقيون وأجانب، واستهداف مديرية التحريات الجنائية، وكان الغرض من كل هذا هو إرسال رسائل إلى عدة جهات وهذه الجهات هي²:

1- قوات الغزو:

يؤكد مضمون الرسالة أن القوات الأمنية التي دربتها القوات الأمريكية وجهزتها بأحدث الأسلحة، وقدمت لها الدعم اللوجستي، غير قادرة على تأمين الحماية لأهم وأخطر الأماكن الحكومية، وأن الإدارة الأمريكية لن تتمكن من صناعة أجهزة أمنية وفق الرؤية التي اعتمدها القوات الأمريكية.

¹ وليد الزبيدي، العراق، مستويات الصراع بين إرادتين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 373، مارس 2010، ص8.

² المرجع نفسه، ص9.

2- الحكومة العراقية:

تؤكد الرسالة الموجهة للحكومة العراقية ، أن حملات الاعتقال التي طالت مئات الآلاف من العراقيين خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن من القضاء على الأشخاص الذين يستهدفون مرتكزات الحكومة، إذ تمكن المهاجمون من الوصول إلى أهم مفاصل الحكومة ودمروها.

3- الدول العربية وغيرها من دول العالم:

تؤكد الرسالة لهذه الدول إن مفصل الأمن الواهن الذي راهنتم عليه، وما تعملون له، ممثلاً في إرسال السفراء وتشجيع الشركات للاستثمار بمدف دعم الحكومة والعملية السياسية ليس أكثر من وهم لا يقف على أرضية حقيقية في العراق.

المطلب الخامس: الثورات العربية وتداعياتها على الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط

إن المعادلة العامة التي وقعتها الإدارة الأمريكية للتحويلات العربية تلح على أنه لا بد من التغيير والتحول الشامل للأنظمة العربية لأجل ترميم علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي مما لا يؤثر في المصالح الأمريكية ، واستقرار الشرق الأوسط، ولا يؤثر على تدفق النفط ، ولا يضر بأمن إسرائيل وأن أمريكا أصبحت مستعدة للمقايضة بين التحول الديمقراطي وبين التخلي عن الاستقرار، ولو أدت إلى بعض التأثيرات والفوضى، هذا ما أكد عليه البروفيسور "دانيال برومبيرغ" رئيس مؤتمر مبادرة أمريكا والعالم الإسلامي الذي يعقد سنويا في الدوحة، ليؤكد ما سمعه في كواليس المؤتمر من نقاشات، هذه القواعد جرى تطبيقها على إيقاع كل ثورة وطبيعة كل تحول تبعاً للمبادئ الآتية¹:

1- مدى تأثير هذا التحول على أمن الكيان الصهيوني.

2- مدى تأثير هذا التحول للإستقرار العام في الشرق الأوسط.

3- مدى تأثير هذا التحول على أمن الطاقة والنفط في الخليج.

وفيما يلي نماذج عن مدى التأثير الأمريكي على بعض الأنظمة العربية في إطار الثورات²:

1- في تونس:

سقط الرئيس الجمهوري "زين العابدين بن علي" وجرى تنصيب "منصف المرزوقي" وهو قريب من فرنسا وأمريكا وقطر من خلال عمله في منظمة حقوق الإنسان العربية، وجرى تشكيل الحكومة بأكثرية إسلامية من حركة النهضة وهي حزب إسلامي مدعوم بالمال والإعلام من دولة قطر.

2- في مصر:

تم إسقاط الرئيس "حسني مبارك"، لأن الإسلاميين أكدوا خلال لقاءاتهم بالأمريكان رفضهم بقائه في السلطة، ورفضهم التوريث السياسي لابنه "جمال مبارك" وكان هذا رأي الجيش المصري أيضاً، ورأي أغلب القوى المصرية، لذلك أخذت التغييرات

¹ حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، ط1، بيروت دار القلم الجديد، 2013، ص227.

² المرجع نفسه، ص228.

هذا المنحى الجذري، وتكشفت لأن فصول الهندسة السياسية الأمريكية التي كانت ترغب "بمحمد البرادعي" رئيساً لمصر، أو بمدير الاستخبارات المصرية اللواء "عمر سليمان" (توفي الآن).

إلى أن تم ترتيب النظام الجديد بصيغة تقاسم نفوذ بين العسكر والإخوان برعاية أمريكية جاءت برئيس إسلامي هو الدكتور "محمد مرسي" عن طريق انتخابات مع تطويقه بتسانة من الضوابط السياسية والدستورية.

3- في اليمن:

أسقط الرئيس الجمهوري "علي عبد الله صالح" بفعل عملية أمنية معقدة، وترشيح نائبه "عبد ربه منصور هادي" منفرداً لرئاسة الجمهورية، وتم قبوله أمريكياً وفق معايير معهد السلام الأمريكي.

ومن كل ما سبق يلاحظ أن الغرب كافة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة يتلاعبون بمصر وبمستقبل العرب والتصرف في خيراتهم، فضلاً عن التحكم في صناعة القرار العربي وتوجيهه خاصة خليجياً.

4- في المغرب:

تم دمج الإسلاميين بالحكومة المغربية تحت سقف النظام الدستوري الملكي تماماً كما أوصت مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية التي اتخذت لها فروعا في الدار البيضاء كالمعهد الدولي الجمهوري IRI، والمعهد الديمقراطي الأمريكي NDI.

5- في الأردن:

لا يزال إسلاميو الأردن عند ترددهم في الاشتراك بالحكومة الأردنية رغم عروض المشاركة من الملك الأردني، وهذا يتطابق أيضاً مع توصيات مراكز الدراسات الأمريكية التي أكدت أن حزب جبهة العمل الإسلامي متردد في دخول اللعبة رغم تقبله للنظام الملكي.

6- في ليبيا:

جرى إسقاط النظام بالقوة الأطلسية بعد أن أخذت الأمور منحى الحرب الأهلية، لكن حاجة أمريكا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا للنفط الليبي بأي ثمن ودموية القذافي من جهة ثانية عجلت في خيار الحسم العسكري.

7- في السعودية:

أدركت السعودية سريعا أن "الربيع العربي" عملية أمريكية فلجأ الملك "عبد الله" إلى تكتيك الإصلاحات السريعة، ووزع عشرات مليارات الدولارات على الشعب السعودي لإطفاء محركات الحركات الشعبية.

8- في سوريا:

إن إسقاط النظام السوري من أهم مخططات الربيع العربي والثورات العربية، فتغيير الحلقة السورية يعزل إيران ومحورها ويغير قواعد اللعبة في المنطقة العربية برمتها بعد فشل عملية السلام وقرار الانسحاب الأمريكي من العراق.

نستنتج أن الإدارة الأمريكية لم تكن تريد من عملية إطلاق "الربيع العربي" أكثر من ترميم منظومتها الجيو إستراتيجية في المنطقة، ودفع خطر الانهيار الذي كان يتهددها.

وفي خاتمة هذا المبحث يمكن القول أن للولايات المتحدة عدة أوراق رابحة تستعملها وقت الحاجة وعند الشعور باهتزاز لمكانتها في الشرق الأوسط، لذلك هي تخلق بؤرة للتوتر في المنطقة فتحت ذريعة التهديدات النووية إلى مكافحة التنظيمات المسلحة مروراً بنشر الديمقراطية، هي كلها حجج واهية لغرض الهيمنة على مقدرات وخيرات المنطقة العربية.

فضلاً عن التوجهات الأمريكية للقادة العرب وبالأخص في الخليج والتدخل في صناعة القرار العربي من خلال الإملاءات واللاءات الأمريكية تحديداً.

المبحث الثالث: النزاع في اليمن وأثره على صناعة القرار العربي

أكدت الحرب الدائرة حالياً في اليمن بين جماعة الحوثيين والسعودية وحلفاءها أن العالم الإسلامي دخل الحرب الطائفية بين السنة والشيعة، وأن فكرة منع الحرب الطائفية باتت من الماضي، وعليه فإن التدخل العسكري السعودي في اليمن يعد مرحلة جديدة من تاريخ المنطقة العربية، بدأت بالتدخل العسكري الغربي الخليجي في ليبيا عام 2011 وسيطرة دول الخليج بقيادة العربية السعودية على الجامعة العربية، ما جعل بعض المحللين يرفعون العنوان التالي "الحرب المذهبية تحول آل سعود إلى حماة للمسلمين السنة"¹.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث إلى 06 مطالب أساسية:

المطلب الأول: الحركة الحوثية في اليمن:

تأسست حركة الحوثيين قبل 23 سنة كرد فعل على التهميش الذي يعاني منه سكان منطقة صعدة في اليمن، وهي حركة سياسة دينية مسلحة تنشط بشكل أساسي في إقليم صعدة باليمن، عرفت باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها "حسين بدرالدين الحوثي" الذي قتل على يد القوات اليمنية عام 2004، وهو الأب الروحي للجماعة، وهم أقلية بالنسبة لليمن ولا يؤمنون بالمذهب الشيعي المتطرف الإثني عشري².

ومن خلال ذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين:

الفرع الأول: أهداف الحركة الحوثية

إن الهدف الأساسي للحركة الحوثية يهدف إلى استعادة ما يرى أنه حق أهل البيت في ولاية أمر المسلمين باعتبار ذلك اختياراً إلهياً، ليس للناس فيه يد ولا خيار، ولا سبيل إلى خلاص الأمة مما هي فيه إلا إذا اجتمعت تحت راية أهل البيت، وذلك لا يتم إلا بعودة حق الولاية المطلق إليهم وفي إطار الهدف الأساسي الذي سبق ذكره جاءت الحروب المتتالية التي خاضها الحوثيون، وإن كانت تحت عناوين مختلفة، الحروب الأولى، فقد كانت تحت عنوان الدفاع عن النفس وعن حرية التعبير، ما أكسبهم تعاطف بعض الناس وتوسعت دائرة أنصارهم³.

ومن الملاحظ أن أهدافهم السياسية غامضة وتغير وتبدل حسب المراحل والأحوال، لكن الإطار الديني يظل واحداً ولا يتغير حاضراً بقوة في أديباتهم التي يقاتلون بها، وربما من هنا تأتي صعوبة التوسط بينهم وبين الدولة لأن تلبية المطالب التي يعلنونها

¹ محمد بن احمد، حرب طائفية بالوكالة، ملف، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7758، 10 أبريل 2015، ص10.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

* الإثني عشري: هم تلك الفرقة من المسلمين الذين زعموا أن علي هو الأحق في وراثة الخلافة دون الشيخين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان رضی الله عنهم، وسمو بالإثني عشرية لأنهم قالوا بإثني عشر إماماً دخل آخرهم السرداب سامراء وهم يعملون لنشر مذهبهم ليعم العالم الإسلامي وفيما يلي الإثنا عشر إماماً: 1 علي بن أبي طالب 2 الحسن بن علي 3 الحسين بن علي 4 علي زين العابدين بن الحسين 5 محمد الباقر بن علي زين العابدين 6 جعفر الصادق بن محمد الباقر 7 موسى الكاظم بن جعفر الصادق 8 علي الرضا بن موسى الكاظم 9 محمد الجواد بن علي الرضا 10 علي الهادي بن محمد الجواد 11 الحسن العسكري بن علي عبد الهادي 12 محمد المهدي بن الحسن العسكري ... والذي سيظهر يوماً ما حسب معتقد الشيعة لنشر العدل والسلام.

³ محمد عزان أبو راس، قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2015، ص12.

لا تحقق الغرض ولا تقطع دابر الفتنة، إذ أن المطلب الحقيقي الذي بسببه تكررت الحروب غير مستقرة وغير واضح، في حين أن الإطار الديني الذي يوجب الحرب ويزكي تكرارها ليس باستطاعتهم التنازل عنه، وإن كان بعضهم قد يرى أن بالإمكان تجميده أو تعليقه حتى تشكل الظروف المواتية¹.

الفرع الثاني: الحوثيون والنظام والعلاقة بإيران:

من الناحية العقائدية لا يؤمن الحوثيون بالنظام الجمهوري، ولا بالدستور والقانون اليمني، لا بعد الحرب ولا قبلها، ولكنهم يتعاملون مع ذلك على أنه أمر واقع، ويصفون الثورة على نظام الإمام بأنها انقلاب على الحكم الشرعي، ولا يخفون رغبتهم في تغيير النظام لو تمكنوا من ذلك.

وقد أظهروا بعض التصرفات التي تدل على ذلك في المناطق التي يسيطرون عليها، حيث أنزلوا العلم الوطني الذي هو رمز الدولة ونظامها الجمهوري، إلى جانب قيامهم بدور الدولة، حيث تدخلوا في شؤون السلطة المحلية، بل وألغوها في بعض المناطق فنصبوا المحاكم وأقاموا السجون وغيروا المناهج الدراسية، وحرصوا على التمدد بجانب الحدود مع السعودية حتى يتمكنوا من تدويل قضيتهم وجلب تأييد بعض القوى الإقليمية.

وتندرج علاقة الحوثيين مع إيران ضمن هذا السياق، فهي علاقة طرف مستقل عن الدولة (الحوثيون) مع دولة أخرى (إيران) وبهذا الاعتبار لا يهمهم أن يكونوا أداة للقيام بدور لصالح إيران ما دام يتناغم ذلك مع كيانهم المستقل وليس مع أمن الوطن ككل واستقراره، خصوصاً مع ما يرون أنه تدخل للسعودية في دعم خصومهم المذهبيين (الوهابيين) للتوسع على حسابهم، أضف إلى ذلك الإعجاب الكبير لدى كثير من اليمنيين، وخصوصاً أهل صعدة، بالثورة الإيرانية وسائر حركات التحرر والمقاومة "حزب الله" و "حماس" وهو ما يشكل دعماً لتوجيه الحركة الحوثية باتجاه التعامل الإيجابي مع إيران وتأييد ثورتها على المستوى العقائدي².

المطلب الثاني: التخطيط الإيراني والورطة السعودية

وضعت كل من السعودية وإيران مجموعة من الخطوط الحمراء في إدارة الصراع في اليمن، وأي تجاوز للخطوط الحمراء، قد ينجم عنه تحول العمليات الحربية في اليمن إلى حرب شاملة بين إيران والسعودية، إذ أن عدم قيام السعودية بتصفية أي من قيادات الحوثيين أو تدمير مناطق سكنية، مقابل عدم تدخل عسكري إيراني مباشر في اليمن، وهو الخط الأحمر الذي وضعتة السعودية التي لن تسمح بتواجد قوات إيرانية عسكرية علناً أو قوات "الحزب الله" في اليمن³.

ويرى خبراء إستراتيجيون أن حرب السعودية في اليمن كانت لثلاثة أسباب⁴:

1- التصدي للتوسع الإيراني الذي يستهدف المنطقة العربية السنية.

2- منع حلفاء إيران من السيطرة على خليج باب المندب*

¹ محمد عزان أبو راس، قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2015، ص 12.

² محمد عزان أبو راس، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ WWW.aljazeera.net/programs/revolutinv/hetic/28/03/2015/15.05.2015.

⁴ WWW.bbc.co.uk/argbic/interactivity/150325/commnts-yemems-hut-his.15.05.2015.

3- منع تواجد حليف جديد لإيران على الحدود الجنوبية السعودية بعد تحول العراق، الجار الشمالي للعربية السعودية، إلى دولة موالية لطهران.

وعليه فإن كل هذه الأسباب غير كافية لأن موضوع حماية الممرات المائية الدولية تخضع في النهاية للقرار الأمريكي، أما موضوع التصدي للتوسع الإيراني فهذا غير ممكن الآن بسبب أن السعودية فقدت الكثير من تأثيرها على الساحة اليمنية من جهة أخرى، ومنه فالسعودية قررت التصدي لزيادة نفوذ الحوثيين في اليمن بعملية حربية كبرى، رغم أنها كانت قادرة على التصدي لمحاولة الحوثيين السيطرة على اليمن بوسائل أخرى أكثر نجاعة مثل دعم معارضي الحوثيين في داخل اليمن، إلا أن حكام العربية السعودية يتخوفون من وقوع المساعدات العسكرية في حالة إرسالها إلى أطراف داخلية في اليمن في يد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي تزايد نفوذه هو الآخر، وسط الفوضى التي تشهدها اليمن لهذا قررت السعودية توجيه ضربات عسكرية مباشرة للقوات العسكرية للحوثيين وحلفاءهم¹.

المطلب الثالث: العملية الحربية عاصفة الحزم*

منذ أكثر من سنة والساحة اليمنية الداخلية تتدهور بسبب النزاع بين الحوثيين من جهة والرئاسة اليمنية من جهة أخرى، وفي الظاهر يبدو الأمر على أنه خلاف داخلي، أما في الباطن فقد كان صراعاً خفياً بين إيران والسعودية في اليمن، حيث بدأ كل شيء بسيطرة الحوثيين عبر حركة "أنصار الله" على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014 بمساعدة من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اليمنية المرتبطة "بعلي عبد الله صالح" وجاء ذلك بعد انسداد كبير في العلاقة بين الرئيس الشرعي في اليمن "عبد ربه منصور هادي" وبين الحوثيين، بسبب اعتقاد الزعيم الحوثي بدعم مقربين من الرئيس لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتطورت الأمور غلى حد هجوم الحوثيين على منزل الرئيس هادي في جانفي 2015 بعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي حيث حاصروا القصر الجمهوري واقتحموا معسكرات للجيش وجمع دار الرئاسة.

في يوم 22 جانفي 2015 استقال الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" ورئيس وزرائه وأصدر الحوثيون بيانا أسموه "الإعلان الدستوري" في 6 فيفري 2015، وأعلنوا بعدها حل البرلمان اليمني، وعن تشكيل لجنة ثورية بقيادة "محمد علي الحوثي" لقيادة اليمن.

وفي الوقت الذي أيد حزب المؤتمر الشعبي العام "الإعلان الدستوري" أعلنت شرائح واسعة من الطبقة السياسية في اليمن عن رفضها الإعلان، بل ووصفته بأنه انقلاب وتمكن الرئيس اليمني الشرعي "منصور هادي" من الفرار من الإقامة الجبرية واتجه إلى عدن في 21 فيفري 2015 تم تراجع عن الاستقالة في رسالة وجهها للبرلمان.

* هو ممر مائي إستراتيجي يربط أسيا بالبحر المتوسط

¹ WWW.bbc.co.uk/argbic/interactivity/150325/commnts-yemems-hut-his.15.05.2015

* المقصود بعاصفة الحزم، أحد ألقاب مؤسس الدولة السعودية الحديثة وهو عبد العزيز آل سعود أبو الحزم.

وأعلن أن انقلاب الحوثيين غير شرعي، ثم طلب تدخل مجلس التعاون الخليجي في 24 مارس 2015، حيث لبت السعودية نداء الرئيس اليمني بهجوم كبير نفذته 100 طائرة حربية سعودية ساندتها فيما بعد 100 طائرة أخرى من دول خليجية وعربية وإسلامية¹.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المطلب إلى 04 فروع أساسية:

الفرع الأول: ما قبل عاصفة الحزم وما بعدها

لاشك أن لمشهد السياسي العام في الشرق الأوسط الذي سبق "عاصفة الحزم" بحاجة إلى الفحص والتأمل، فقد أعادت العملية تموضعات وغيرت مواقع بالنسبة لبعض الدول، بل إن كثيراً من دول الشرق الأوسط كانت قد باشرت مغازلة إيران قبل العملية، وحاول بعضها أن يجد طريقة إلى طهران ولعل الموقف العماني كان أحد المواقف البارزة في التقارب مع إيران على أكثر من صعيد، كما أن مصر غازلت إيران وتجلت ذلك في أكثر من تصريح سواء تعلق الأمر بالموقف المصري مما يجري في العراق أو في سوريا وهناك أكثر من دولة من دول المنطقة كانت تتقارب بشكل أو بآخر مع إيران، التي أصبح دورها يتعاظم في منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى، وتجاوز تأثيرها العراق ولبنان وسوريا ليصل إلى اليمن.

والواقع أن السعودية قد نأت بنفسها عن هذه التوقعات وحاولت الابتعاد عن هذا الضغط، بل أنه صار من الواضح لمتابعي الشأن السعودي أنه مع تولي "الملك سلمان بن عبد العزيز" الحكم وتعيين فريقه الجديد فإن الاهتمام الرئيسي كان عنوانه "اليمن وإيران"، فلم تعد قضية مصر والعلاقة المتوترة بين النظام في القاهرة وجماعة الإخوان المسلمين التي كانت أولوية بالنسبة لفريق الملك الراحل "عبد الله بن عبد العزيز" بذات الشأن، بل أخذت إيران والوضع في اليمن صدارة الأولويات بالنسبة للملك "سلمان"².

الفرع الثاني: قرار عاصفة الحزم والرسائل السعودية

يبدو أن إيران وغيرها من دول المنطقة تفاجأت بقرار "عاصفة الحزم" فلم يكن احد يتوقع ما وقع من هجوم جوي في توقيتته وفي نوعيته وفي حجمه، والحقيقة أن السعودية قامت بالتخطيط والتنفيذ، وهي منفردة لتخبر بعد ذلك الدول التسع التي أعلنت مشاركتها في العملية بعدما تم إقرارها وتنفيذها، ومن المعلوم أن الأجواء اليمنية منكشفة بالنسبة للسعوديين، فالأهداف مكشوفة، سهلت للولايات المتحدة الأمريكية على السعوديين جانبا مهما في هذا المجال الميداني، بتزويدها بالمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتلك الأهداف، وبعد ذلك أخبرت السعودية الدول الحليفة بقرارها ولا يخلو الموقف السعودي في هذه العملية وهي تخاطب حلفاءها، من الأخذ بمبدأ "إما معي أو ضدي"، مما فاجأت جميع الدول الحليفة للسعودية وغير الحليفة، وربما كان هذا من بين الرسائل التي أرادت السعودية تمريرها في هذه العملية.

¹ سيدي أحمد ولد الأمير، تطورات الصراع في اليمن وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص14.

² المرجع نفسه، ص15.

وهناك رسالة أخرى بالغة الأهمية أرادت السعودية إبلاغها من خلال هذه العملية، وهي أنها دولة تملك سلاحا جويا منظورا وضاربا وأنها تجيد توجيهه وإستغلاله في الوقت المناسب، وقد اعتمدت السعودية من الناحية الإعلامية الطريقة الأمريكية في إيصال المعلومات الميدانية ونتائج العملية يوما بيوم¹.

نستنتج أن السعودية مرتبطة أمنيا وإستراتيجيا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائها عام 1931 في إطار تعاون مصلحي ثنائي سياسي واقتصادي ومخابراتي وعسكري، ثم أنه لا يمكن للسعودية التخلي عنه بالرغم من بعض الخلافات بين الطرفين.

الفرع الثالث: موازين القوى

تتفق تقديرات وسائل الإعلام المختلفة في أن تعداد القوات الجوية التي تضرب الحوثيين تتعدى 200 طائرة أعلن رسميا عن مشاركتها وتشكل من 100 طائرة مقاتلة وقاذفة من السعودية و 150 ألف جندي على أهبة الاستعداد من الأسطول الغربي السعودي و30 طائرة من الإمارات و15 طائرة من الكويت و15 طائرة من البحرين، و10 طائرات من قطر من الأردن ومثلها من المغرب، و16 طائرة من مصر.

وفي الجانب يقدر مجموع القوات التي تتحالف مع الحوثيين بين 110 و140 ألف مقاتل من قوات الجيش اليمني الموالية للرئيس السابق "علي عبد الله صالح" وقوات الحوثي ويمتلك هؤلاء أسلحة ثقيلة، وقوة جوية مشلولة بسبب سيطرة القوات السعودية على أجواء اليمن في اليوم الأول للحرب، وأما عدد المقاتلين من "حركة أنصار الله" فيقدر بنحو 10 آلاف مقاتل، بحسب التقرير الصادر عن لجنة الدفاع والاستخبارات الأمريكية بمجلس الشيوخ في أكتوبر 2014، كما يبلغ عدد القوات الموالية للرئيس اليمني المخلع "علي عبد الله صالح" المتحالف مع الحوثيين نحو 100 ألف مقاتل، اغلبهم من قوات الحرس الجمهوري اليمني الذي يقوده أيضا، ابن الرئيس اليمني السابق².

الفرع الرابع: أهداف الحملة الجوية

تتلخص أهداف الغارات الجوية في ثلاث أهداف أساسية³:

- 1- منع قوات الحوثيين وحلفاءهم من الحصول على المزيد من المكاسب العسكرية على الأرض، لكن تطورات العملية منذ 25 مارس 2015 كشفت أن الهدف لم يتحقق، حيث ظلت قوات الحوثيين تتحرك.
- 2- تدمير البنية العسكرية التحتية للحوثيين، وهذا لا يمكن تأكيده أو نفيه حاليا.
- 3- تقديم الإسناد الجوي للقوات التي تقاوم الحوثيين على الأرض، لكن القيادة العسكرية السعودية اكتفت بتقديم انتصار "وهمي" لعملياتها العسكرية، تمثل في السيطرة على الأجواء اليمنية، وهذا الهدف دعائي محض والسبب هو أن القوات الجوية السعودية تمتلك التفوق المطلق على القوات الجوية والدفاعات الجوية اليمنية حتى قبل اندلاع القتال.

المطلب الرابع: العلاقات السعودية الأمريكية على المحك.

¹ WWWsky news arcbia.com/web/tags= عاصفة 20% الحزم 2015.05.15

² محمد بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ Arabic.rt.com/news/778251/2015.05.15

لم يتحدث الإعلام السعودي عن "عاصفة الحزم" ودخولها حيز التنفيذ عن الإرهاب ولا عن القاعدة، ويبدو أن أمريكا الموافقة على هذه العملية لم تطلب ذلك من السعودية، ما يعني أن هناك مؤشرات حول تطور ما في العلاقات السعودية - الأمريكية، فالموقف السعودي اتصف بنوع من الحسم والتصميم تجاه أمريكا، فمن الواضح أن السعودية اقتنعت بالسقف الأمريكي المسموح به في الشرق الأوسط يتناغم إن لم يكن يتجاوب مع السقف الإيراني، فأمريكا مؤخرا صارت تتعامل مع حلفاءها التقليديين في منطقة الخليج، وعلى رأسهم السعودية، بمنطق مؤداه أن المتاح سياسيا هو المسموح به إيرانيا، وأن أمريكا تنظر إلى ما يسرى ويسير في المنطقة وفق ما تراه إيران، وهذا ما أزعج السعودية.

وقد تجلّى الخلاف السعودي - الأمريكي حول الوضع في العراق، حيث ظلت أمريكا تؤكد للجانب السعودي أنها لا تريد إزعاج إيران، وما يتعلق بالعراق والرؤية الأمريكية حوله ينطبق على الوضع في سوريا واليمن، فالسقف الإيراني كان عنصرا جوهريا في تحديد الرؤية الأمريكية، ويعني هذا في النهاية أن الخضوع لأمريكا ورؤيتها في الشرق الأوسط، صار نوعا من الخضوع لإيران، إلا أننا لا ينبغي أن ننسى أن أمريكا لا يسعها التنازل عن السعودية ذات المكانة الخاصة بالنسبة للطاقة والاقتصاد العالمي، وهذا ما ساعد السعودية على أن تأخذ مبادراتها بالنسبة للتدخل في اليمن¹.

المطلب الخامس: حلفاء السعودية والحسابات المختلفة.

من الملاحظ أن حلفاء السعودية في المنطقة فاجأهم ما حصل، وغير إستراتيجيتهم، فمصر وهي حليف السعودية الإستراتيجي، فاجأتها قدرة السعودية على اتخاذ مبادرة بهذا الحجم دون استشارة مصر، فهذا يعد أمرا مخفيا، خصوصا أن الرياض وضعت القاهرة في مأزق "إما معي أو ضدي".

ولم تكن المفاجأة بأقل وقعا بالنسبة للإماراتيين الذين رتبوا لسفير اليمن السابق ونجل الرئيس المخلوع "أحمد بن عبد الله صالح" لقاء مع الأمير "محمد بن سلمان"، وقد جاء بشروط وعروض، فرد عليه السعوديون ردا أربك الإمارات، لذلك كانت مشاركتهم في مؤتمر "شرم الشيخ" دون ما كان متوقعا، وكانت حسابات سلطنة عمان المهتمة بما يدور في اليمن منذ عهد بعيد، غير دقيقة تماما، وربما بنى العمانيون تقديراتهم على أن السعودية كانت اهتماماتها في أمور أخرى غير اليمن، كالوضع في مصر، وأن تحركها السياسي والدبلوماسي بطيء ومن باب أخرى يكون تدخلها العسكري كذلك، فقد تفاجأت سلطنة عمان كما تفاجأ غيرها بالدينامية التي صارت تطبع التحرك السعودي².

وعليه فإن الخيار العسكري لوقف الانهيار الحاصل في اليمن وتبعاته على أمن جزيرة العرب، كان عربيا صرفا حتى مع حصول علم أمريكي مسبق به، وقد فاجأ الجميع بدءا بإيران التي اعتادت على خذلان النظام العربي الرسمي لقضايا دوله وشعوبه، وانتهاء بالقوى الغربية، التي لم تكن لتقف في وجه قرار اشتركت فيه تسع دول عربية، وحظي بدعم تركي وباكستاني لا غبار عليه، كما قوبل بشبه إجماع داخل الجامعة العربية، باستثناء إحترازات العراق ولبنان، وقد يفسر امتناع الجزائر عن تحرير احتراز كما دأبت عليه في الأزمتين الليبية والسورية، كحالة من الدعم الضمني أو التفهم الواقعي لدوافعه³.

المطلب السادس: مآلات عملية "عاصفة الحزم"

¹ سيد أحمد ولد الأمير، مرجع سبق ذكره، ص16.

² مرجع نفسه، ص16.

³ حبيب راشدين، الملف الإيراني الذي أيقظ العرب، أيام العرب والعجم، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4689، 28 مارس 2015، ص24.

مما لا شك فيه أن أغلب الصواريخ التي كانت بحوزة الحوثيين والتي تشكل تهديدا مباشرا للسعودية، قد تم تدميرها ، إلا أن الوضع على المستوى الميداني معقد ومتشابك، فالجبال في الأرض مجال غير مريح وغير ملائم لإجتياح بري إذا كانت السعودية تخطط لاستكمال تدخلها الجوي باجتياح أرضي، حيث أنه من شبه المستحيل لجيش خارجي أن يغزو اليمن، فلا السعوديون ولا المصريون ولا الباكستانيون، قادرين على ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن الضربات الجوية مهما بلغت من أضرار بالحوثيين قد يجرون السعودية لحرب استنزافية طويلة الأمد قد تنهك السعودية ولا تحقق لها أهدافها¹.

وتبقى جملة من الخيارات أمام عاصفة الحزم وعلى رأسها تسليح مجموعة من القبائل اليمنية المقاتلة، وتكون عملية التسليح واسعة وهي التي بإمكانها أن تحقق توازنا على الأرض، ومن جانب آخر على السعودية أن تحل مشكلتها مع حزب "الإصلاح" فهو من بين التشكيلات السياسية الأقوى على الأرض، ومع أن حزب "الإصلاح" لم يدن ما يقوم به الحوثيون في اليمن، ربما لأن لديه حساباته الداخلية الخاصة.

إلا أنه يبقى قوة داخلية مهمة يمكن التحالف معها بحكم أن لدى "الإصلاح" 15 ألف مقاتل فضلا عن نفوذهم وسلاحهم، وعلاقتهم القبلية لكن يبدو انه كان في تقديرهم أن دول الخليج تريد أن تجرهم إلى حرب مع الحوثيين حتى تتخلص منهما معا، لذلك نجدهم حاربوا في عمران ولما وجدوا أن الجيش اليمني مع الحوثيين، انسحبوا وأبقوا قوتهم العسكرية محايدة.

ولا شك أن مآلات هذه العملية لها علاقة وثيقة بالموقف الإيراني، التي سيكون لها موقف دون شك، خصوصا أن إيران تتفوق على السعودية في عدة أمور منها: تنوع الأوراق، فالسعودية عندها طائرات واستطاعت من خلالها أن توقف المد الحوثي في اليمن، لكن إيران لها نفوذ في العراق وسوريا ولبنان وفي اليمن نفسه، وبمكنتها تحريك ملفات في أماكن تخضع لنفوذها قد تترك السعودية².

مع العلم بأن أي تحرك إيراني ضد السعودية سيضع في الحسبان الموقف الأمريكي الذي يرى أن أمن السعودية خط أحمر، نظرا للمصالح النفطية والاقتصادية وفي السياق نفسه يمكن الحديث مع تطور الأحداث عن الموقف التركي مما يجري ويمكن للسعودية أن تقبل بتحالف إستراتيجي مع تركيا كما فعلت تركيا مع قطر³.

وفي خاتمة هذا المبحث نستنتج أن الأزمة اليمنية أفرزت تحفظات مشروعة حيال الموقف العربي الرسمي ولا يمكن لأي عربي أن يدين التدخل العسكري العربي قبل أن يقيم تداعيات الهيمنة الإيرانية على موطن النشأة الأول للعرب في اليمن، والتي حاولت إستنساخها في العراق ولبنان وسوريا وتريد القبض على رابع عاصمة عربية⁴.

وعليه فلا يمكن لأحد من داخل الإقليم العربي أو خارجه ان يحرم على العرب ما استحله الجميع منذ الغزو الأمريكي للعراق، وما تلاها من تداعيات أمريكية على المنطقة بما يخدم مصالحها إلى اليوم.

¹ حبيب راشدين، حصاد ما بعد عاصفة الحزم، أقلام الخميس، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد4716، 23 أبريل 2015.

² محمد عزان أبو راس، قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، مرجع سبق ذكره، ص13.

³ نفس المرجع، ص13.

⁴ حبيب راشدين، مرجع سبق ذكره.

خاتمة الفصل:

باتت منطقة الشرق الأوسط محط الاهتمام المركزي الأمريكي، وغالبا ما تهيمن على المحادثات بين صانعي السياسة الأوروبية رفيعي المستوى عن المسائل الناجمة عن تهديدات السلام والاستقرار التي مصدرها هذه المنطقة المتوترة (منطقة الشرق الأوسط).

فالشرق الأوسط تحدد به سلسلة من الأزمات، منطقة خطر داهم من باكستان وأفغانستان مروراً بإيران والعراق، وسوريا ولبنان واليمن، وصولاً إلى منطقة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتتراوح المسائل المطروحة بين الإرهاب وتأثيرات الدولة الإسلامية، والانتشار النووي، وما خلفته المفاوضات الإيرانية الغربية على المنطقة، وبين الأصولية إلى الافتقار للديمقراطية، لذلك فتلك الأزمات هي التحديات الأكثر إلحاحاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اليوم¹ وهي تسعى جاهدة لاستخدام كل الأساليب المشروعة وغير مشروعة لبسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة العربية.

¹ مجموعة باحثين، هلال الأزمات، الإستراتيجية الأمريكية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ط1، الدار العربية للعلوم، القاهرة، مكتبة مدبولي 2006، ص286.

الخاتمة

لا شيء يمكن أن توصف به الحال الراهنة في الشرق الأوسط سوى أن المنطقة باتت على وشك الدخول في حزام "الدول الفاشلة" فالخيط الناظم للفوضى المتفشية منذ فترة، خاصة في دول المشرق العربي يشي بأن الدولة العربية قد فشلت في إنجاز وظائفها التاريخية تنمية وعدالة وإصلاح، بل فشلت في تحقيق ما هو أدنى من ذلك، حين فقدت قدرتها على الاحتفاظ بعقدتها الوطني الذي إنفرط تحت وطأة الصراع والانشقاق السياسي الداخلي، بفعل التأثيرات الخارجية، فمنذ أكثر من نصف قرن لم يصل التدخل الأمريكي في المنطقة إلى هذا الحد من الغطرسة والإصرار على تسيير عجلة السياسة العربية.

وسوء الأمر أن يتحول هذا التدخل إلى فشل ذريع تشعل فتيل صراعات عرقية ومذهبية وسياسية وقومية وجيو إستراتيجية، لا يستطيع أحد التحكم فيها.

ويمكن حصر أهم الاستنتاجات حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على صنع القرار العربي فيما يلي:

- 1- إن العرب حكومات وشعبوا يملكون مقومات القوة التي تحتاج إلى إرادة، وعلى الرغم من هذه المقومات فإن الانقسام العربي أجهض هذه القوة، فالتجهت الحكومات إلى السياسة القطرية، وهو ما لن يحقق أهدافها، إلا أن المتغيرات المتسارعة والمفروضة على المنطقة العربية، قد تدفع باتجاه تفعيل هذه القوة.
- 2- إن المنطقة العربية تفتقد لمظلة حماية ترعى التهديدات وتحول التسويات الجزئية إلى حلول نهائية، فتمنح الثقة والضمانات المطلوبة لمختلف الأطراف وما من شك في أن دول المنطقة تبحث دائما عن تلك المظلة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- إن العالم الذي اخذ يتجه نحو بناء التكتلات السياسية والاقتصادية كأوروبا ودول أمريكا الشمالية، بات يفرض على الدول العربية أكثر من السابق أن تعمل على صياغة أشكال التعاون والوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بشكل يليق طموحاتها القومية، ويأخذ بالاعتبار الإمكانيات الموضوعية للواقع الراهن.
- 4- إن غياب الإستراتيجية القومية الموحدة، وأسس العمل العربي المشترك، سيجعل الدول العربية أسرى النظام الدولي الجديد، ويفرض عليها شكل العلاقة التي يحددها له، وهو تحد كبير يطال الدول العربية واقتصادياتها وأمنها.
- 5- إن الجامعة العربية بجميع المقاييس ضرورة لا غنى عنها للأمة العربية ، وإذا كانت الجامعة ضرورة لإصلاحها ضروري ويعنى أن تكون الجامعة العربية جامعة الأمة العربية بأسرها، حكاما ومحكومين وليس جامعة حكام فقط، كما ينبغي أن يكون الإصلاح في المنطقة عموما، نتاجا لفاعلية وإصرار القوى الداخلية، وليس نتاجا لضغوط أو مخططات أو أطماع أطراف خارجية.
- 6- إن الشرق الأوسط الجديد لن يكون نتاجا لمخطط أمريكي مبسط، وإنما نتاج لصراعات محتدمة لا تزال جارية داخل الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار يبدو أن الدول العربية مجرد قوى مفعول بها، أو هي مجرد موضوع لتلك التغيرات العاصفة بلا حول ولا قوة دون أن تكون شريكا فاعلا وإيجابيا في بنائه.

- 7- إن النزاع الإيراني العربي الذي تغذيه الولايات المتحدة الأمريكية وتؤججه والذي تختلط فيه عناصر قومية (فارسية - عربية) ومذهبية (شيعية - سنية) هو صراع على النفوذ في المنطقة، وبالرغم من أن النفوذ هو هدف أساسي في الصراع الأمريكي - الإيراني بدوره، فالفرق هو أن واشنطن وطهران تتصارعان على نوع النفوذ في حين أن العرب والإيرانيين يتنافسون على كم النفوذ أو حجمه، إذ يصعب على أي منهما إلغاء الآخر، الأمر الذي يجعل الهدف الأساسي لكل منهما هو زيادة نفوذه مقارنة بالآخر وليس إخضاعه.
- 8- إن أي سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط ستبدأ من الاعتراف بالحدود الواردة على قدرات الولايات المتحدة الإقليمية، ويبقى خيار استخدام القوة كوسيلة لإحداث التغيير بشكل أساسي خارج الطرح العلمي.
- 9- ضرورة استناد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إلى تصور واضح مؤداه أن الحقبة الراهنة بالمنطقة هي حقبة تغيرات، وأن السياسة الأمريكية إن لم تتسم بالحذر دفعت الأمور نحو حافة الهاوية.
- 10- إن التطورات الحالية في المنطقة العربية تعكس حالة الخلل الصارخ في توازن القوة بين الأطراف الساعية للهيمنة والتسلط على مصير المنطقة، وبين الأطراف الأصلية في الإقليم، كما أن القوى المتسلطة تعمل بكل جد على إعادة بناء الإقليم، بما يؤكد سيطرتها وهيمنتها، وهي في ذلك لا يقف أمامها أي رادع قانوني أو إنساني، ومن أبرز موجهاتها، نزعة الانتقام والثأر وتوحش الآلة العسكرية التي تملكها، والأهم من كل ذلك غياب الوازع الإنساني وفقدان الضمير لدى ما يعرف بالمجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية.

التوصيات:

في ظل حقيقة أن الولايات المتحدة هي التي تضع قواعد اللعبة وتديرها في منطقة الشرق الأوسط، حيث انه ينظر إلى الدول العربية كمنطقة مصدرة للبترو، وللمخاطر التي تهدد الأمنين "الإسرائيلي والأمريكي" -بمفهومهما الواسع- وللإرهاب والتطرف والعنف الذي أصبح ظاهرة عالمية، وفي ظل فشل المجتمع الدولي في كبح جماح السياسة الأمريكية وتجاوزاتها في جميع المجالات يتوجب في خضم هذه الظروف على الدول العربية أن توحد الجهود لمواجهة التهديد الأمريكي ضمن:

- 1- خلق حوار عربي شعبي ورسمي عن كيفية التعامل على المدى القريب مع السياسة الأمريكية ومخاطرها على النظام الرسمي العربي.
- 2- لا بد من حمل الولايات المتحدة على الاعتراف بأن ما تصفه "الإرهاب" ليس نتيجة كره أعمى للحضارة الغربية أو للولايات المتحدة، بل ردا على السياسات الأمريكية بالمنطقة التي يراها غالبية العرب عدائية وغير متوازنة، من جهة أخرى يعتمد ضمان تدفق النفط على جوهر وحظوظ نجاح السياسة الأمريكية إزاء إيران وإمكانات إعادة إرساء توازن جديد للقوة في الخليج.
- 3- بناء قاعدة مصالح عربية وتفعيل العمل العربي المشترك وصياغة رؤى مشتركة واقعية وعملية تدعم القدرة العربية على مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية.

- 4- بناء قاعدة عملية تكنولوجية عربية تؤدي إلى قوة الاقتصاد وقوة المعرفة للوصول إلى قدرات عسكرية قادرة على مواجهة والصمود.
- 5- وضع إستراتيجية عربية متوسطة المدى للتعامل مع المصالح العربية ومصالح الولايات المتحدة من منظور إستراتيجي وكيفية التأثير على هذه المصالح داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال وضع بدائل وخيارات للتعامل مع القوى الدولية من منظور إستراتيجي لحماية النظام الرسمي العربي في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية.
- 6- إذا كان وجود الجامعة دون أن تكون الوحدة العربية بمعناها الواسع والشامل هي الهدف الأسمى ومحطة الوصول التي تتوجه إليها الجامعة بكل قدراتها وإمكاناتها وأدواتها وأعضاءها بعزم، تفقد الجامعة العربية مبرر وجودها، فضرورة الإصلاح تلمي واجب أن تنجب الجامعة في ميثاقها المحدد وقرارتها ووضع خططها وبرامج عملها، الصياغات التي تتسم بالعمومية، فلقد أصبح التحديد الدقيق هو السمة الضرورية للتعامل السياسية لدى كل الدول أعضاء الجامعة على النهوض بها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب:

أ-باللغة العربية:

- 1- أحمد يوسف أحمد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 2- أسامة عبد الرحمن، العلاقات العربية الأمريكية، ط1، القاهرة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ، 2012،
- 3- تركي الحمد و آخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 4- جميل مطر و آخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- 5- حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، مطبعة دار هومة.
- 6- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، ط 1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.
- 7- عامر زياد السبائلة، الإدارة الأمريكية العامة في (الشرق الأوسط الدبلوماسية و السياسة الخارجية محدداتها و انعكاساتها). ط 1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011.
- 8- عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ط1، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، 1999.
- 9- عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة (قراءة في المواقف والقرارات)، ط1، الجزائر، دار الخلدونية ، 2008.
- 10- علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، ط1، القاهرة، دار سيناء للنشر، 1995.
- 11- علي غربي وإسماعيل قبيرة، العرب و أمريكا بين التطوير والتطويع، الجزائر، 2004.
- 12- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الأمن المائي العربي، ط 1، دمشق: دار رسلان، 2008.
- 13- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ و من يصنعها؟، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 14- مجموعة باحثين، هلال الأزمات، الإستراتيجية الأمريكية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ط1، الدار العربية للعلوم، القاهرة، مكتبة مدبولي 2006

15- محمد عبد الوهاب سيد أحمد، رؤية شاملة عن العلاقات الأمريكية-العربية، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.

16- محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط 1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

17- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

ب- باللغة الأجنبية:

18- J.Mcinnis,kathleen.extented det erremce. lthe u.s. gredibitity ggp in lthe middle east "lthe Washington quarterly.vol25.no.3.2005.

19- la politique et ranger de l'arabie saoudite.soulie et champenois.no.6.1977.

20- Richqrd haass "the new middle east"foreign affairs.vol.90.No5 (November/decemer).

2- رسائل جامعية

21- محمد الزين ميلاس، مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت

بجامعة الجزائر 3 فيفري 2014.

3-المقالات:

أ-مقالات المجالات:

22- أحمد يوسف احمد، في ذكرى الوحدة المصرية- السورية- دروس ومخاطر، بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، المستقبل العربي، العدد 372 (فيفري2010).

23- أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج... تحديات و مخاطر جديدة، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات،

السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008.

24- خالد الأشهب، أمريكا في (الشرق الأوسط)، الوجه الآخر للهزيمة، المناضل ، العدد 342 (2006).

25- خليل العناني، هل يدخل العرب حقبة "الدول الفاشلة"، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون

عربية، عدد131، خريف 2007.

26- حسام الدين بو عيسى، «مصالح الدول العظمى تشعل نار المنطقة العربية باسم الديمقراطية»، الجزائر،

طاكسي كوم، فكر ومجتمع، الجزائر، العدد 22، أكتوبر 2014.

27- حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي و العشرين، المجلة العربية للعلوم

السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.

28- ريتشارد هاس ومارتن أنديك، عهد أوباما "سياسة أمريكية للشرق الأوسط"، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات

للدراستات والبحوث الإستراتيجية، دراسات علمية، عدد81، 2009.

- 29- ساسين عساف، الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي العدد 372 (فيفري 2010).
- 30- سعيد رفعت، التحركات العربية، سياسات ثابتة أم خطوات عابرة، عدد 144، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، 2010.
- 31- سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، الفكر السياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد 19، 2003.
- 32- سيدي أحمد ولد الأمير، تطورات الصراع في اليمن وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.
- 33- عبد الإله بلقزيز، من الثنائيات إلى المفارقات، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد 131، حريف 2007.
- 34- عبد الكريم شكاكطة، سياسات أوبك النفطية ضمن الأحداث الدولية ما بين 2000 إلى 2014، الجزائر، طاكسيكوم، فكر و مجتمع، العدد 22، أكتوبر 2014.
- 35- عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 171، جانفي 2008.
- 36- غازي دحمان، النظام العربي والواقع الدولي المخاطر والفرص، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد 131، حريف 2007.
- 37- كاتلين كريستين، سياسة أمريكا الشرق أوسطية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات للوحدة العربية، العدد 276 (2002).
- 38- كمال خلف الطويل، أمريكا والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 271، (2002).
- 39- محمد سليمان، أفول النظام الرسمي العربي .. الجامعة العربية، الإصلاح أم الإقالة، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، مجلة العصر، 2004.
- 40- محمد عزان أبو راس، قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2015.
- 41- محمد علي سرحان، معهد جنسا الأمريكي و دوره في حماية أمن إسرائيل، دمشق، المناضل، العدد 343، 2006.
- 42- محمد قدرى سعيد، المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
- 43- مدين علي، جديد إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات إستراتيجية، العدد 21، 2007.

- 44- مصطفى عبد العزيز مرسى، قدرة التأثير العربية على قضايا المنطقة ومدى تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية، القاهرة، مطبعة جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 131 (خريف 2007).
- 45- محمد الزين ميلاس، الملف النووي الإيراني و انعكاساته على أمن الخليج، الجزائر، طاكسي كوم، فكر و مجتمع، العدد 22، أكتوبر 2014.
- 46- وليد الزبيدي، العراق، مستويات الصراع بين إرادتين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 373، مارس 2010.
- ب- مقالات الجرائد:**
- 47- أشرف بن مشري، إنشاء "داعش" حملة صليبية على الإسلام، رأى، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4687، 25 مارس 2015.
- 48- حبيب راشدين، الملف الإيراني الذي أيقظ العرب، أيام العرب والعجم، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4689، 28 مارس 2015.
- 49- حبيب راشدين، الممانعة بمنطق الطائفية، أيام العرب والعجم، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4693، 01 أبريل 2015.
- 50- حبيب راشدين، حصاد ما بعد عاصفة الحزم، أقلام الخميس، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4716، 23 أبريل 2015.
- 51- حبيب راشدين، تهديدات أوباما لدول الخليج، أيام عرب العجم، جريدة الشروق: يومية جزائرية، عدد 4703، 11 أبريل 2015.
- 52- حسين مغازي، الخليج الفارسي شيع العرب إلى مشواهم الأخير، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7765، 17 أبريل 2015.
- 53- سعد بوعقبة، الجامعة العربية والأمن القومي، أقلام، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 1454، 11 أوت 2005.
- 54- صالح عوض، هل انتهى الدلال الأمريكي لإسرائيل، مرصد، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4688، 26 مارس 2015.
- 55- عبد العالي رزاقى، تحرير فلسطين نهاية "داعش"؟، أقلام الخميس، جريدة الشروق، يومية جزائرية، العدد 4668، 06 مارس 2015.
- 56- عبد العالي رزاقى، قوة عسكرية عربية لحماية المصالح الغربية، أقلام الخميس، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4660، 26 فيفري 2015.
- 57- فارس مسرحي، أسئلة الحراك العربي، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، العدد 7682، 24 جانفي 2015.

- 58- محمد بن احمد، حرب طائفية بالوكالة ، ملف، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7758، 10
أفريل 2015.
- 59- محمد حسن مرين، عرب ما بعد "داعش"، تيارات ، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7688، 30 جانفي
2015.
- 60- مصطفى هميسي، عرب الفشل والعطل، أقلام، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 7764، 26
أفريل 2015.
- 61- نسيم حسلاوي، الدم العربي الحلال والدم الصهيوني الحرام، تيارات، جريدة الخبر، يومية جزائرية، العدد
7772، 24 أفريل 2015،
- ج- مقالات الكترونية:
- 62- هالة مصطفى، التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات،
السياسة الدولية Digital,ahram.org.eg/articles
- 63- محمد عبد العاطي، جامعة الدول العربية ، المبادئ والأهداف ، الجزيرة نت .
www.aljazeera.net/spcial files / page/
- 64- Emcy.kacemb.com
- 65- WWW.assabeel.net/syr/item/32694
- 66- الغرب الطيب الطاهر: هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا، القاهرة، الأهرام اليومي
Digital.ahram.org/articles.aspx? seyal=1539731 xeid=559.
- 67- معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والدراسات،
مجلة السياسة الدولية، 2011، WWW.siyassa.arg.eg/news content/3/111/1782
- 68- عدنان الهياحنة، مجلس التعاون الخليجي "العيش تحت هاجس الأمن" الجزيرة، نت .
[www.aljazeera.net/spcial files / page/11e 502 d9- 3263-47da-9ba9-
b39b3d320 77f.](http://www.aljazeera.net/spcial files / page/11e 502 d9- 3263-47da-9ba9-b39b3d320 77f)
- 69- مبادرة السلام العربية /ar.wikipedia.org/wiki/
- 70- WWW.aljazeera.net/programs/revolutinv hetoric/28/03/2015
- 71- WWW.bbc.co.uk/argbic/interactivity/150 325/commnts- yemems-
hut his.
- 72- WWWsky news arcba.com/web/tags
- 73- Arabic.rt.com/news/778251

74- موسوعة مقاتل من الصحراء، دوافع العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأمريكية وتطورها، انظر المرجع:

Moqqtel.com/.../secol.doc-cvt.htm

تَحِيَّاتٌ بِحَمْدِ

اللَّهِ

وَحَسَنَ عَمَلِهِ